

نحو قانون الملكية الأدبية

خلال القرن الثامن عشر والقسم المبكر من القرن التاسع عشر كان ثمة اتفاق واسع الانتشار بأن العمل اليدوي يمكن تمييزه عن العمل الفكري ويتوجب القيام بذلك. ولن يكون دقيقاً أن نستنتج من ذلك، على أي حال، أن قانون الملكية الأدبية بذلك قد وصل إلى أن يكون قانوناً منفصلاً وفرعاً مميزاً من القانون. بينما كان عدد من الدراسات المنتشرة والمفاهيم في ذلك الوقت مستعملة، فإن قانون الملكية الأدبية لم يظهر كنوع منفرد ومعترف به بشكل واسع وكنوع من القانون لغاية منتصف وخلال القرن التاسع عشر. رغم أن استعمالات متكررة جرت قبل منتصف القرن، لعبارات مثل حقوق النشر، البراءات، التصاميم وحتى أحياناً بالملكية الأدبية⁽¹⁾. فليس من الصواب الافتراض أن هذه العبارات استعملت بشكل متماسك وذي معنى أو أنها أشارت إلى نطاق مختلف من القانون. وبالمثل، بينما قبل 1850 أو حولها جرت بعض الاستعمالات أحياناً لهذه العبارات، فإن الأساليب التنظيمية وطرق التفكير المقر بها أنها حديثة بطبيعتها، وضعت جانباً وأعطيت أكثر أو أقل وزناً من تلك التي تظهر الآن، تبدو غريبة بشكل واضح وتعود لما قبل الحداثة.

(1) E.g. Appendix 1 of Thomson's A Letter to the Right Honourable Sir Robert Peel (1840) was headed: 'Intellectual Property Protected by Law in England'. This included literary property, musical compositions, fine arts and industrial arts. In Thomas Turner's 1849 work, On Copyright in Design, there is a table illustrating the 'Comparative duration and expense of intellectual property'.

غالباً ما يفترض أن قانون الملكية الأدبية غير محدد الزمن، خارج التاريخ، وأنه نطاق من القانون وجد على الدوام، ولكن إذا تفحصنا الطريقة التي فهم بها القانون وقتئذ، نرى أن أحد الوجوه الملاحظة لتلك الحقبة أنه لغاية منتصف القرن التاسع عشر لم يكن ثمة قانون، نشر أو للبراءات أو للتصاميم، أو العلامات التجارية، وبالطبع لا يوجد قانون الملكية الأدبية (على الأقل كما هو متوفر في هذه الأيام)⁽²⁾ الطبيعة السائلة المنفتحة للقانون في هذا النطاق التي سادت خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أظهرت نفسها في عدد من الطرق. أحد الطرق التي مثلت فيها السيولة القانونية كان بالفعل أنه ثمة نقص في الاتفاق حول الكيفية التي يتوجب من خلالها صياغة القانون. وأكثر دقة، رغم أن ثمة اتفاقاً عاماً حول وجود نوع عام من القانون الذي منح حقوق الملكية في العمل الفكري والموحد بالصورة المشتركة للإبداع، وخارج ذلك لم توجد فكرة أو صورة بعد، جاءت لتسود التمثيل الدقيق للقانون، فالانفتاح والسيولة أبرزتا نفسيهما في عدد من الطرق المعقدة والمتداخلة، بعيداً عن الطريق الذي نظمت فيه التصنيفات القانونية والإدارية والمراجع والمكتبات، دخولاً إلى اللغة والمفاهيم التي استعملت، بالإضافة إلى الموضوع المعني الذي منح الحماية القانونية.

إن الطبيعة السائلة وغير الأكيدة للقانون في هذا الحقل قد لوحظت في شكاوى وانتقادات Turner سنة 1849، حتى إن الموضوع جلب انتباه المشرعين المحققيين مؤخراً في فترات غير محدّدة... وقد جرى درسها قليلاً من قبل القضاة الذين يقومون بالإحصاء، والمعلومات المتعلقة في هذا الموضوع مبعثرة بشكل واضح، ويتوجب البحث عنها تحت أي عنوان بدلاً عن العنوان الخاص

(2) متأخراً حتى سنة 1869 قيل إن «الجهل العام بالموضوع» F. Campin

بها⁽³⁾. كان احتجاج Turner هنا، ليس فقط بسبب غياب الاتفاقيات الخاصة بذلك وكتب المراجع ولكن أكثر تحديداً، إلى الواقع أن القانون الذي منح صفة الملكية أو أسلوب حقوق الملكية للعمل الفكري لم يكن صادراً بشكل متماسك غير متضارب أو غير متناقض. وبالفعل وجدت عدة اقتراحات متنافسة في ذلك الوقت حول الكيفية التي يتوجب فيها تنظيم هذا الحقل، وجميعها أخذت بجدية. أحد الاقتراحات حول الأسلوب الذي ينظم فيه القانون مثلاً، جادل في إصدار قانون التصنيفات الذي يحمي الفنون الجميلة بالإضافة إلى جميع أنواع الفن الصناعي⁽⁴⁾. بمعنى أنه تبنى المقاربة المتفردة الفنية⁽⁵⁾ كانت فكرة Thomas Turner عن الشكل القانوني «تركز على المظهر الخارجي وشكل الأغراض» (وبهذا الشكل تضمنت الشيء المعني المشمول حالياً «بنظام البراءات»، والتصاميم والنشر) ولكن استثنى الملكية الأدبية صراحة، كان تنوعاً مهماً في هذه النظرية. ورأي آخر اقترح في ذلك الوقت، يقضي بالاستغناء عما نسميه حالياً المقاربة مع حقوق النشر والبراءات والتصاميم والأسلوب وإلى تقسيم

(3) 12 (T. Turner, on Copyright in Design (1849) تقدم «Godson» بالشكاوى المشابهة عندما قال في سنة 1823 بأن «قانون البراءات للمخترعين لم يدرس كاملاً وعلمياً، بمعنى أنه معروف قليلاً بين الفنانين، وأنه من المفترض حتى أقل من النصف من البراءات التي تم الحصول عليها، تتحمل فحص المساءلة القانونية، وبأن قضايا النشر لم تُصغ أبداً قبلاً، على شك اتفاقيات منفصلة ومستقلة.

R. Godson, A Practical Treatise on the Law of Patents (1823), viii.

(4) وهكذا، في مرحلة مبكرة جرى تبني، مبدأ صحيح، فقد مدد الفرنسيون تطبيقات حقوق النشر لجميع إنتاجات الفن الصناعي، وفي هذا الوقت، تمكنت فرنسا، بكلفة صغيرة، من منع الحماية لمدة كافية، بفعالية وبمعالجة سريعة لانتهاك حقوق النشر، ولا يوجد في أي دولة أخرى قانون حقوق النشر بهذا الشمول. وفي أسواق كل دولة متمدنة، فإن الإنتاجات الأنيقة لفرنسا، يعجب بها عن غيرها من إنتاجات الشعوب الأخرى. G. Brace, Observations on Extension of Protection of Copyright of Design, with a View of the Improvement of British taste.

(London: Smith, Elder and Co. 1942), 10.

(5) بمعنى أنه، ضُمَّت جميع الأعمال الفنية (بما فيها الأعمال الصناعية) بغض النظر عن تطبيقاتها أو استعمالها.

الإنتاج العقلي إلى تصنيفين كبيرين، أعمال (مهما كان قصدها) موجهة إلى الذوق، العواطف، ظروف العصر المتواجدة، وإلى تلك التي تناسب جميع التذذبات في المجتمع⁽⁶⁾. ولكن ثمة مقارنة أخرى ميّزت بين أشكال الملكية في الفكر تعتمد على فيما إذا كانت معبراً عنها بواسطة الرؤية أو إشارات الصوت⁽⁷⁾. وثمة خيار آخر، والذي فضله أصحاب البراءات الذين اعتبروا أنفسهم كمربي الطرائد المرخصين للمنزل الخاص بالفنون المفيدة وبالوكلاء المختصين بالتسجيل للتصميم باعتبار أن الكثير من المعتدين على الحقوق غير المرخصين، كانوا يتعاقدون على المنافع في الشكل حتى لا يرى منها شيء منظور. بمعنى، أن يحلوا حماية التصميم محل البراءات. وبالمقارنة، قسم كبير من الجمهور المقتنع بالعمل الميكانيكي كان يريد فعلاً أن التصاميم غير التذوقية يجب أن تمتص (تشرّب حق البراءات بالكامل)⁽⁸⁾.

بينما كانت أساليب الإدارة والتنظيم تتاح للنقاش، والتي يقر بأنها حديثة في مقاربتها⁽⁹⁾، فإن هذه بالتأكيد لم تعطّ الأولوية عن أي من الخيارات الأخرى أحسن ما يمكن قوله عن هذه السلسلة التي لا تقارن من القوانين والقرارات ردها بأجوبة متدرجة عن مشاكل محددة، كان القول بأنها حَمَت أشكالاً معينة من الإبداع عن اقتباسها ونقلها. إن الخيط الذي وصل ما بينها والأسس التي قام عليها القياس كان أنها وفّرت حقوق الملكية في العمل الفكري. وفي الوقت نفسه، كان واضحاً أن قانون الملكية الأدبية وتصنيفاته من الباطن (لحقوق النشر، والبراءات والتعاليم والعلامات التجارية) لم توجد بعد.

إن سيولة وعدم ثبات القانون في هذا الميدان عكسا أيضاً بالواقع قول

(6) 'Law of Literary Property and Patents' (1829) 10 Westminster Review 465.

(7) See M. Leveson, Copyright and Patents: or, Property in Thought (1854).

(8) T. Turner, On Copyright in Design (1849), 49 - 50.

(9) See, e.g., T. Godson, A Practical Treatise on the Law of Patents (1823).

المعلقين، كلاهما القانوني وغير القانوني، الخبراء وغير الخبراء، تكلموا غالباً في حقوق التسجيل والاختراعات⁽¹⁰⁾ الامتيازات للفنون، الملكية الأدبية، كبراءة عالمية للمؤلفين⁽¹¹⁾، حقوق النشر للعلامات التجارية⁽¹²⁾ وأحياناً حتى البراءات لحقوق النشر والأنماط⁽¹³⁾ أو قد أشاروا إلى البراءة كنوع من حقوق النشر للأعمال⁽¹⁴⁾. وفي الصورة الأحسن، (التي تضمنت حقوق النشر في التصاميم)، عنت شيئاً مختلفاً جداً عن الطريقة المستعملة اليوم⁽¹⁵⁾. بالإضافة إلى ذلك، فتعبير «حقوق النشر» كان محددًا بأعمال تعتبر اليوم جزءاً من قانون النشر (مثل

(10) المادة (4) من مشروع قانون تمديد منفعة التسجيل إلى الاختراعات المحرر سنة 1851 عرّفَتْ حقوق النشر بـ «الحق الحصري، بالعمل، والصنع والاستعمال والبيع لاختراع ما، (1851) Select Committee of the House of Lord Appointed to Consider The Bills for The Amendment of the Law touching Letters Patent for Inventions 410, Appendix E.

(11) Lord Hardwicke, in J. Burrow, The Question Concerning Literary Property by the Court of Kings Bench on 20th April 1769, in the Case between Andrew Millar and Robert Taylor (London: W. Strahan and M. Woodfall, 1773), 20. In Jeffreys v Baldwin (1753) 27 ER 109 Lord Hardwicke suggested that the Engravers' Act 1735 was 'for the encouragement of genius and art' and likened it to the 'statute of new inventions, from whence it was taken'.

قال اللورد Hardwicke بأن «قانون الزنكوغرافيين لسنة 1735 كان لتشجيع العبقريّة والفنون مقارناً بينها وبين تشريع الاختراعات الجديدة، منذ أن أُخذت.

(12) John Jobson Smith, 1863 Select Committee on Trade Marks 54 (Q. 1134).

(13) والمثل الأكثر عجباً لهذا الارتباك، على الأقل من مفهوم حديث، كان خلال جلسة سماع Select Committee على البراءات، حيث كانت الأسئلة تدور حول «البراءة لحماية النموذج» «هل النماذج هي موضوع لشهادة البراءة؟ لا. ولكنها لم تعرّف جيداً، وليس سهلاً تعريفها، وأي درجة من الاختراع سيكون أو لا يكون موضوعاً لمنحه «براءة» من المرغوب جداً أن تتوفر الحماية للنماذج في طريقة ناجزة، ولكن ليس عن طريق «براءة» سيكون ذلك مكلفاً جداً ومتعباً. G. Farey 1829 Select Committee on Patents 27.

(14) Gibbs CJ, Wood v Zimmer (1815) 171 ER 162 note.

(15) قرار Gefferys ضد Boosey الصادر عن سنة 1854 681 ER. مثير للاهتمام حيث يعكس التحول من حق النشر كحق للاقتباس (حق الاقتباس) إلى حق النشر كميدان منفصل للقانون. وهذا ملاحظ جداً في الطريقة التي استعمل فيها تعبير «حقوق النشر» الذي يشير غالباً إلى طبيعة الحق، أكثر مما يميل حالياً إلى كيفية الاستعمال، كمختصر لقال قانوني عُرّف (أولاً)، بعبارات الشيء المعني.

الأعمال الأدبية والمسرحية) ولكن أحياناً تمتد لتشمل الاختراعات بالإضافة للتصاميم التذوقية وغير التذوقية⁽¹⁶⁾. والارتباك المماثل كان واضحاً في اللغة المستعملة في الميادين الأخرى في قانون الملكية الأدبية الموجود حينئذٍ.

بالرغم من السيولة والانفتاح الذي وجد في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كان واضحاً بحلول 1850 ليس فقط الثلاثي المقدس للبراءات، فحق النشر والتصميم، كان قد اعترف بها كميادين منفصلة ومنفردة من القانون، ولكن أيضاً هذه التصنيفات اعتبرت كعناصر أولية ومُميزة للنص العام المؤسس لقانون الملكية الأدبية. بينما وجوه من هذا القانون استمرت بعدم الوضوح، فإن عملية الظهور، استمرت غير متساوية ولم تتضمن بعد العلامات التجارية. وفي سنة 1853 تمكن Webster أن يكتب دون تردد أو مؤهل، أنه يوجد الآن ثلاثة أنواع من الفقه القانوني المنفصلة والتميزة التي يمكن اعتبارها كحقوق النشر للأدب، والفنون الجميلة والتصميم في الفنون والصناعة وفي براءات المخترعين⁽¹⁷⁾. وهذا ليس للإيحاء بأنه قبل ذلك لم توجد أفكار حول الطريقة للقانون الذي تعامل خلالها مع العمل الفكري كيف يجب أن يصدر وبأنه في سنة 1850 أو حوله، ظهر أحدهما فجأة. بل يمكن الجدل بأن خلال هذه الفترة كان ثمة تبدل تدريجي في القواعد أو منطق القانون، وهو نقلة هامة في الطريقة التي قَدِّم فيها القانون وجرى تخيُّله⁽¹⁸⁾.

(16) إن تشريعات التصاميم حتى مدة غير قليلة في القرن العشرين كانت تتحدث عن حقوق النشر في التصاميم.

(17) T. Webster, Property in Design (1853) باقتراح تنظيم تشريع كامل لقوانين إنكلترا، اقترح Edward Lloyd جمعها تحت «عنوان واحد لكل هذه الفئة من التشريعات» وبما أن قانون حق البراءة يعتبر الأول والأكثر أهمية من قوانين المجموعة، بعد ذلك فإن قانون حق النشر، يقسّم من الباطن إلى حقوق النشر الفكرية، وحقوق النشر في الأعمال الفنية المصورة منها والمجسمة، وهذا يمكن اتباعه بشكل موفق بقانون حق النشر للتصاميم، موحدة في تشريع واحد، ويمكن إتمام سلسلة القوانين هذه بقانون التجارة وعلامات السلع:

E. Lloyd, Consolidation of the Law of Copyright (28 June 1862). 6 Solicitors, Journal 626.

(18) عن طريق تقديم تشكيل تصنيفات قانون حماية الملكية الأدبية، فقد حاولنا عن غير =

إن ظهور قانون الملكية الأدبية الحديث وفروعه تصنيفات التصاميم، والبراءات، والنشر كنوع منفصل ومميّز من تصنيفات القانون جرى تمثيله في التغييرات التي جرت في الإصدار التالي لـ *A Practical Treatise on the Law of Patents for Inventions and Copyright*.

بينما كان الإصدار الأول، الذي نشر سنة 1823، ابتداءً بقسم مطوّل عن المخالفات في القانون العام *Common Law* للاحتكارات مثل منع (أو شراء المنتج عندما يكون في الطريق إلى السوق من أجل حفظ الأسعار عن طريق الاحتكار)، فقد جرى حذفه في الإصدارات التالية. فضلاً عن أنه عندما قدم *Godson* الملحق لإصداره الثاني سنة 1844، غيّر الطريقة التي نظم فيها موضوعه من التركيز على القوانين التي تحمي (هذا النوع من الملكية التي تظهر أكثر تحديداً في جهد العباقرة ورجال العلم)⁽¹⁹⁾، إلى القوانين التي تحترم حقوق النشر في الكتب والأعمال الموسيقية وفي التصاميم للمواد المصنعة⁽²⁰⁾. بمعنى أنه انتقل بعيداً عن استعمال العمل الفكري كأساس بنى حوله كتاباته، إلى أسلوب أكثر حداثة. وبالفعل بينما في الأسلوب (ما قبل الحدثة) كانت الإصدارات تبدو بعض الشيء غريبة لعيوننا، فإن الإصدارات المتأخرة لا تختلف بشكل ملحوظ عن النص الحديث. على الأقل في التعبير عن الطريقة التي عبر فيها عن الموضوع المعني والسؤال المطروح.

في الفصول الثلاثة التالية سوف نبحث كيف ولماذا كان ضمن التصنيفات العامة لبراءات العمل الفكري، حق النشر والتصميم جرى تمييزهما عن القانون

= قصد، العمل على عدم إعطاء الأولوية لأي من العوامل. كما أننا لا نقول بأن التصنيفات التي تشكلت، ولنقل، لغوياً، أولاً وبأن تشكيلها المؤسساتي جاء فيما بعد.

R. Godson, *A Practical Treatise on the Law of Patents* (1823), 1st edition. (19)

R. Godson, *A Practical Treatise on the Law of Patents for Invention and of Copyright: Supplement* (London: Benning and Co., 1844), i. (20)

وعوملت على أنها ميادين منفردة ومنفصلة⁽²¹⁾. وبعملنا هذا سوف ندرس بعض الأسباب التي جعلت الخيار حول هذه الفروع الثلاثة من الفقه القانوني الذي التزم به القانون ولم يلتزم غيره من الخيارات الأخرى التي قدمت في ذلك الوقت. وبالاختصار، فنحن معنيون بمعرفة لماذا وكيف أن الملكية الأدبية أخذت الشكل الذي اتخذته.

لهذه الأهداف، فإن الفصل (5) يركز على بعض الوجوه التي حثت على بلورة تصنيفات قانون الملكية الأدبية، وكما تفحصنا إلى الآن ظهور قانون التصميم، كميدان منفرد من القانون سوف نركز هنا على ظهور قانون البراءات وحقوق النشر كميادين منفردة في القانون الحديث. ثم نستمر في الفصل (6) في شرح الطريقة التي تم التغلب بها على العقبات في وجه إتمام قانون الملكية الأدبية، ومن ثم، بدوره، كيف أن هذا الأساس أضحى ثابتاً بقوة كجزء من التقاليد القانونية. وفي الفصل (7) سوف نبحث بعض المسببات في أن قانون الملكية الأدبية قُسم إلى الشكل الذي أصبح معتاداً اليوم. وبقيامنا بذلك، سوف نركز على تلك العوامل التي بيّنت وشكّلت التصنيفات القانونية. وفي عزمنا على البحث حول ظهور قانون الملكية الأدبية فقد فصلنا تلك العوامل التي حثت على بلورة التصنيفات من تلك العوامل التي ساعدت على إعطاء القانون شكله المتفرد الحالي. ولكن لا يجوز تفسير ذلك بأننا نقول هذه العمليات تمت في أجواء ثقافية صافية ومستقلة. وإنما بينما نقر بأن العمليات التطبيقية والتقنيّة كانت مترامنة ومدعّمة، فإن التمييزات بين تلك التصنيفات هي مصطنعة، بالرغم من ذلك، فإن هذا التمييز يجب أن يبيّن إذا كنا نرغب بتحقيق هدفنا في البحث في الشكل الخاص لقانون الملكية الأدبية⁽²²⁾.

(21) سنبحث العلامات التجارية في الفصل (8).

(22) هنا نسمع صدى ملاحظة (Latour) بأن تلك «التقسيمات العظيمة» بينما هي مفيدة للتعليم، فإشارات المحاضرات والمناظرات، لا تمثل حدوداً حقيقية كما لا تعطي أي شرح، ولكن لا يجوز شرحها بعكس مدلولها.

بلورة قانون «البراءات»

عندما اجتمعت Select Committee on Patents لمناقشة الطرق التي من خلالها للقانون وإدارة شهادات البراءة للاختراعات يمكن تحسينها. فقد جابها عددًا من الصعوبات: وهو واقع انعكس في القرار الاستثنائي لـ Select Committee، بنشر (دليلها) دون أن توصي بشيء⁽¹⁾. بينما كانت اللجنة غير قادرة على التوصل إلى نتيجة معينة، فقد اتفقت على نقطة واحدة كانت أن قانون البراءات، إذا أمكن تسميته كذلك في ذلك الوقت، كان تافهاً. بالفعل، فإن البراءات كانت تمنح من قبل التاج لأكثر من قرنين، فقد قيل في أواخر 1835 بأنه لا يوجد قانون براءات⁽²⁾. بما أنه كان يوجد قدر كبير من عدم الوثوق فيما يمكن منحه (البراءة)⁽³⁾ وكذلك بالنسبة لغاية ومتطلبات مواصفات البراءة،

(1) اختارت Select Committee نشر إثباتها دون أي توصيات، قائلة بأنها ستظهر فيما بعد، ولم تظهر أبداً.

(2) M. Tooke, Letters Patent' (13 Aug. 1835) 30 Hansard col. 466 In Boulton and Walt v Bull (1795) 126 ER 651 Eyre CJ:

قال حقوق البراءات ليست موجودة، كي يمكنني العثور عليها، موصوفة بدقة في كتبنا. . . إن موضوع البراءة للاختراعات الجديدة لم تعم بالدقة التي تستحق، كفرع للقانون بحد ذاتها، في أي من كتابنا في القانون، وهي بالفعل فقط خلال بضع سنين أضحت ذات أهمية بشكل منفصل عن آلتنا التجارية. Gibbs CJ, Wood W Zimmer (1815) 171 ER 162 note.

See, e.g., the evidence of B. Rotch, 1829 Select Committee on Patents 116. (3)

هذا النحو من التفكير لا يفاجئ أحداً⁽⁴⁾. وبالواقع ما نسميه حالياً قانون البراءات، كان أحياناً مشمولاً في قانون الفنون، والتصنيع، وقانون الشكل حتى اعتبر أنه نوع من حقوق النشر، كل ذلك يثبت عدم استقرار طبيعة التصنيفات القانونية، وإلى أن قانون البراءات، على الأقل كما نفهمه اليوم، لم يظهر بعد⁽⁵⁾.

رغمًا عن عدم وضوح القانون وطبيعته المكشوفة، بحلول سنة 1850، كان ثمة فكرة أوضح كثيراً حول طبيعة قانون البراءات، ومما تتكون عناصره، وأين يتوجب رسم حدوده⁽⁶⁾ فيما كان ثمة وجوه معينة من القانون يتوجب تقنينها، فالقانون الموجود حينئذ يتضمّن شبه قريب جداً إلى قانون البراءات في يومنا هذا⁽⁷⁾.

يمكن تقديم عدد من التفسيرات المختلفة عن ظهور قانون البراءات الحديث خلال تلك الحقبة. جزئياً يمكن نسبتها إلى الواقع في أوائل القرن التاسع عشر الذي يُميّز بازدياد القلق عن وضع الفنون والتصنيع في بريطانيا.

(4) R. Godson لاحظ أن الكتب أصبحت ممثلة بالقضايا الناشئة عن الشكوك والغموض التي عالج فيها قانون تنظيم البراءات. Hansard Col. 975. 15 (19 Feb 1833). ومن الجدير بالملاحظة أنه بينما كانت الطبيعة ومحتوى قانون البراءات غير مؤكد، رغم ذلك كان منح شهادة البراءة له صورة واضحة وقوية. يعود ذلك، جزئياً، إلى المدة الطويلة التي منحت بها البراءة من قبل التاج، ونظام الإدارة نما حولها. في هذا المعنى، فإن ظهور قانون البراءات كتصنيف مختلف من القانون كان نوعاً مختلفاً عن بلورة حقوق النشر وقانون التصميم.

(5) حول الارتباك في ما يتعلق بمعنى واستعمال كلمة «البراءة» انظر R. Prosser, «Use of the Word» Patent' (1840) 32 Mechanics' Magazine 740 - 1.

(6) Cf. E. Burke Inlow, The Patent Grant (1950), 29.

(7) يمكن مشاهدة ذلك من واقع أنه بينما كان التركيز المركزي لـ Select Committee سنة 1829 على وضع قانون «البراءات» فإن Select Committee سنة 1851 شعرت بأنه طالما أن قانون البراءة كان واضحاً بما فيه الكفاية، كان الإصلاح سلطوياً في ما يتعلق بإدارته انظر: D. Van Zyl Smit, The Social Creation of a legal Reality A study of the Emergence and Acceptance of the British Patent System as a Legal Instrument for the Control of New Technology' (PHD Thesis, University of Edinburgh, 1980), 96 - 8, 156.

كمراجع لمؤلف Charles Babbage المسمّى Reflexions on the Decline of Science in England and Some of its Causes، المطبوع سنة 1830، وقوله، عودة السيف إلى غمده، بعد نهاية الحروب النابوليونية يبدو «أنها كانت الإشارة إلى إحدى المحاولات العالمية لاستخدام المصادر المستهلكة، لإنعاش الصناعة والحضارة وتوجيهها إلى أغراضها المناسبة العبقريّة والموهوبة، التي ربما كانت الحرب قد استهلكتها في خدمتها أو جرى كتبها في أحزانها⁽⁸⁾. بينما وجدت الكبرياء في مهارات الأمة في حالة الحرب، فقد جرى الجدل بأن فنون السلام، التي قيل إنها الأساس في التصنيع والفن التجاري، كانا بالفعل بحاجة للتحسين. وقد جعل ذلك طلباً أكثر استعجالاً بواقع أن علوم وفنون إنكلترا، وكالاقتصاد بشكل عام، قيل عنهما بأنهما في وضع انكماش مزر⁽⁹⁾، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإجراءات لمنح البراءات كانت مكلفة، ومعقدة، وتستغرق وقتاً طويلاً وغامضة، وبأنه كان هنالك ارتباك واسع الانتشار حول نطاق الأشياء التي يمكن الحصول لها على براءة.

فليس من المستغرب، بعد مدة طويلة كان الاهتمام خلالها قليلاً في البحث في نظام البراءات، بأن اختير كهدف للإصلاح⁽¹⁰⁾.

استجابة للمطالبات المتزايدة للإصلاح⁽¹¹⁾، طلب Thomas Lennard من

(8) 'Review of Charles Babbage, Reflexions on the Decline of Science' (1830).

(9) Ibid 341، وقد قيل أيضاً بأن المكافآت يتوجب أن تقدم إلى أولئك المتبرعين الكبار من

الجنس البشري، أولئك - ملوك العقل - أصحاب الانتصارات غير الدموية التي لا تفنى.
M. Meckinnon's New Patent Law Bill' (1893) 32 Mechanic's Magazine 352.

(10) كان ثمة محاولات متفرقة وغير ناجحة لإصلاح «البراءات» قبل هذا، والمثل المعروف عن ذلك هو الإصلاح المقترح من قبل James Watt سنة 1780. انظر:

E. Robinson and A. Musson, James Watt and the Steam Revolution: A Documentary History (New York: A.M. Kelley, 1969); D. Van Zyl Smit, The Social Creation of a legal Reality. (1980), 97.

(11) خلال سنة 1820 عدد من الاستدعاءات والمشاريع نظمت لإصلاح وجوه عدة من قانون البراءة ولكن جميعها فشلت.

البرلمان سنة 1829 بتشكيل Select Committee إلى نتيجة⁽¹²⁾، رغم ذلك فقد لعب دوراً هاماً في صدور قانون البراءات الحديث. فهي عملت لنشر الانتقادات المختلفة التي وجدت وقتئذٍ. وأكثر وضوحاً، فإن إثباتات الشهود حول فهمهم للقانون وفرت الأدوات لعملية الإصلاح التي حدثت خلال الجيلين التاليين⁽¹³⁾.

المحاولة الأولى لإصلاح المظالم الكثيرة التي عرفتھا للجنة جرت عندما قدّم Richard Godson، مؤلف إحدى أولى الاتفاقيات حول قانون البراءات، فقد قدّم مشروعاً للبرلمان سنة 1831⁽¹⁴⁾. بعد أن جرى رفض المشروع، قدم Godson مشاريع قوانين أخرى جوبهت مرة أخرى بالمعارضة من قبل الكثيرين من أولئك الذين طالبوا بالإصلاح⁽¹⁵⁾. وكتعويض عن اقتراح تأجيل مشروع قانون Godson، وعد اللورد Brougham رئيس الوزراء، بأن يكرس جهده في أقرب ما يمكن، إلى فرع القانون الذي يتعلق بقوانين Godson⁽¹⁶⁾. بينما كانت

(12) 9 April 1829) 21 Hansard col. 598. See also 84 CJ 214.

(13) الدليل الذي قدمه الشهود للجمعية، كشف عدم الارتياح إلى النظام القائم كان تقريباً عاماً. كان ثمة انتقاد واسع الانتشار حول المتطلبات القانونية المتعلقة بمواصفات البراءة، سيما الأسس الصعبة التي على أساسها يمكن إعلان «البراءة» غير صالحة، وإلى الإجراءات للحصول على البراءات. والشكاوى الأخرى تعلق بمدى «البراءة» والشكل الذي يتوجب أن تتخذه المواصفات وفيما إذا كان يتوجب وجود نظام فاحص وفي هذه الحال، والدور الذي يتوجب على العلماء القيام به.

(14) R. Godson (9 July 1831) 29 Hansard col. 383; 2 PP 177.

فشل مشروع قانون Godson في إقراره أمام مجلس اللوردات. (17 July 1833) 65 HLJ 504 (17 July 1833) فيما بعد، بأن المشروع قذف به خارج مجلس اللوردات على أساس أنه من الأفضل الانتظار حتى ظهور مستوى أكثر شمولاً، الذي كان وُعدَّ به، يمكن تقديمه. T. Lennard (13 Aug. 1835) 30 Hansard col. 468. هنأت Mechanics' Magazine نفسها، مدعية أنه بمفردها، من بين الصحافة، عارضت المشروع وبشكل قوي أثرت على المجلس الأعلى ضده. (1833) Mechanics' Magazine 352.

(15) On the fate these Bills see (1833) 19 Mechanics' Magazine, 26, 43, 317; (27 Feb. 1833) 3 PP 169.

(16) Quoted in M. Coulter, Property in Ideas: The Patent Question in Mid - Victorian Britain (Kirksville, Mo.: Thomas Jefferson University Press, 1991), 36.

مشاريع Godson جابهت مباشرة عدة مشاكل حددتها Select Committee سنة 1829، فجهود اللورد Brougham، التي تَوَجَّحت في تمرير قانون 1835 الذي عدّل وسائل شهادات براءات الاختراع المثيرة، كانت أكثر تواضعاً في نطاقها. من الملاحظ، بينما وعد اللورد Brougham درس «التغيير جملة واحدة» فإن القانون الذي أصدره قام بإصلاحين بارزين: السماح بتعديل مواصفات «البراءات» وإلى تمديد فترة البراءة لما بعد الأربعة عشر سنة المسموح بها عندئذٍ⁽¹⁷⁾.

آخذين بعين الاعتبار، كما وردت في London Journal of Arts and Sciences، «مع توقع الكثير من التعديلات التقنية، فإن مشروع قانون Brougham لا يتضمن أي تحسينات»⁽¹⁸⁾، وليس من المستغرب أن محاولات أخرى جرت لإصلاح القانون. ولكن ما يستغرب كانت الطريقة التي كانت فيها المطالبات لإصلاح نظام البراءات أصبحت بشكل بطيء تتضمن اقتراحات أكثر تحملاً في إصدار قانون عام لترويج الفنون والتصنيع في المملكة المتحدة. هذه الاقتراحات لإصدار قوانين للفنون والتصنيع (التي تشابه، من عدة وجوه الفكرة الحديثة لقانون الملكية الصناعية)⁽¹⁹⁾. وقد استمرت وأصبحت أكثر إصراراً، سنة 1836 بواسطة Select Committee on Arts and Manufactures⁽²⁰⁾،

(17) An Act to Amend the Law Touching Letters Patent for Inventions 5 & 6 Wm. IV c. 83 (1835) (1835 Lord Brougham's Act). See C. Drewry, The Patent Law Amendment Act (London: John Richards and Co., 1838).

(18) ذهب المحررون إلى القول بأن القانون، ترك جميع المظالم الأساسية التي كان يتذمر منها رجال من أصحاب المواهب الخلاقة، دون معالجتها بالمرة. J. Schroder, Observations on M. Mackinnon Bill (1837) 10 The London Journal of Arts and Sciences, 109.

(19) فضلاً عن ذلك، ترى من خلال هذا القانون العام للفنون والصناعة، ليس فقط مشاركة بين البراءات والتصاميم، بل كذلك المثل الأول لحماية البراءات التافهة ونماذج الأدوات.

(20) Select Committee on Arts and Manufactures: الفنون تستعمل بشكل زائد بمعنى الفنون الجميلة. للرسم، الحفر (الزكوجراف) كموهبة بعيدة عن الفن.

والتي شكلت لدراسة (أحسن السبل لنشر المعرفة بالفنون ومبادئ التصميم بين الشعب (سيما الفئة الصناعية) للبلاد. وأوضح مثال عن قانون عام للفنون والتصنيع، يمكن مشاهدته في مشاريع القوانين التي قدمها كل من William Mackinon and Edward Baines، إلى البرلمان سنة 1837⁽²¹⁾، 8 - 1837⁽²²⁾، وسنة 1839⁽²³⁾ أن مشاريع القوانين تلك، التي بنت وطوّرت الاقتراحات التي كان قد تقدّم بها Godson واللجنة Select Committee سنة 1836، نصت على «أن أي شخص يخترع أو يصمم أو يخطط، ما تنتج شيئاً جديداً أو نافعاً في أي فن.. أو علوم، أو التصنيع أو أي مهنة مهما كانت، يجوز له ومنذ الآن وصاعداً أن يكون له الحق الحصري والملكية في أي اختراع جديد أو تصميم أو تخطيط لفترة اثني عشر شهراً من تاريخ تسجيل ما قام به⁽²⁴⁾. وخلاف مشاريع القوانين Godson، التي اعتبرت بشكل رئيسي كمشاريع قوانين لحقوق البراءة اقترحت كذلك تعديلات في القانون المتعلق بالبراءات، فإن مشاريع قوانين Mackinon و Baines، سميت مشاريع قوانين لتحسين التشجيع للفنون والتصنيع. فضلاً عن أن تركيزهم لم يكن بهذا القدر على البراءات والتصاميم، كما جاء في ترويج الفنون والتصنيع بشكل أكثر عمومية⁽²⁵⁾. كما في

(21) 14 Feb. 1837) 36 Hansard col. 554; 1837 Bill to Amend the Practice relating to Letters Patent for Invention, and for the Better Encouragement of the Arts and Manufactures (15 Feb. 1837) 3 PP (315).

(22) 1837 - 8 Bill (No. 71) For the Better Encouragement of the Arts and Manufactures, and Securing to Individuals the Benefit of their Inventions for a Limited Time (1837 - 8) 1 PP 27.

(23) 1839 Bill for the Better Encouragement of Arts and Manufactures, and Securing to Individuals the Benefit of their Inventions for a Limited Time (19 Feb. 1839) 4 PP 363. It was the 1839 Bill which was called the 'Patterns and Inventions Bill': (19 Feb. 1839) 94 CJ. 39.

(24) Clause 16.

(25) الحماية المرغوب بتوسعتها بموجب قانون براءة عادل ومحسن، تُشمل فيه جميع النتائج المفيدة للاكتشافات العلمية، وجميع التحسينات على الاختراعات الآلية. وجميع التحسينات المنتجة في مصنعاتنا من خلال تشجيع التصميم الفني، وأخيراً حماية حقوق =

المحاولات المتنوعة لتعديل قانون البراءات، فقد أخفقت هذه⁽²⁶⁾.

بينما المحاولات المختلفة لإصلاح وتقنين القانون التي جرت في بدايات القرن التاسع عشر⁽²⁷⁾، فإن Select Committee والتعليقات التي أثارها هذه، قد أثبتت فشلها⁽²⁸⁾، بالرغم من ذلك فقد لعبت دوراً هاماً في صدور قانون البراءات. هذا يعود إلى أنه في سبيل إصلاح القانون أو لإصدار التشريعات كان من الضروري التفكير كيف سيبدو قانون البراءات والتأكد مما تضمنته هذه الفئة التجريدية من القوانين أو استثنته. مثلاً، عن طريق صياغة قانون للبراءات منفصل النطاق عن قانون الفنون والصناعيين المقترح، كان لازماً أن تُكوّن فكرة ما عن ما هو قانون البراءات، أين تمتد حدوده وكيف تختلف عن غيرها من أشكال الحماية. فضلاً عن ذلك، فإن عملية صياغة مشاريع قوانين البراءات والتشريعات كان لها أثر الأفكار التأسيسية، بإلزام المعلقين على التقرير على نحو أكثر تفصيلاً طبيعة القانون⁽²⁹⁾. مثلاً، أحد وجوه مشروع قانون Godson الصادر سنة 1831، كان أن أوضح معنى كلمة «التصنيع» عندما اجتمعت فكرته بفكرة Select Committee حول البراءات، وعندما جرت المحاولات لتقديم قواعد قانونية للممارسات القضائية المطبقة ولتقديم تعريفات عقلانية عن ما هو الاختراع القابل

= النمادج «Pattern Rights» في طباعات الكاليكو العظيمة. والفطن والحريز، وسيكون من الواضح لدى آخر أقسام للصناعة الوطنية وحدها - حماية حقوق النمادج (Pattern Right) (وبمعنى آخر حقوق النشر للتصاميم أو النمادج الجديدة التي هي الأساس الرئيسي في إتمام المبيعات). هو موضوع في الأهمية القصوى لجميع الطبقة الصناعية. (M. Mackinnon's New Patent Law Bill 1893) 32, Mechanics' Magazine, 351 - 2.

(26) أخفق مشروع قانون Machinnon لسنة 1838، بسبب الضغوط وسوء إدارة الأعمال العامة، وتوازنات الأحزاب، والإجراءات المعوقة للمجلس الأعلى: . 351. ibid

(27) On the question of the codification of patent law see B. Rotch, 1829 Select Committee on Patents, 108. On the establishment of 'a code of general right', see [no initial] Symonds, 'Summary of Proceedings of the Trade and International Law Department: Patent Law' (1862) TNAPSS 887.

(28) ما عدا القانون المضحك للورد Broughams لسنة 1835.

(29) R. Godson (9 July 1833) 15 Hansard col. 976.

ليكون موضوع إصدار «براءة» به⁽³⁰⁾. تلك المحاولات لعبت دوراً أساسياً في بلورة قانون البراءات كميدان منفصل للقانون. رغم أن هذه العمليات جرى تقديمها كأنها اختصار للقانون السابق إلى شكل مقتن، مع العلم بأن قانون البراءات لم يكن موجوداً بعد بأي شكل معروف في ذلك الوقت فإنه أكثر دقة القول بأنهم كانوا يبدعون القانون أكثر من القول بأنهم قد وجدوا القانون.

أحد الوجوه الجديرة بالملاحظة لهذه المحاولات هو إبراز طبيعة وحدود لقانون البراءات الموشك على الظهور كان الدور الإيجابي الذي لعبته أنظمة البراءات الأجنبية. بينما معلقو هذه الأيام يفخرون بقانون البراءات بأنه محصور بالمملكة المتحدة، فإنه من الواضح بأن قوانين البراءات الأجنبية لعبت دوراً هاماً في بلورة قانون البراءات البريطاني⁽³¹⁾. وإن John Faray المهندس المدني والباحث العلمي للقلم، قال عند تقديم قانون البراءات الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية (الذي إلى حد ما كان قد أعيدت ترجمته إلى الإنكليزية من نص رسمي فرنسي) وفرنسا وبلجيكا والنمسا وإسبانيا عند تقديمه للجنة Select Committee 1829 لوضع قانون البراءات، قال إن هذه القوانين هي «تفوق نظامنا، وبأنه من المفيد دراستها كنموذج»، وأن تلك «لا يجوز نقلها بالتمام إلى هذا البلد، إنما انتقاء بعض المواد (مع التعديلات التي تطلبها حالة التجارة والصناعة) عندئذٍ يمكنها أن تخدم كدليل لنا»⁽³²⁾.

(30) أنا نفسي أتمنى أن يُصاغ منه قانون دستوري. هذه العناوين (التي وضعها Rotch) تحيط بجميع القرارات التي تعتبر الآن موضوع «البراءات». B Rotch, 1829, Select Committee on Patent. قال Rotch بأن الاختراع يتوجب تحديده ليشمل: (1) الأشياء القابلة للبيع (2) عملية جديدة لصنع إما شيء جديد أو شيء منتج جديد أو محرك، أو شيء للبيع، (3) استعمال جديد لمنتج معروف، أو محرك أو شيء للبيع. (4) تحسين على أي إنتاج أو شيء للبيع لم تصدر «براءة» له. (5) المخترعات المستوردة من الخارج لم تستعمل قبلاً في المملكة.

(31) For the position re trademarks see R. Jackson, 1862 Select Committee on Trade Marks 3 - 4; A. Ryland, ibid., 13.

(32) لدى J. Ferey, 1829 Select Committee on Patents 132. إشارات عديدة أدرجت في تقرير الجمعية حول قوانين البراءة الأجنبية، عن كيفية اختلافها عن القوانين البريطانية =

إن ظهور قانون البراءات كميدان منفصل عن القانون قد سرَّع به نحو قانون التصميم وتسجيل الاختراعات لتصاميم بعد سنة 1839. وكما شاهدنا سابقاً، لم يؤدِّ هذا إلى بلورة قانون التصميم وحسب ولكن أيضاً أدَّى إلى تركيز الانتباه على نطاق الموضوع المعني المحمي بقانون البراءات. فضلاً عن أنه كالأمثلة التي قدمتها قوانين البراءات الأجنبية، فإن الأمان المتوفر من خلال قانون البراءات، قدم نقطة مرجعية يمكن من خلالها مقارنة قانون البراءات⁽³³⁾.

مثل بعض الميادين الأخرى لقانون الملكية الأدبية، ظهور الاختصاصيين في صياغة المعاهدات الذين بادروا إلى شرح القانون (كبادرة منفصلة عن الزمن السابق ذي الاتجاهات والكتيبات الجدلية)، لعبت دوراً هاماً في تشكيل قانون البراءات⁽³⁴⁾. ويعود ذلك إلى أن تقديم نص يتطلب أن يحرر القانون وبفعل ذلك يتخذ شكلاً معيناً.

وبالفعل كما قال Collier في بحثه حول The Law of Patents 1803 كان اقتباساً وقحاً عن بحث Locke في بحثه المسمَّى Essay on Humain Under Standing. فقد هدف إلى ترتيب موضوع التحقيق بشكل دقيق مفصلاً المبادئ الأساسية المطبقة عليها في التقسيمات الخاصة في المكان الذي اقترحت

= ولكونها أفضل منها. مثلاً انظر الدليل المقدم من W. Wyatt 119, Millington (on France) 98 (J. Hawkins (United States), 125). 98 - 91 - (حول فرنسا).

(33) الخلاف بين التصاميم والبراءات لم يساعد فقط بوضع الحدود بين ما أصبح يعرف بقانون التصميم، بل أيضاً لعب دوراً مهماً في بلورة قانون البراءات.

(34) في الملحق للإصدار الأول، يتذمَّر «Godson» من ظهور A Practical Treatise on the Law of Patents for Invention (presumably by E. Holroyd) الذي أخفق بالاعتراف بأعمال أولئك مثل الذين جمعوا جميع القضايا معاً، وحلَّلوا محتوياتها، ورتبوا بشكل قواعدي القوانين المستمدة من الأحكام الصادرة بعدها، مختصرين بذلك الجهد البدني والتطبيق العقلي. R. Godson, A Pratical Treatise on the Law of Patents, A Supplement (London J. Butter worth, 1823) كما أن كلا النصين سبقهما بحث من قبل (An Essay on the Law of Patents (1803) (J. Collier) الحاشية (34).

فيه⁽³⁵⁾، بينما المعاهدات التي قدمت وقتئذ، التي لا تختلف كثيراً عن كتب الدراسات المعاصرة، فقد قدّمت وكأنها وجدت القانون أو كتابته إلى مجموعة مبادئ مترابطة، قد لعبت دوراً أكثر إبداعاً مما عادة أقر به⁽³⁶⁾.

نمو أهمية المعاهدات، والمحاولات الكثيرة لإصلاح القانون، والمناقشات العامة، و Select Committees، والتقارير التي ولّدها أولئك، كلها لعبت دورها في ظهور قانون البراءات، ولكن أهم دور لعبه الجهاز القضائي⁽³⁷⁾، عن طريق حثه بالأحوال المتغيرة نحو التقنية والعلوم التي تأثرت

(35) J. Collier (An Essay on the Law of Patents (1803) vi - vii) مما يشير الانتباه قوله، بأن الأكاديمية القانونية لأولئك المعاصرين البارزين، Bacon, Coke, Seldon إلى الفيلسوف السياسي والباحث الفقهي لوفرت التسلية الوفيرة، ولكنها ستكون زائدة لا لزوم لها لمن قصد العمل الرئيسي لأجلهم.

(36) كتبت النصوص من قبل الممارسين وكلاء تقديم طلبات «البراءة» الذين غالباً ما كانوا منشغلين في تنظيم التشريعات. (أحد الكتاب الكثيرين، ومحامٍ «للبراءات» Webster، نظم قانوناً لتعديل القانون (Amending the Law for Granting the Law for Granting Patents for Inventions - 15 & 16 Vict. c. 83 (1852). (1852 Patent Law Amendment Act. Devies' Digest).

الذي كان عبارة عن قائمة من القضايا التي من خلالها يمكن استخلاص الموضوع. وقد جرت كتابته بقدر الإمكان، لتجنب استعمال اللغة خاصتنا، ولكنه بشكل رئيسي يستعمل لغة القضاة العلماء، مشيراً إلى القضايا التي أبدوا فيها ملاحظاتهم المذكورة. J. Davies. A Collection of the Most Important Cases. (1816), 415.

(37) اقترح (Carpmael) بأن النشر الواسع للقرارات المتعلقة بشهادات البراءة الحديثة في المحاكم القضائية، عمد في القسم الأكبر منه إلى إزالة جميع الشكوك حول ضمان ملكية البراءة. W. Carpmael; Introductory Observations of the Law of Patents for Inventions (1835) أيضاً: E. Hulme.

Privacy Council Law and Peactice of Letters. Patent for Inventions from Restorations to 1794 (1917) 33 LQR 180 ولنظرة شاملة حول الطبيعة المتغيرة للسوابق القانونية، خلال هذه الفترة انظر:

J. Evans, Change in the Doctrine of Precedent during the Nine teenth Curtruy in (ed), L. Goldstein. Precedent in Law (Oxford: Clarendon, 195), 95.

ولنظرة شاملة عن الطبيعة المتغيرة خلال هذه الفترة انظر (J, Evans Change in the Doctrine of Precedent during the 19th Century' in (ed) L. Goldstein Precedent in Law. (Oxford, Clarendon, 1991), 35.

بالمجتمع العلمي المتنامي في مَهْنِيَّتِهِ⁽³⁸⁾، ساعدت المحاكم في توضيح نطاق ومعنى الموضوع المعني المحمي⁽³⁹⁾ بل أكثر تحديداً، بناء على قرارات سابقة، مثل القرار في دعوى *Boulton and Watt v. Bull*⁽⁴⁰⁾، *R. v. Arkwright*⁽⁴¹⁾ و *Hornblower v. Bull*⁽⁴²⁾، فقد أوضحت المحاكم المدى الذي تصل إليه المبادئ بالإضافة إلى التحسينات أو منح براءات للإضافات، فيما إذا كان يمكن تسجيلها ومنحها براءة. ربما أكثر المداخلات القضائية أهمية في تلك الحقبة

(38) On which see D. Miller, 'Into the Valley of Darkness: Reflections on the Royal Society in the Eighteenth Century' (1989) 27 *History of Science* 155; C. Macleod, 'The Paradoxes of Patenting: Invention and its Diffusion in 18th - and 19th - Century Britain, France and North America' (1991) *Technology and Culture* 905. 'Repugnance to the adoption of labour-saving machines in general, as detrimental to the interests of industry, was one of the peculiarities of early prejudices, which found its firmest stronghold on the Bench, but which we may hope at the present day is shown to be utterly unfounded': J. Coryton, *A Treatise on the Law of Letters - Patent for the Sole Use of Inventions in the United Kingdom of England and Ireland: To which is Added a Summary of the Patent Laws in force in the Principal Foreign States* (London: H. Sweet, 1855), 54.

(39) بالكاد صدرت أية قرارات تتعلق بالبراءات بين سنة 1650 و 1750. وقد قَدَّر (Dutton) بأن إحدى وعشرين قضية نظرت بين سنتي 1770 و 1840 مع رفع 128 قضية بين سنتي 1840 و 1849. رغم الشك بهذه الإحصاءات، استنتج أن تلك الإحصاءات تشير إلى نقطة تحول في أواخر سنة 1830 ومبكراً من سنة 1840.

H. Dutton, *The Patent System and Inventive Activity During the Industrial Revolution 1750 - 1852*. (Manchester: Manchester University Press, 1984), 71.

وقد أشار (Holdworth) أن النقلة الفقهيّة حول سريان حماية «البراءات» من الـ (Priory Council) إلى القانون محاكم الـ (Common Law) التي جرت في منتصف القرن الثامن عشر كانت مؤثرة في وضع أسس قانون البراءات الحديث.

Sir Holdwotte *A History of English Law* vol. XI (4th edn) (London: Methuren and Co., 1936) 426 - 30.

(1795) 126 ER 651. (40)

(1785) 1 Web Pat Cas 64; Dav Pat Cas 61; Bull NP 76; 1 Carp Pat Cas 53. (41)

(1815) (Wood v Zimmer) (1799) 101 ER 1285. 171 ER 162 قضية حول للمحرر تقرير (42)

أه من هاتين القضيتين لـ *Boulton and Watt v. Bull and Horn Blower* نمكن من استنتاج تقريباً جميع المعلومات والقانون حول موضوع «البراءات» الخاصة بالمخترعات الجديدة.

جاءت مع قرار سنة 1842 في قضية Crane v. Price التي فصلت في مسألة ما إذا كانت طريقة ما أو عملية ما بعيدة عن الشيء المنتج يمكنها أن تكون الموضوع المعني لمنحه حق التسجيل «كبراءة»⁽⁴³⁾. فقد ذهب Hindmarch بعيداً ليقول إنه لغاية صدور قرار في قضية Crane v. Price أن أصحاب البراءات أصبحوا بشكل معقول مطمئنين عن ما تقصده المحاكم من قولها في نوع منتج جديد: أن تعريف الموضوع المعني الذي يتاح له فيه أن يمنح حق «البراءة» بموجب قانون الاحتكار لسنة (1624)⁽⁴⁴⁾.

النتيجة النهائية لهذه الأحكام، التي جرى ذكرها ونقاشها في عدد متزايد من المعاهدات والدوريات المتخصصة حول قانون البراءات، وعززت بظهور وكلاء مختصين في البراءات الذين تفهموا كلا متطلبات المحاكم والموضوع المعني بالحماية⁽⁴⁵⁾، كان نتيجة لأن طبيعة قانون البراءات، أصبح تعريفها أكثر وضوحاً. تفهم Webster هذا الوضع عندما قال عن عمله الأول حول البراءات سنة 1839، بأنه «كان أصغر حجماً ونوعية عما كان يمكن أن ينصح به أن

(43) (1842) 134 ER 239. See also hill v Thompson (1818) 129 ER 427; Morgan v Seaward (1836) 150 ER 874.

(44) W. Hindmarch, Law and Practice of Letters Patent for Inventions (London: Stevens, 1848), 84; An Act Concerning Monopolies and Dispensations with Penal Laws and Forfeitures Thereof 21 Jac. Ic. 3 (1624) [1624 Statute of Monopolies].

(45) حول تطور نشاط وكلاء تسجيل البراءات انظر: S.H. Dutton, The Patent System and Inventions Activity, (1984). ch 5; D. Van Zyl Smit, (1985) 13 Journal of the Sociology of Law 79; J. Harrison; Some Patent Practitioners Associated with the Society of Arts, c. 1790 - 1840 (July 1982) Journal of the Royal Society of Arts 497.

حتى بدايات القرن التاسع عشر فإن الحصول على البراءات كان بشكل رئيسي جزءاً من عمل المحامين وبعد الحصول على منحة البراءة، فإن أولئك المحامين كانوا يعملون على المواصفات. ومع نشوء كُتاب المواصفات المختصين، فإن قسماً كبيراً من العمل هذا انتقل إلى أيدي أخرى ولكن، رغم ذلك، حول «Patent and Designs Registration Agent» المصنفين في دليل بريد مدينة لندن في أواسط 1860، واحد من ستة من الأسماء كان أيضاً من المحامين. . 1. - 607 (pt 3) ibid

يكون». وكما قال، يعود ذلك إلى سبب، «قد وجدت حالة القانون، في عدة نقاط، من عدم اليقين، حتى جعلني أعتقد بأنه لن يكون حكيماً العمل أكثر من تقديم النماذج العملية مع الملاحظات، مع دراسة عامة جداً، بغية إبراز المبادئ». بينما في عمله المبكر وجد أن القانون غير ثابت أو أكيد وغامض. وفي سنة 1845 تمكن Webster من القول، بأن القانون بسبب عدد من القضايا الجديدة مؤخراً، أصبح إلى حد بعيد أكثر ثباتاً - أعتقد أن مبادئ القانون أصبحت إلى حد بعيد ثابتة الآن...⁽⁴⁶⁾ وتلك كانت ملاحظة ردها الكثير من المعلقين وقتئذ.

بينما العلاقة القريبة بين نظام البراءات والقرارات الملكية جعلت إصلاح قانون البراءات عملية بطيئة ومعقدة، رغم ذلك كان واضحاً بحلول سنة 1850، بأن قانون البراءات الحديث يتوجب فهمه وعرضه كميدان منفصل ومحدد من القانون. ومن الأهمية بمكان، ذكر أن القانون الذي اتخذ شكله وقتئذٍ ومعه عدد من المميزات التي تشكلت ما زالت مستمرة بتشكيل قانون البراءات. رغم أنه يمكن سوق عدد من الأمثلة، نرغب في التركيز هنا على تلك المميزات التي لعبت دوراً ليس فقط في قولبة قانون البراءات ولكن أيضاً بفصل قانون البراءات عن غيره من تصنيفات قانون الملكية الأدبية.

الميزة الأولى التي ساعدت في تمييز البراءات عن أشكال الحماية الأخرى كان في شروط الموضوع المعني التي وفرها قانون البراءات. وأكثر دقة، الصورة التي طورت وتطرقت عن ما يتوجب على قانون البراءات حمايته. بينما كان من المعروف أن قانون البراءات امتد ليشمل عدداً من الاختراعات (من البسيط إلى الأكثر أهمية) فقد افترض أن الحماية التي يوفرها قانون البراءات يتوجب توفيرها لاختراعات أجدر بالحماية. هذا عن أن ما سمي

(46) 1849 Report of the Committee Appointed by the Lords of the Treasure on the Signet and Privy Seal Office 34 (Q. 720).

بالاختراعات البسيطة مثل أدوات الوزن ومنظار الكولايدوسكوب فهي لا تختص بقانون البراءات ولكن، كما لمسنا قد استحقت نوعها الخاص من الحماية: لكي نقول: حماية نموذج الأداة النافعة⁽⁴⁷⁾.

سوية مع نمو مفهوم أن البراءات يجب تخصيصها بالاختراعات الأكثر أهمية، كان الاعتقاد أن البراءات هي لترويج وتقديم أنواع جديدة من المنتجات والمصنوعات. مثلاً، بالكلام عن الأسس القانونية حول احتكار البراءات قيل، بأنها قد تكون مفترضة عن حق أنه ليس المصنوعة بحد ذاتها، بل التصنيع، الذي يبدو أنه المقصود. كان في هذا المعنى كلاهما استنتاجياً وثنائياً⁽⁴⁸⁾. بينما البراءات كانت تمنح لإبداع أو إنتاج منتج ما، بحد ذاته، افترضت وجود التصاميم مسبقاً واحتاجت إلى وجود منتجات مصنعة، وفي هذا المعنى كلاهما كان استنتاجياً وثنائياً. هذه لم تعزز التمييز بين البراءات والتصاميم وحسب بل

(47) كان الاعتقاد أنه يتوجب حماية البراءات وتخصيصه لاختراعات أكثر استحقاقاً، قد تعزز بنمو جمعية البراءات كنوع مختلف عن الفنون والمصنوعات). وبدوره، فقد أدى ذلك إلى تعزيز الفرق بين البراءات والتصاميم، والإصلاح الذي اقترح سنة 1820 و1830 قد أناره أولئك الذين تتأثر معيشتهم مباشرة بوجود البراءات: المخترعون والمصنعون، والمهندسون والمحامون ووكلاء تسجيل البراءات. في سنة 1830 وسنة 1840 على أي حال، فإن أولئك المهتمون بالإصلاح امتدوا ليتضمنوا، رجل العلم، مثل Sir Humphry Davy، و Charles Babbage و David Brewster، رجال الطبقة الوسطى والعليا، الذين يجمعهم اهتمامهم المشترك في التطويرات المهنية في النشاطات العلمية. انظر: M. Coulter; Property in Ideas; (1991), 37.

قد تعززت هذه الحالة بسبب الخشية من أن المملكة المتحدة قد تخسر مركزها العلمي السائد، والمعلن J. Morell and A. Thackray, Gentlemen of Science: Early Years of the British Association for the Advancement of Science (Oxford: Clarendon Press; 1981) 3 - 12.

ظهرت تلك التغييرات من واقع أن الاختراعات المسجلة بموجب براءات، تضمنت في الجوائز الممنوحة من قبل الجمعية الملكية سنة 1841 J. Harrison; Some Patent Practitioners' (1982), 671.

أدت أيضاً إلى أن يكون قانون التصميم خاضعاً لما اعتبر الأكثر أهمية إلى قانون البراءات المتميز⁽⁴⁹⁾. إن أولوية البراءات على التصميم، التي تطوّرت إلى الاعتقاد الخاطئ أن قانون البراءات سبق وشكّل قانون التصميم، قد تعزز ذلك بنظرة متطورة إلى التاريخ، الذي استعمله عدد من المعلقين في سبيل شرح القانون⁽⁵⁰⁾.

بلورة قانون النشر

في وجوه عدة كان ظهور قانون النشر في منتصف القرن التاسع عشر كفتة متميزة معترف بها من القانون أوحى به وتأثر بالعوامل المماثلة لتلك التي أثرت في التصميم والبراءات. إن تطور كتب البحث القانوني⁽⁵¹⁾، ومحاولات

(49) يمكن القول إن قانون (The Designs Copyright Acts) 1842 - 1843. يفترض أن المنتج يتوجب أن يكون قديماً، ويستند على تطبيقات بعض التصميمات الجديدة أو الأصلية لأدوات معروفة وموجودة لمنتجات أصلاً موجودة. T. Webster, The Subject Matter of Letters Patent. لا يمكن لتصميم أن يكون موضوعاً لميزة البراءة، بسبب، أنه جديد 83 1851 فهو ليس بالفن الجديد، وليس كذلك فن في العمل، أو صناعة مُنتج، أو مادة للتجارة، ولكن بالعكس إنه ببساطة ناتج عن فن ما، أو ناتج عن ممارسة أحد الفنون الجميلة، فن التصميم، الذي هو فن قديم معروف. W. Hindmarch, Law and Practice of Letters Patent for Inventions - 101. انظر كذلك: R. Macfie' The Law of Patents for Inventions (1858) TNAPSS 147.

(50) إن تاريخ هذه الحماية في هذا البلد، يمثل ثلاث حقب أو مراحل، كما يقال، خلال الأول، المصنّعين أنفسهم، وعملية جمع مواد الإنتاج للشيء المزمع. كانت لوحدها موضوع الحماية. وخلال المرحلة الثانية أو في مرحلة أكثر تقدماً، عندما كانت الضروريات والرغبات الخاصة بالبشر جرى إشباعها إلى حد ما، فالانتباه تحول إلى التصميم، حيث إن المواد المنتجة بهذا الشكل قد تعرض بشكل ومظهر يوافق النظر. وفي المرحلة الثالثة، فقد امتدت الحماية إلى الشكل والتكوين كأداء الخدمة ومقدار المنفعة والمميزة عن تلك الخدمة المؤداة أو المنفعة كأن تكون تذكيرية وتربينية، وهكذا أصبح التصميم، كما نقول، يزداد عليها، وهو ليس الغاية التي صنع من أجلها المُنتج الذي من أجله يُستعمل أو مُتضمّن T. Webster, The Subject Matter of Letters Patent (1851) iv.

(51) رغم أن المعاهدات القانونية وكتب الاجتهادات لعبت دوراً هاماً في تشكيل قانون حقوق النشر، يبدو أنهما كانا أقل أهمية في الميادين الأخرى من القانون C&A. Simpson, The Rise and Fall of the Legal Treaties (1887) 273.

الإصلاح التشريعي⁽⁵²⁾ والرغبة المتزايدة إلى مزيد من الأنظمة الراشدة والمنظمة، جميعها لعبت دورها في العبور من حقوق النشر كحق للنسخ المطبق على أنواع كثيرة من الإبداعات، إلى قانون حقوق النشر، كميدان منفصل ومستقل عن القانون⁽⁵³⁾. رغم هذا التشابه كان ثمة فارق هام، الأمر الذي سنركز عليه هنا، كان في دور الشروط التي أبرمت من خلالها الاتفاقات الثنائية التي عقدت بين بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية سنة 1840 وسنة 1850 ولعبت دوراً في هذه العملية. بينما غالباً ما يغض النظر عنها باعتبارها سابقة لاتفاقات أكثر أهمية منها ومتعددة الأطراف التي لحقتها. (وهي معاهدات برن الدولية لحقوق النشر سنة 1886)⁽⁵⁴⁾، فإن الجدل ما زال يدور حول أن المعاهدات الثنائية والمفاوضات حولها لعبت دوراً بارزاً في تشكيل قانون حقوق النشر الذي ورثناه.

كما في كثير من التغييرات التي تَمَّت في هذا الميدان من القانون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإن فكرة قانون دولي لحماية النشر، اقترح بدايةً من قبل الفرنسيين⁽⁵⁵⁾، فإن الاعتقاد أن الملكية الأدبية يتوجب عليها اجتياز

(52) إنني أقترح أن يكون قانون النشر موحداً، ولكل الكتب والأعمال الفنية، وأن يوفر للمالك الشروط المماثلة في كل منها. ويقدم له خطة واحدة للتسجيل وطريقة واحدة للإحالة.

S. Talfourd (18 May 1837). 38 Hansard col. 871. See C. Seville, «Principle or Pragmatism? The Framing of The 1842 Copyright Act. (PHD) Thesis, Cambridge University.

(53) فيما قبل الاستعمال المتكرر لتعبير «حقوق النشر» لم يكن صحيحاً الافتراض أن التعبير هذا قد استعمل بشكل مترابط وذو معنى أو أنه أشار إلى ميدان منفصل من القانون في ذلك الوقت لم تكن هنالك ثمة «حقوق نشر».

(54) هذه الحالة جرى تليخيصها في تعليقات «Ladas» في نهاية الفصل المتعلق بالاتفاقات الثنائية والمعاهدات والاتفاقات، بأن الناتج الصافي للاتفاقات الثنائية المبرمة من قبل دول مختلفة قبل سنة 1883، لحماية الحقوق الصناعية لم تكن مهمة: S. Ladas, Patents, Trade marks and Related Rights. National and International Protection, vol 1. (Cambridge, Mass. Harvard University Press 1975); 54.

(55) في سنة (1832) فقد رفع إلى البرلمان بأنه جاري تبادل مستندات عامة وبرلمانية بين المملكة المتحدة وفرنسا، 14. (Spring Rice 30 July 1832)

حدود مسطحات من الماء وأن تبقى ملكية، جرى تبنيها بسرعة من قبل الكتاب والناشرين البريطانيين⁽⁵⁶⁾. بينما كان ثمة قلق حول تأثير الأعمال المقلدة (المسروقة) على جودة الأدب⁽⁵⁷⁾، والقبول الواسع بأن التبادل الحر للمعلومات

Hosard col. 897.

وكما قال الممثل الفرنسي الكونت «Mole» بأنه يتوجب القيام ببعض الترتيبات بين (المملكة المتحدة) وفرنسا لمعالجة عدم الارتياح الناشئ عن إعادة طباعة في إنكلترا للكتب الفرنسية والكتب الإنكليزية في فرنسا. وقد رفعت وزارة الخارجية، أن الأمر أحيل إلى الإدارة المختصة وأن السؤال يثير عدة تقديرات هامة مما يوجب أن تؤجل الحكومة إبداء أي رأي بصدها. والسفير الفرنسي طلب القوانين ذات الصلة الصادرة عن البرلمان: 22 Novembre 1836, FO /27/ 518 No. 207.

J. Fraser, Handy - Book of Patent and Copyright Law (London Sampson and Co. 1860) (56)

223. سنة 1851) وافقت أوروبا بموجب معاهدات حقوق النشر، بأن الملكية الفكرية تتوجب «أن تمر عبر الحدود ويُترك الماء وأن تبقى هي ملكية». في أبريل 1837 Le Marchant (of the Board of Trade) من بعض أشهر الكتاب في هذا البلد، ومن الناشرين الرئيسيين، بأن من الحاجة إلى قانون دولي لحقوق النشر لأن المصالح الأدبية قد تأثرت تأثراً بالغاً. وقد وجد مجلس التجارة أن هذه المطالبات هي حقيقية وأن ذلك هو قضية تطلبت التدخل الفعال من قبل الحكومة. وقد أبدى مجلس التجارة ملاحظته وأن هذه المسألة هي قيد الدراسة من قبل حكومة فرنسا وبروسيا والولايات المتحدة والفرصة موجودة لنجاح تلك المفاوضات. ونتيجة لذلك، فقد اقترح أن يقوم (Palmerston) بمفاتيحة الأطراف المهتمة، لأنه سيكون من غير المناسب لمركز هذا البلد، أن يكون بطيئاً في متابعة قضية هامة كهذه، لتقدم مركزها المعنوي، ولمطالب رجالنا الأدياء والعلماء المحقق، الذين شاركوا بشكل واسع في رفع شخصية الأمة». فضلاً عن ذلك، أن عمل (Palmerston) هذا سيساهم في توسعه وتعزيز صداقة الشعوب عن طريق إزالة الأفكار المسبقة الضارة وتوسيع التعاطف بين أكثر الطبقات ذكاء وتأثيراً على شعوبهم. وقد أبرز مجلس التجارة أوراقاً إلى اللورد (Palmerston) وطلب منه الدخول في أية ترتيبات إنفاذاً لما ورد في هذه الرسالة.

14 April 1837, Fo /27/ 551.

وانظر: Fo /27/ 860 (For a History of the Negotiations see FO/27/860).

كثيراً ما كانت المطبوعات تنسخ بعجلة في بروكسل وقد سبب ذلك أخطاء طباعية جسيمة مما (57)

أغرق الجمهور بنسخ خاطئة. 14 April 1837, Fo /27/ 551 قام Lytton Bulwer بإرسال بعض الأوراق الخاصة بحقوق النشر إلى Poulett Thompson قائلاً إن قانوناً كهذا، سيكون له تأثير على الأدب الإنكليزي وميزات أكبر من عمل قامت به أي حكومة تجاه الكتاب». ibid.

في موضوع مسألة السرقة الأدبية (سيما في فرنسا) انظر 39 December 1837) Lytton Bulwer

1837) Hansard Col. 1091.

الأدبية التي شجعتها المعاهدات كان مرغوباً، المحرّك الأول خلف هذه المطالب للحقوق الدولية للنشر في المملكة المتحدة كان الهدف منه حماية المصالح البريطانية (التي لم تشمل فقط المملكة المتحدة بل أيضاً مستعمراتها وملحقاتها)⁽⁵⁸⁾. وأكثر تحديداً، إن المتطلبات بصدد الحماية الدولية نشأت عن أنه رغم نمو الاهتمام في الأدب البريطاني ما وراء البحار، فالأعمال البريطانية لم تكن محمية في التشريعات الأجنبية؛ في ذلك الوقت وفي أغلب الدول حماية الملكية الأدبية نشأت فقط لأعمال المواطنين التي نشرت في ذلك البلد⁽⁵⁹⁾. وهذا يعني أنه بينما كان المؤلف البريطاني يمكنه الحصول على

(58) إن المظالم التي عانى المؤلفون منها وناشروهم من جراء النشرات المزيفة والمطبوعة في دول أخرى، قد زادت كثيراً خلال السنوات القليلة الأخيرة، وليس لديهم حالياً أية سلطة لحماية أنفسهم من الشر والخسارة التي تقع عليهم. كل عمل يكتبه مؤلف مشهور، تقريباً وبشكل متزامن يعاد طباعته بأعداد كبيرة في كل من فرنسا وألمانيا وأمريكا ويقومون الآن بذلك بسرعة أكبر، وبنفقات أقل، وبشكل عام بأقل من الثمن الذي تكلفه النسخة الأصلية متحملة كلفة حقوق النشر التي يمكن تقديمها جميع أعمال الـ (Sir Walter Scott) و (Lord Byron) و (Messrs Robert Southey) و (Thomas more) و (Thomas Compbell) و (Rogers) و (Milman) و (Hallman) و (Words worth) و (Bulwers) و (James chamier) و (Monyatt) و (Comtess) و (Blessingtm) وبالفعل أكثر المؤلفين شهرة كانت تسرق مؤلفاتهم وتباع بواسطة (Galignani and Bardens) (الناشرين عن طريق السرقة). في باريس، (14 April 1837, Fo /27/ 551).

(59) كان ثمة شك في بريطانيا في ذلك الزمن عن الكيفية والشمول اللذين تمنحهما حقوق النشر، والحماية التي توفرها القوانين البريطانية. مثلاً، قال (Talfourd) سنة 1837، إذا اعتبر القرار الصادر متوفراً صحيحاً، في موضوع حقوق النشر الخاص بالموسيقى، فإن مبدأ حقوق النشر الدولية قد أقر هنا، S. Talfourd (18 May 1837) 38 Hansard col. 878. ولتفاصيل أكثر حول المسألة وفيما إذا كان الغرباء يمكنهم الاستفادة من حقوق النشر في بريطانيا (سواء كمقيمين أم لا). انظر Lord Brougham, Jef ferys (1854) 10 ER 681

مناقشة القرارات المتضاربة انظر لـ (Tomson v. Collins (1760). 99 ER 180

Bach v. Longman (1777) 98 ER 1274.4

Chappell v Purday (1845) 153 ER 491.

Delondre v Shaw (1828) 57 ER 777.

Bentley v Foster (1839) 59 ER 641..

حماية بموجب قانون النشر في المملكة المتحدة، لم توجد حماية مماثلة لمنع «سرقه» أعمال منقولة في روسيا أو الولايات المتحدة. باختصار، الشعور المتنامي بالخسارة التي أتى بها الواقع بأن الأعمال البريطانية خارج المملكة المتحدة قد تسرق أثارت الحركة نحو إيجاد طريق ما لحماية الأعمال البريطانية في الدول الأخرى.

الوسائل المفضلة لتحقيق هذه الغاية، كانت بالنسبة لبريطانيا الدخول في ترتيبات مع غيرها من الدول المهمة للحماية المتبادلة للملكية الأدبية. تلك المعاهدات كانت «تقوم على مبدأ تقديم الحماية لأعمال الكتاب الأجانب بالقدر نفسه من الحماية المقدّمة في كل دولة بالتتابع لأعمال المؤلف المواطن»⁽⁶⁰⁾. بدايةً، الآلية المقترحة لتأكيد تبادلية الحماية كانت إبرام معاهدات متعددة الأطراف⁽⁶¹⁾. بعد تحقيق بعض المصلحة في هذه المقاربة، على أية حال، رفضت الفكرة. كما قيل وقتئذ، معللة بأن ذلك يعود للاعتقاد بأنه سوف لن يكون من الممكن، إصدار قانون واحد عام، يؤسس على المبدأ الذي يقوم قانوننا في حقوق النشر، لأن قانون النشر مختلف بشكل كبير بين بلد وآخر⁽⁶²⁾. وأكثر تحديداً، إن سبب رفض خيار المعاهدة المتعددة الأطراف، كوسائل إثبات حماية حقوق النشر الدولية يمكن إعادته إلى الاعتقاد أنه تماماً كما في الأدب الذي يعكس الصفة الوطنية، فإن قانون حماية حقوق النشر يعكس كذلك الصفات الوطنية للبلد الذي يطبق فيه. وعلى ذلك، فقد اعتبر أنه من العسير جداً تحضير معاهدة يمكن بمفردها تجاوز توحيد جميع التفردات الموجودة بين

Earl of Westmoland, 25 Jan. 1843, FO/64/244.

(60)

(61) بالإشارة إلى الخطاب المنظم من قبل المؤلفين البريطانيين للكونغرس الأميركي، قيل إن: «على حكومة بريطانيا أن تساعد في المسعى لإصدار نظام عظيم للقانون الدولي لحماية، في جميع الدول الأوروبية، وفي أمريكا، للحقوق الفكرية، بعد أن اقتنعت بأن النتيجة ستكون مفيدة للمؤلفين من جميع البلدان ولصالح الأدب بشكل عام.

P. Thompson (20 March 1838) 41 Hansard col. 1110.

(62)

الدول المقترحة. ونتيجة لتلك الصعوبات المنتظرة، فإن خطة المعاهدة المتعددة الأطراف رفضت لصالح اتفاقات ثنائية أكثر ليونة يمكن للتاج أن يصدرها في حالات معينة. ولهذه الغاية، بتاريخ 1838 صدر قانون حماية حقوق النشر الدولي⁽⁶³⁾. وهذا خَوَّلَ جلالته بالسلطات للتوجيه بأن مؤلفي الكتب المنشورة في دولة أجنبية أن يكون لهم الحرية حصراً في الطباعة، وطباعة هذه الكتب ضمن الدول التابعة لبريطانيا. وبفعلها ذلك، فقد فتحت المجال لظهور الاتفاقيات الثنائية لحقوق النشر.

دون استثناء، جميع المفاوضات التي جرت على أساس قانون 1838 أخفقت⁽⁶⁴⁾. والتوضيح البسيط لذلك كان أن الحماية الممنوحة بموجب قانون 1838 حول حقوق النشر الدولية كانت أضيق من النصوص المعادلة الموجودة في الدول التي أملت بريطانيا في إنشاء حماية متبادلة معها. والنتيجة كانت، كما قال الفرنسيون جواباً على المعاهدة الأنكلو - فرنسية المقترحة، المعروضة على النقاش في أوائل سنة 1840 بأن مفعول هذه المواد سيكون لنفع المصالح البريطانية حصراً⁽⁶⁵⁾.

بحلول سنة 1843، كانت العجرفة التي ميزت المفاوضات البريطانية المبكرة استبدلت بالرغبة الجديدة في حماية المصالح البريطانية. وهذا ما أدى سنة 1844 إلى القانون المعدل للقانون المتعلق بقانون حقوق النشر الدولي الذي ألغي وحلّ محل قانون 1833. فالقانون الجديد خَوَّلَ جلالته، بموجب أمر المجلس، بمنح الحماية لمؤلفي الكتب والأعمال الفنية التي تنشر لأول مرة في

(63) 1838 An Act for Securing to Authors in Certain Cases the Benefit of International Copyright 1 & 2 Vict. c. 59 (1838 International Copyright Act).

(64) بعد محادثات أولية مع فرنسا، فقد خطط لاجتماعات في برلين، وبروكسل وواشنطن والهاغ 30 Sept. 1837, BT /1/ 337.

(65) Memorandum by J. Bergue on the history of the Anglo - French negotiations: 19 Dec. 1849, fO/27/860.

بلد أجنبي. لا يمكن إصدار أمر على أي حال، ما لم تكن الحماية المتبادلة قد تم منحها من قبل السلطة الأجنبية المعنية. فقانون سنة 1844 لحقوق النشر أتاح لحماية حقوق النشر أن تعطى لأعمال المؤلفين الأجانب الأدبية والفنية، التي تتألف من نشر الكتب، الأعمال المسرحية، التلحين الموسيقي، الرسم، واللوحات الزيتية، التماثيل، والحفر (الزنكوغراف) والطباعة على الألواح المحفورة، وأي أعمال أخرى مهما تكن خاصة بالأدب والفنون الجميلة. إن قانون 1844 اختلف عن قانون 1838 في كل من شروط الشيء المعني بالحماية (السابق ركز فقط على الملكية الفكرية) وفي الشروط الآلية المتوفرة لمراقبة وتنفيذ الحقوق⁽⁶⁶⁾. كذلك اختلف عن قانون 1838 عن طريق نجاح الحكومة البريطانية في إبرام اتفاقيات حقوق النشر مع عددٍ من الدول. سيما، أن قانون حقوق النشر الدولي عمل كأساس للمعاهدات مع روسيا 1846 - 1855، ساكسونيا 1846، برونزويك 1847، اتحاد وسط ألمانيا 1847، هانوفر 1847، أولدنبيرج 1847، فرنسا 1851، وسط ألمانيا - داسو ووسط ألمانيا - برن - إسبانيا 1856، سردينيا 1860 وهساسة دارم شتاد 1861. رغم أن قانون حقوق النشر لسنة 1838 ولسنة 1844 لعبا دوراً مركزياً في إيجاد نظام قانون حماية النشر الدولي، وهما مهمان بذاتهما، فإن اهتمامنا يتركز هنا على الأثر وعلى المفاوضات والمعاهدات التي أحاطت بهما، على القانون الوطني للمملكة المتحدة⁽⁶⁷⁾.

(66) ثمة مسألة أخرى في قانون حقوق النشر الدولي لسنة 1838 التي عالجها قانون 1844، كان بأنه لم يُتَّخَ لحكومة صاحبة الجلالة بأن تشمل الحماية للمطبوعات والمحفورات التي تتم خارج البلاد.

(67) ثمة عامل آخر ساهم في تطوير قانون حقوق النشر، كان مسألة حقوق النشر الإمبراطورية، وكما قيل، وعلى الأكثر بأنه ليس كثيراً القول، بأنه لولا الصعوبات التي نشأت من دستور الإمبراطورية فإن قانون حقوق النشر (الخاص بالمملكة المتحدة)، كان يمكن إعادة صياغته منذ زمن بعيد.

إعادة صياغة القانون الوطني

إن النتيجة الأولى البديهية لما سُمِّي قانون حقوق النشر الدولي كانت أنها أدت إلى تغييرات مباشرة في القانون الوطني. كان هذا نتيجة للواقع أن المفاوضات توبعت على «افتراض أن الملاءمة بين دولتين أينما كانتا تعتمد على الميزة الدقيقة والمساواة للنفع الذي يمكن استخلاصه من قبل كل طرف متعاقد بدوره»⁽⁶⁸⁾.

كان هذا يعني، أنه قبل إتمام معاهدة ما، كان من الضروري التأكد من أن الحماية المتوفرة في كلا الدولتين متماثلة إلى حد بعيد⁽⁶⁹⁾. لذلك أضحى هاماً ليس فقط أن يكون القانون البريطاني يتضمن بعض الشبه الرسمي بقوانين الدول الأخرى التي ترغب المملكة المتحدة أن تتعاقد معها، ولكن أيضاً أن تكون المصالح الممنوحة متعادلة إلى حد بعيد.

في ما يتعلق بفعالية الحماية في بريطانيا فهي تميل إلى أن تكون أقل شمولاً مما هو متوفر في البلاد الأخرى. والإقلال من مستوى الحماية لم يرد التفكير فيه إطلاقاً، فكان من الضروري القيام ببعض التعديلات على القانون البريطاني في سبيل توفير، «مقاربة بين القوانين»⁽⁷⁰⁾. يمكننا أن نلاحظ الأثر الذي كان للاتفاقيات الثنائية على القانون الوطني في ما يتعلق بالمعاهدة البريطانية / الروسية لسنة 1846. فالمناقشات المبدئية هدفت إلى إيجاد معاهدة بين المملكة المتحدة وبروسيا ابتدأت في منتصف سنة 1830، على أية حال، قررت حكومة بروسيا قطع مفاوضاتها مع بريطانيا لأنها «اعتبرت أن التبادلية

25 Jan. 1843, FO/64/242; emphasis added.

(68)

(69) من المرغوب فيه أن تكون قوانين حقوق النشر، أقرب ما يمكن إلى بعضها البعض في الدول الناطقة بالإنكليزية وأن تشمل من خلال تلك الدول جميع المؤلفين دون تمييز. وبهذه الطريقة فإن المؤلف يحصل على أوسع سوق ممكن.

Farrer, 'The Principle of Copyright' (1878) 24 Fortnightly Review 850.

FO/64/242.

(70)

المأمول بها، من خلال (قانون حقوق النشر الدولي لسنة 1838) كانت تبادلية في الظاهر⁽⁷¹⁾، لأن الحماية الممنوحة بموجب أحكام قانون بروسيا لسنة (1838) لحماية الملكية بالنسبة للأعمال العلمية والفنون ضد التقليد والتزوير⁽⁷²⁾، كانت أكبر مما هو متوفر في بريطانيا. إن سعة الحماية في بروسيا إنما تعود إلى ثلاثة عناصر: فقد شملت مواضيع أكبر نوعية بكثير من إنكلترا... ولفترة أطول كثيراً. كما أن وسائل التعويض في حالات التعدي على حقوق النشر كان يمكن الحصول عليها بطرق أكثر سهولة في الدولة الأولى منها في الدولة الأخيرة، كما أن الرسوم الجمركية المفروضة على الكتب المستوردة إلى بريطانيا كانت أعلى من تلك المفروضة على الكتب المستوردة إلى بروسيا⁽⁷³⁾.

رغمًا عن سعة تلك الاحتجاجات، بحلول سنة 1843، تمكن الممثلون البريطانيون من إبلاغ الحكومة البروسية بأن القانون في المملكة المتحدة خضع لتعديلات هامة، وسيكون لها الأثر الملموس في زيادة الحماية المطبقة في إنكلترا حالياً للملكية الفكرية⁽⁷⁴⁾ وبشكل خاص، كانت الحكومة البريطانية قادرة

25 Jan. 1843, FO/64/244. (71)

Published at Berlin, 18 Dec. 1837. Translated 15 Jan. 1838, BT/1/337, No. 6169/32 a. (72)

Earl of Westmorland, 25 Jan. 1834. Fo /64/ 244. (73)

باعة الكتب البروسيين الذين استشيروا حول الترتيبات المقترحة مع حكومة بريطانيا العظمى، قد اقترحوا أن رسوم الاستيراد المفروضة على الكتب في بريطانيا العظمى يتوجب أن تخفّض في نفس الكيفية التي طبقت على رسوم الطبع، وقد علّقوا أهمية كبرى على هذه الناحية وقد ساهمت خاصة للتخلص من مشاعر الشعب الألماني نحو المعاهدة التي يُهدف إليها التي كانت تضر ببعض المصالح الخاصة. *ibid.*

FO/64/242. Encloses copies of Acts of last session (5 & 6 Vict. c. 45, 1 July 1842; 5 & 6 Vict. c. 47, 9 July 1842). Lord Westmorland requested attention 'be drawn to sections 23 - 25 of the late Customs Act concerning pirated editions in this cuntry. He hoped that this will be sufficient to reach an agreement re Literary Property': *ibid.* Since earlier legislation, 'the position of International copyright has materially changed': 15 March 1852, BT/1/491.343/52. (74)

على القول، كنتيجة لقانون حقوق النشر لسنة 1842، بأنها مطمئنة «بأنها قادرة على إبلاغ حكومة بروسيا بأن تعديلاً على القانون البريطاني قد تم وسيكون له الأثر البين في مدّ الحماية المطبقة حالياً على الملكية الفكرية، بالنسبة لشروط مدتها (سريانها)⁽⁷⁵⁾. فالاحتجاجات التي أُثرت ضد انتهاك حقوق النشر ومن ثم تطبيق الزواج قد جرى تقويمها عن طريق تعديلات بموجب قانون حقوق النشر الدولي السنة 1844 وكذلك بموجب التعديلات التي تمت على قواعد مكتب الجمارك⁽⁷⁶⁾. فالشكوى من أن نطاق الحماية للموضوع المعني وفق قانون حقوق النشر الدولي لسنة 1838 كانت ضيقة جداً جرى حلّها بإصدار قانون حقوق النشر الدولي لسنة 1844 الذي مدّ فئة الأعمال المحمية من الأدب⁽⁷⁷⁾ لتتضمن «الفنون الجميلة»⁽⁷⁸⁾. هذا كان رغماً عن الواقع أن في ذلك الوقت لم تكن الفنون الجميلة محمية في بريطانيا. وبالتالي، فإن الطلبات الخاصة بتخفيض الرسوم الجمركية على الكتب الواردة إلى بريطانيا⁽⁷⁹⁾ تمت الموافقة عليها وبالتالي أُجزيت التعديلات الخاصة بذلك.

FO/64/241.

(75)

(76) الفقرة 17 من قانون تعديل قانون حقوق النشر 5 و6 (1842 Copyright Act) (1842) Vict. 45
 سمح بإتلاف النسخ المزيفة (Pirated) من الكتب عندما تصدر عند استيرادها. من خلال
 أقوال Peel 1845، زعم من جهة بروسيا أن قانون حقوق النشر في هذا البلد كانت خاطئة،
 ويتوجب تعديلها. ومنذئذ صدر مشروع قانونين من البرلمان لتعديل قانون حقوق النشر،
 وبذلك تقلّصت الاعتراضات المثارة من قبل بروسيا.

R. Peel, International Copyright (1845) 77 Hansard Col. 1043.

(77) بالرغم من توسيع قانون حقوق النشر الدولي ليشمل الأعمال الفنية سنة 1844، فإن الاهتمام
 الأول في المملكة المتحدة كان في العمل الأدبي.

(78) FO/64/241. Unlike the 1838 International Copyright Act, the 1844 Act took into account the 1833 An Act to Amend the Laws Relating to Dramatic Literary Property 3 & 4 Wm. IV c. 15 (1833) (1833 Dramatic Property Act).

(79) قدم المستشارون القانونيون التابعون للتاج، نصيحتهم إلى مجلس التجارة، مع بعض
 الاستثناءات أن الفنون الجميلة لم تشملها أحكام قانون البلدية بالحماية، وإلى الحد الذي
 علمته، أن قانون حقوق النشر في ما يتعلق بالصور ما زال مفتوحاً للشكوك. ولا يمكنني =

وكنتيجة لهذه التعديلات، فإن المفاوضين البريطانيين، تمكنوا من القول بأن المقاربة بين الدولتين بذلك قد تمت، وتأمل حكومة جلالتهما أن يكون لذلك الأثر في جعل الحكومة البروسية أقل كرهاً للقيام بترتيب ما⁽⁸⁰⁾. رغباً أن وزارة الخارجية على الدوام كانت تعلن أن التغييرات الحاصلة في القانون البريطاني جاءت في سبيل تهدئة الاحتجاجات البروسية، فمن الصعب تقدير المدى في ما إذا كان هذا صحيحاً. طبعاً، ثمة دليل صغير في دعم ذلك في الإجراءات الوطنية. على كل حال، فمن الواضح بأن الاحتجاجات البروسية لعبت دوراً في تحوير رأي وزارة الخارجية وبالتالي مجلس التجارة والبرلمان حول العيوب في القانون الوطني، فضلاً عن عرضها بدائل للتغيير. بينما من الصعب تقدير أبعاد من ذلك الأثر الدقيق الذي كان للمعاهدة البريطانية البروسية على قانون البلديات في بريطانيا، وهي حالة يمكن معرفتها بسرعة أكثر، على تفرعات المعاهدات الثنائية مقرونة بالمعاهدة البريطانية الفرنسية لسنة 1851. فمن وجوه عدة كانت المعاهدة مماثلة للمعاهدات الأخرى التي أبرمتها المملكة المتحدة، ولكنها اختلفت عنها في ادعائها أنها وفرت الحماية المتبادلة لترجمات الأعمال الأدبية، قبل أن توجد تلك الحقوق في القانون الوطني في بريطانيا. رغم وجود بعض الشك حول التعديلات التي ظهرت إثر الاحتجاجات البروسية، بدون شك، فإن حقوق الترجمة دخلت إلى القانون البريطاني سنة 1851 وذلك لجعل القانون المحلي يتماشى ومعاهدة حقوق النشر البريطانية الفرنسية سابقة الوجود عن القانون البريطاني⁽⁸¹⁾.

= أن أجد أي قانون يعني من نقل صورة أي رجل إذا تمكنت من الوصول إليها».

16 April 1847, BT /1/ 502/ 402.

FD /64/ 242.

(80)

(81) قانون يخول جلالتهما توقيع اتفاق مع فرنسا حول موضوع حقوق النشر، ولتوسيع وشرح

قانون حقوق النشر الدولي ولشرح القوانين ذات العلاقة بقانون حقوق النشر في الحفر

(الزنكوغراف). (1852). 15 & 16 Vict. c. 12

بينما كان واضحاً أن المعاهدات الثنائية أثرت في تطوير قانون حقوق النشر الوطني، وهذا لا يعني القول بأن القانون البريطاني أُملِي من قبل البروسيين أو الفرنسيين⁽⁸²⁾، بل في تلك الحالات فإن حكومة المملكة المتحدة كانت أكثر اهتماماً بحماية المصالح البريطانية في ما وراء البحار ولذلك عملت على إيجاد معاهدات أكثر من اهتمامها بمصير القانون الوطني. إن الدرجة التي يمكن للحكومة البريطانية أن تعدل القوانين المحلية اختلفت على أساس طبيعة السوق موضوع الدراسة وكمية الأعمال البريطانية (مثل الكتب) التي كانت تزور⁽⁸³⁾. مثلاً، في الحالات التي كان لا يوجد فيها اهتمام بالكتب المحررة بالإنكليزية (بعيداً عن الأعمال المترجمة كما كان الوضع في روسيا)، أو في المطبوعات الإنكليزية أو التصاميم، كان الاهتمام أكبر لحماية القانون البريطاني. وبالمقارنة، في الحالات التي كانت توجد فيها أسواق للكتب المزورة كما في فرنسا أو بروسيا، فإن مصير القانون الوطني لم يكن له الأولوية⁽⁸⁴⁾.

(82) كما قال الفرنسيون بأنهم أصدروا قانون حقوق النشر في بلجيكا وفق رؤيتهم، حول الموضوع هذا: انظر P. Geller, Legal Transplant in International Copyright Law in Belgium. Some Problems of Method, (1944) 13 the University of California at Los Angeles. Pacific - Basin Law Journal 200.

(83) مثلاً، في روسيا، فإن إعادة إنتاج «الحفر» (الزكوغراف) البريطاني، وغيرها من الأعمال الفنية والتصميم. للفخاريات، والأوراق إلخ. غير جدية بالذكر إلى أي حد كان، فالفنانون والمصنفون يستعملون النماذج الفرنسية بشكل رئيسي التي يفضلها الجمهور. Letter from Robert J. King (in Moscow) to Napier 5 Aug. 1861, BT /1/ 556 /1092/ 6/.

انظر كذلك: letter sent to Lord John Russell from Napier (St. Petersburg). 14 June 1861 Fo /65/ 576. No 166 and the Report on English Book Trade in St. Petersburg) to Napier from Saville Lumley, 12 Aug. 1861, Fo /65/ 578/ 296.

(84) ثمة دوافع براغماتية مماثلة كانت كذلك لدى المفاوضين الفرنسيين. «رسائلهم كانت تركز على الدوام لإتمام المعاهدة كربح هدف هام لهذا البلد عن طريق وضع حد للسرقات المطبوعة عن الأعمال الإنكليزية، وفي سبيل إتمام ذلك، فقد كانوا دائماً يتخلون عن نقاط ليست لازمة أو غير مناسبة لهدفهم الرئيسي.

الصورة الذاتية لقانون حقوق النشر

متزامناً مع التغيير المباشر في قانون البلديات الذي ظهر كنتيجة لهذه الاعتداءات على حقوق النشر الدولية كان ثمة تغيير هام في قواعد ومنطق القانون، نقلة في الطريقة التي يقدم فيها القانون ويتصور. من المهم الإشارة إلى أن هذا المنطق، أو نصاً منه، يعمل به في يومنا الحاضر بينما كان قانون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ينظر إلى الماضي، وقانون مختص بموضوع معين يميل إلى التجاوب لمشاكل معينة (أحياناً قليلة الأهمية) فإن قانون حقوق النشر الذي اتخذ شكله بين سنتي 1850 و1860 كان قانوناً تجريدياً شمل «جميع الأعمال الأدبية والفنون في أوسع معانيهما»⁽⁸⁵⁾، فضلاً عن كونه قانوناً تجريدياً،

Memorandum by J. Bergue, 19 Dec. 1849. Fo /27/ 860.

=

هذه الرغبة بعدم التمسك بالمبادئ يمكن مشاهدتها كذلك في المعاهدات البروسية. فقد قيل إنه، بموجب معاهدتها مع إنكلترا فإن وزارة برلين أقرت بوضوح عدالة ادعاءات المؤلفين الأجانب، ولكن، لم توافق بعد، لإتمام اتفاق مماثل مع فرنسا، فالكتب الفرنسية الرخيصة (المنسوخة سرقة من بروكسل ولايبزيغ) كانت أكثر أهمية لمتعة البروسيين من الأعمال الإنكليزية من المصدر غير الشرعي ذاته).

A Few Words on International Copyright' (1825) 95 Edinburgh Review 148.

(85) BT /1/ 476/ 3065. عرّف كتب الأدب بأنها تتضمّن أعمالاً مسرحية وموسيقية. وبدورها حقوق نشر صورة تُفهم أنها تتضمن حقاً في حفرها (زنكوغراف) وأن تصبح عامة. فحقوق النشر في صورة، أو الحق في السماح أو المنع في جعلها عامة عن طريق النسخ، هو حق سابق ومنفصل عن حق النشر في أية نسخة معينة أو حفر (زنكوغراف) ما. هذا ما يعنيه تعبير فانين أو مظهرين. 18 Sept. 1850, Fo /27/ 889. (to BT).

بصد العناية التي اتخذت في اللغة المستعملة في المعاهدات بشكل أعم انظر:

Foreign Office to Lord Normanby, 10 Nov. 1851. Fo /27/ 897.

بحلول سنة 1855 فإن الحماية وفق القانون البريطاني، للفنون، كتصنيف تجريدي، أصبح مقبولاً بدرجة كبيرة، لدرجة أن غياب نصوص مماثلة يعتبر ضعفاً في المعاهدات الأخرى. حول هذا الموضوع انظر الانتقاد الذي جرى حول الاقتراحات فإن المعاهدة الفرنسية / الهولندية، المحددة للأعمال العلمية والأدبية، استعملت كنموذج للمعاهدة البريطانية الهولندية. إن معاهدة المملكة المتحدة كانت أوسع من تلك المبرمة بين فرنسا وهولندا.

To Lord Tennent from Lord Hobart, 24 Nov. 1858, BT /1/ 548 /174/.

فإن قانون حقوق النشر كان أيضاً قانوناً مستقبلياً في نظرته، وقد صيغ على نحو ليحتوي أشكالاً جديدة للموضوع المعني، تلك المنتجات التي تمنحها القوانين... الآن أو فيما بعد تعطي مواضعها المعينة، ميزة حقوق النشر⁽⁸⁶⁾. ما حدث في النقلة من قانون محدد موضوعه وفعله إلى قانون أضحى تجريبياً وينظر إلى الأمام كان تغييراً في دراسة أسباب وجود القانون، هو نقلة من النماذج اللغوية مع سيطرة في المستوى العملي للقانون، وقواعد من خلال الجهد التقني، الذي هو أداء قضائي⁽⁸⁷⁾. هذا التحول كان علامة على مرحلة هامة في تشكيل النظام الحديث لقانون حقوق النشر في المملكة المتحدة. مع هذا التغيير لا نرى أن قانون حقوق النشر صار له مسمى فحسب، بل جاء ليأخذ هوية جرى قبولها بشكل واسع في كل من القانون أو خارج نطاق القانون. يمكن ملاحظة ذلك في الأسلوب الذي سلكه المعلقون حيث بدأ الكلام يحمل في طياته معنى وبشكل ثابت القول بأنه «قانوننا» في حقوق النشر كهوية مفردة ومنفصلة⁽⁸⁸⁾ واستطراداً، فإنه لأول مرة، على الأقل صراحة، أصبح القانون في هذا النطاق فاعلاً بذاته، أصبح يهتم بذاته، وبالشكل الذي اتخذه، والصورة التي قدّمها إلى العالم⁽⁸⁹⁾.

ثمة عدد من العوامل المختلفة توافقت مع الاتفاقيات الثنائية ساعدت في تبسيط بلورة قانون حقوق النشر. ربما الأكثر أهمية منها، في تجاوبه مع المتطلبات التي قدّمت من أجل إعداد تقرير دقيق وأصيل «عن الحالة الحاضرة

BT/1/476/3065.

(86)

See p. 62, n. 1.

(87)

(88) جواباً على رسالة من روسيا تطلب فيها إبرام معاهدة مع بريطانيا، مماثلة للمعاهدة المبرمة بين روسيا وفرنسا، أجابت وزارة الخارجية، أن تلك كانت مخالفة للقانون البريطاني حول حقوق النشر. Foreign office to Lord Napier, 24 July 1861, Fo /65/ 572 No 134.

(89) تعزّز ذلك، عن طريق التوحيد في النشر القانوني، الذي لعب دوراً في إيجاد الشكل المناسب للنص القانوني وبالتالي لقانون حقوق النشر.

لقانون حقوق النشر»⁽⁹⁰⁾، كان ضرورياً التفكير فيه وإخراج مفهوم قانون حقوق النشر (بعيداً عن الأشكال المحددة للحماية في حقوق النشر التي اعتمدت سابقاً) ليؤكد ما تضمنته هذه الفئة التجريدية وما استثنته. في نفس الطريقة التي تتبع في تنظيم معاهدة أو كتاب شرح اللذين يتطلبان من القانون أن يكون مكتوباً ليكون له شكل معين، وفي سبيل مناقشة معاهدات حقوق النشر الدولية كان ضرورياً أن يكون هنالك صورة عما سيكون عليه قانون حقوق النشر. ما هي مستوياته القياسية الدنيا، وما يمكن لبائع كتب ساكسوني أو بروسي أن يتوقع في لندن أو غلاسكو. وبالاختصار فإن معاهدات حقوق النشر الدولية افترضت مسبقاً وتطلبت عرضاً للقانون الوطني. ولتقرير ما إذا كانت قوانين دولتين ما، متعادلة مع بعضها البعض، لم يكن من الضروري تكوين فكرة واضحة عن ماذا كان القانون فحسب، بل كان كذلك هاماً أن تكون تلك العروض محددة ومضمونة. وعلى ذلك، رغم وجود نوع من الارتباك حول طبيعة القانون الوطني في مفاوضات المعاهدات الثنائية لحقوق النشر فهذا الارتباك جرى تجاهله أو ربما أكثر دقة، تمت تسويته⁽⁹¹⁾.

بالإضافة إلى المساعدة في تبسيط بلورة قانون حقوق النشر، فإن المعاهدات الثنائية كذلك لعبت دوراً في تشكيل الأنماط المحددة لتي اتخذها

(90) 13 January 1837, Fo /27/ 538 ، التي تضمنت مذكرة عن حالة القانون في إنكلترا المتعلق بحماية الملكية الفكرية.

(91) في 1837 أرسل Earl Granville رسالة إلى وزارة الخارجية يتوجب توجيهها إلى الحكومة الفرنسية قال فيها: أبعث رفقاً إلى سعادتكم صورة عن المذكرة التي وجهتها إلى M. de Bourguenay ، مرفقاً بها صوراً عن 6 قوانين صادرة عن البرلمان مرفقة بمذكرة عن وضع القانون في بريطانيا في ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، وعلي أن أوجه لسعادتكم أن تقدموا إلى الكونت Mole ، بطلب تقرير دقيق وأصلي عن الوضع الحالي لقانون حقوق النشر في فرنسا سواء للمواطنين أو الأجانب، مقابل المعلومات المقدمة إلى M. de Bourgenay . أن حكومة جلالتها ما زالت تتحفظ للقيام بدراسة أخرى للمفاوضات بين الحكومتين. 13 Jan. 1837. Fo/ 27/ 538.

القانون. فإن الطبيعة التجريدية لقانون حقوق النشر نشأت جزئياً من الحاجة للتواصل حول نظام حقوق النشر، ومن الضغط من أجل توحيد لغة الاتصالات⁽⁹²⁾. ويعود ذلك إلى سبب محاولة الوصول إلى قرار حول الحماية المتوفرة في دولتين وما إذا كانت متعادلة بين دولة وأخرى. فقد كان من الضروري إيجاد فاصل، (مميز) من خلاله يمكن إجراء مهمة التقييم والمقارنة. وكان كذلك ضرورياً إيجاد الآلية التي تمكن المفاوضين من الانتقال لما وراء الخاصية ذات الطابع الوطني التي قيل إنها تقيد قوانين حقوق النشر بملامح خاصة بالأمة المعنية. فإن عملية التقنين والتجريد جابهت هذه الاحتياجات عن طريق تأمين مستوى أساسي للاتصالات وقابلية التغير الضمني. وفي سبيل المساعدة في هذه العملية كان هناك مطالب في أن يكون القانون موحداً ومتجانساً، ولهذه الغاية كان هناك مطالب متكررة للتبسيط والوضوح والدقة في صياغة المعاهدات⁽⁹³⁾. مرة أخرى، ما نشاهده هنا كان القلق حول الشكل الذي اتخذه القانون؛ فالقانون كان له مصلحة في شكل القانون. يبدأ بيد في هذه الروح العالية من مراجعة النفس، كان ثمة رغبة متزايدة لعقلنة وتنظيم القانون الذي يتعاطى مع العمل الفكري. ومرة أخرى تأخذ فرنسا دور النموذج⁽⁹⁴⁾، كانت ثمة مطالب بجعل القانون مبسطاً وموحداً ودقيقاً بقدر الإمكان⁽⁹⁵⁾. مع فرضية أن الأنظمة المعقدة كانت الدليل على عدم سلامة المبادئ التي يستند إليها⁽⁹⁶⁾ كانت هنالك محاولات متكررة في ضم والإفلال من تعقيد القانون،

(92) See generally Earl of Westmorland, 25 Jan. 1843, FO/64/244.

(93) Duchy of Brogher to Lord Palmerston, 26 Oct. 1847, BT/1/476/3065.

(94) See ch. 3, n. 53, ch. 5, n. 32.

(95) وبنفس الأسلوب، قيل، بأنه بحاجة إلى إحدى الإثباتات لعدم سلامة المبدأ الذي استندت إليه فكرة (البراءات) أنه بحاجة إلى نظام معقد من الفقه القانوني والهيئة التشريعية بشكل خاص لاستمراره.

W. Hawes, On the Economical effect, of the Patent Laws. (1863) TNAPSS 831.

(96) Ibid.

ميل عُزِّزَ بالتحركات العامة نحو التقنين القانوني الذي كان يجري في بريطانيا وقتئذٍ⁽⁹⁷⁾.

هنالك عامل آخر يوضح التجريد وطبيعة النظرة المستقبلية لقانون حقوق النشر الذي نشأ في هذا الوقت، ولماذا قيل أن المعاهدات تعمد إلى مدّ، من حيث المبدأ، إلى تلك المنتجات التي تمنح القوانين في كلا البلدين، الآن أو ربما فيما بعد، مواطنيها (رعايها) ميزات حقوق النشر⁽⁹⁸⁾، تتعلق بالصعوبات التي مرّت خلال مفاوضات المعاهدات، وإلى المدة والكلفة والتأخير الذي وقع. فالقانون التجريدي ذي النظرة المستقبلية كان له مزية أنه أنقص احتمال وجود الحاجة لإعادة التفاوض كلما منح موضوعاً معيناً جديداً، الحماية في دولة معينة متعاهدة.

إن النموذج التجريدي ذي النظرة المستقبلية لقانون حقوق النشر يمكن توضيحه في الإطار الدستوري الذي من خلاله جرت المفاوضات. وأكثر تحديداً، فقد نشأت من واقع أنه بينما كانت وزارة الخارجية ومجلس التجارة مسؤولين عن معاهدات حقوق النشر، لم تكن لهم صلاحية التغيير في القرارات القضائية أو التشريعية السابقة الوجود. أن ذلك أدى إلى حالة صعبة. فمن جهة في سبيل تأكيد أن المعاهدات المبرمة يمكنها أن تحيط بأعمال تتطلب الحماية مستقبلاً وبذلك تُتجنب الحاجة إلى إعادة التفاوض في تلك المعاهدات، كان ثمة ضغط على التاج بأن يكون القانون ذي نظرة مستقبلية وتجريدياً. وفي نفس الوقت، كان من الواضح أن وزارة الخارجية تنقصها الصلاحية في مدّ نطاق الحماية لما وراء ما جرى توفيره أصلاً وفق أحكام القانون الوطني الموجود في الأصل. كان جواب التاج على هذه الصعوبة عن طريق عدم تحديد نطاق

(97) أحد أحسن الأمثلة لهذا يمكن مشاهدتها في محاولة Sir James Fitzjames Stephen لتقنين قانون حقوق النشر الذي أُلحِقَ بتقرير سنة 1878.

Report of the Royal Commissioners on Copyright.

مفاوضات وزارة الخارجية. بل، كان عليها التصنع بأن صورة القانون الوطني المستند إليه في الاتفاقات الدولية كانت تمثل تماماً القانون البريطاني. هذا كان رغم الإقرار الصريح بأن الصورة المحددة لقانون حقوق النشر المستخدم والمتضمن في المعاهدات الدولية، يختلف أحياناً بشكل ملحوظ، عن القانون البريطاني الوطني كما كان عندئذ. ويلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ في ما يتعلق بالحماية الممنوحة للفنون الجميلة⁽⁹⁹⁾ والترجمات وفي شروط وسبل إنفاذها⁽¹⁰⁰⁾ جرى التركيز على تصنع الحياد. في ملاحظة Palmerstone في ما يتعلق بصياغة معاهدات حقوق النشر قوله «إنه كان من الهام تجنب الظهور بافتراض من التاج بسلطة تغيير بموجب صلاحيات التاج الخاصة، ترتيبات حددها البرلمان أو أنه يتصرف في الإجراءات الخاصة بالقضاء⁽¹⁰¹⁾. فالتوتر الناشئ عن الرغبة بتغيير القانون، مجتمعة مع عدم القدرة على فعل ذلك، جرى تجنبها عن طريق العمليات التي من خلالها جرى توحيد مختلف الإجراءات الدستورية والقضائية، في الفئة التجريدية «الفنون والآداب» وقد وصفت بوصف واحد بأنها كناية عن «إعلان عن القانون الموجود أصلاً»⁽¹⁰²⁾. كل هذا كان يتم، كما قيل، في الانتقال عند التشريع الخاص بالموضوع (الذي كان بشكل أساسي أجوبة متأخرة لمشاكل فردية)، إلى ميدان تجريدي ذي نظرة مستقبلية قادر على أن يلبي حاجات النماذج الجديدة من الإبداع إذ كانت العملية في إبراز ما كان مفهوماً ضمناً في التشريعات والأحكام القضائية ذات الصلة؛ وما قصده

See above, note 78.

(99)

(100) مكتب المحامين (Dodson, Cockburn and Wood) كتب إلى Palmerston، يشير عليه بأنه لا يتمتع التاج بالسلطة لتطبيق المادة 10 على الرسوم الجمركية. وبأنه لا يقيد البرلمان بعدم زيادة المعدلات خلال مدة المعاهدة، وليس أي تخفيض يمنح لدولة أخرى يلزم أن ينطبق على فرنسا.

13 December 1851, BT /1/ 484 /1342/ 51.

Lord Palmerston (Foreign Office to Board of Trade), 18 Sept. 1850, FO/27; emphasis added. (101)

ibid.

(102)

البرلمان والقضاء وإنما لم تجر صياغته . وبذلك ، تمكن التاج من المناقشة (على الأقل لنفسه) بما أنه لا يوجد قانون للإبداع ولكن ببساطة نقلة في شكل مختلف من المعاهدات ، لم تنشأ مشاكل دستورية . بينما كانت عملية التجريد والتصنيف تقدم على أنها حدث حيادي ، وهي ببساطة عبارة عن إعلان لقانون سبق وجوده⁽¹⁰³⁾ . فمن الواضح أنه كان مهمة خلافة تضمنت انتقائية واستثناء⁽¹⁰⁴⁾ .

وبشكل خاص ، بتقريرها أن حقوق النشر لم تحم فقط الأعمال الأدبية ولكن أيضاً الأعمال الفنية ، أضحى القانون يتضمن طريقة خاصة في التفكير بموضوع الإبداع⁽¹⁰⁵⁾ . رغماً عن أن حماية التصميم ، مثل ما منح للكتب ، والحفر (الزئكوغراف) والنحت والنسيج ، بالإضافة إلى ما منح للاختراعات وغيرها من الأدوات المفيدة ، كانت حقاً بمنع النقل أو النشر ، (حق النشر) ، وبوضع صورة دقيقة للقانون⁽¹⁰⁶⁾ الموضوع المعني للتصميم ، بالإضافة إلى الموضوع المعني لأعمال التصنيع والأدوات ، فقد استثنيا من إلزامية أحكام قانون النشر . خلافاً للوضع في فرنسا ، وخلافاً لرأي كثير من المعلقين ، فإن النموذج التجريدي لحقوق النشر الذي جرى تطبيقه في المملكة المتحدة في هذا الوقت ، تعلق ، حصراً بالآداب والفنون الجميلة . وبالمقارنة ، فقد أحتفظ للنماذج والتصاميم والمصنعين ، بترتيب منفصل للتعامل بها⁽¹⁰⁷⁾ . بينما تبنى

(103) إن فكرة الحياد ، التي تراكمت عن طريق نكران الفن والخشية من الأحكام التي تطورت في القسم الأخير من القرن التاسع عشر ، تبقى العامل المميز المركزي لقانون الملكية الأدبية المعاصر .

(104) ثمة أحياناً عندما كان مجلس التجارة يعترف بالدور الذي يلعبه في إعطاء الأولوية لوجهة نظر معينة من حقوق النشر على غيرها .

انظر ، الجواب على رسالة من . (M. Girgot) 16 February, 1846, BT /1/ 476 /3065

(105) وبدورها فقد عكست هذه المواقف القانونية حيال قيم وطبيعة الأعمال المحمية بموجب قانون حقوق النشر .

(107) انظر : A Few Words on International Copyright (1852), 151 إن وضع القانون في =

القانون ما يمكن تسميته «بالمقاربة الموحدة الأدبية» (وبشكل أساسي، حمت «من النظرة الأولى» جميع الأعمال الأدبية بغض النظر عن نوعيتها). فقد شعرت بعدم مقدرتها أو بعدم رغبتها بتبني «المقاربة بالتفرد الفني» وبذلك نرى، ولأول مرة، تقنين فكرة أن قانون حقوق النشر حمى الفن والأدب ولكنه استثنى التصاميم، وهي خاصية ما زالت تؤثر في القانون المعاصر للملكية الأدبية.

ثمة ميزة هامة ومستمرة لنموذج قانون حقوق النشر الذي تطور خلال القرن التاسع عشر، كانت أن القانون جاء متضمناً الاعتقاد أن حقوق النشر كانت تمتد لما وراء أحكام التجارة والعمل⁽¹⁰⁸⁾، وهو اعتقاد يجد دعمه في الأفكار المعاصرة أن الكتب ليست مواد مصنعة. وقد سادت الصورة غير التجارية لحقوق النشر، رغم الصلة الواضحة الموجودة بين الملكية الأدبية ورسوم الاستيراد المفروضة على الورق، وبين حقوق النشر وصناعة الطباعة بشكل

= هذا الصدد واضح في التعديلات التي قام بها اللورد (Palmerston) على معاهدة حقوق النشر التي نظمت من قبل وزارة الخارجية. فإن كلمة «مؤلف» استبدلت بكلمتي «المخترعين والمصممين» لأن الكلمات الأخيرة يمكن تطبيقها أكثر من استعمال أعمال مصنعة أو أدوات، التي هي وفق أحكام هذا البلد محمية بقانون البراءات وبقوانين تسجيل التصاميم، بدلاً عن أعمال أدبية والفنون الجميلة، التي لها وحدها، (المادة 1 من المعاهدة) تعلن صراحة، النصوص من الاتفاق المقصود تطبيقها. 13 Dec. 1851, BT /1/ 484 /1342/ 51/. قامت وزارة الخارجية بتعديل مسودة اتفاق أرسل إليها من قبل مجلس التجارة، عن طريق حذف تعبير «تصميم» واستبدالها بكلمة «رسم». 13 Dec. 1849, Fo /27/ 860/ 1069. انظر كذلك 29 April 1850, FO /27/ 887 (from Board of Trade to Addington). (108) إن نظام البراءات، يهتم الأعمال التجارية أكثر مما تهتمها حقوق النشر التي هي على أي حال، تحتل مركزاً أعلى، بينما تبني مبدأ خاطئ يؤثر على الأشغال الأعلى درجة من تلك الخاصة بالتجارة.

R. Macfie in (ed) Macfie, Copyright and Patents for Inventions Pleas and Plans vi. A. vol. I (Edinburgh: T and Clarke, 1879) vi.

الآلة هي بحد ذاتها، وفوراً عند إتمامها، موضوع للمتاجرة، وبالنتيجة، الملكية. . . يتوجب أن تكون محدودة. خلافاً لذلك، فإن نسخة من الأدب هي موضوع عمل بغض النظر عن تركيبته الآلية.

أعم. فالوضع المتبني تجاه الملكية الفنية والأدبية في الفرق الظاهر في المقاربة المتخذة تجاه البراءات والتصاميم التي نظر إليها على أنها تحوي الصلة الواضحة مع التجارة والعمل⁽¹⁰⁹⁾. فالفرق بين الصورة غير التجارية لحقوق النشر، وللطبيعة التجارية للبراءات، والتصاميم والعلامات التجارية ظهرت بالنص عليها في المعاهدات المتعلقة بحرية التجارة، والملاحة، بينما بقيت حقوق النشر في معاهدات منفصلة. وقد جرى تعزيزها بعدئذ عن طريق تفريقها في قانون الملكية الأدبية الدولية التي جرى بإصدار معاهدات باريس، وبرن فيما بعد في ذلك القرن. إن العرض الدستوري للفكرة الرومانسية بأن حقوق النشر يجب رؤيتها بعيداً عن الروحية التجارية يمكن تلمسها في المراسلات المتبادلة سنة 1840 المتعلقة بالمعاهدة الخاصة بحقوق النشر البريطانية البروسية. ورداً على الحجة البروسية أنه يتوجب أن تكون «مساواة دقيقة» في الإعفاء من المنافع القابلة للمتاجرة التي يتوجب توفيرها لكل طرف بالتتابع. «بمعنى أن، كلفة الكتب يتوجب أن تكون متعادلة» فقد جادل MacGregor أنه لم يكن صحيحاً معادلة ما هو في الأصل موضوعاً معنوياً بمواضيع العمل (التجارة). وفي محاولة لأخذ حقوق النشر خارج نطاق التجارة والعمل ووضعها في موضع معنوي قال:

رغم توقع المنفعة المباشرة لكلا الطرفين كترتيب معين لحماية الملكية الأدبية، فإن «البروسيون» لم يتفهموا أن تقرير هذا الوصف هو الوحيد الذي

(109) طبيعة الفرق بين حقوق النشر والتصميم، أمر واضح، في الطريقة التي عوملا بها وفق أحكام Standing Order of 1703 (14 cg 211).

جرى تقديمه للجنة العليا للتجارة، وجرى تجديده في 9 أبريل 1722 (33 HCJ 678)، الذي أعلن أن أي مشروع قانون يؤثر على العمل أو التجارة، يتوجب تقديمه إلى اللجنة بكامل أعضائها. فيما مشاريع قوانين التصاميم، التي تؤثر على التجارة، كان متطلباً أن توضع أمام اللجنة بكاملها. فإن هذه القاعدة لم تسر على «مشاريع قوانين حقوق النشر، التي حمي بأحسن الحالات أثرت على التجارة بشكل «غير مباشر». (19 Feb. 1840) 52 Hansard col.

يتوجب أن يشكل فكرهم . فإن حقوق النشر هي «في مفهوم البروسيين» نوع من الملكية والفرد من خلالها لا يتمتع بحماية قانونية أقل ضمن الحدود المعروفة بها، عن غيرها من المسميات الأخرى، رغم أنها في بعض الوجوه، مفتوحة أكثر للغزو، والتشكيل المعنوي للحق الذي تعطيه قوة التقرير، هي ليست كما تبدو لهم، بأنها أضررت بأي درجة كانت . . .

. . . من الوجهة المضادة، بعدئذ، فإن السرقة هي نوع من النهب بذلك يا سادتي اللوردات، توقعوا أنهم سيجدون من جهة الدول المتحضرة تخلياً وتنازلاً عن عدم التقدير دون حسابات دقيقة من أي منهم حول درجة الربح المالي الذي يمكن تحقيقه خلال ثلاثة شهور (ربع السنة) من تخصيص وتوزيع الغنائم⁽¹¹⁰⁾.

إن تعليقات MacGregor مفيدة لأنها أمسكت بالوجه غير التجاري، والرومانسي الذي غالباً ما ينظر من خلاله إلى حقوق النشر، والتوتر الواقع كنتيجة لحمل هذه النظرة، آخذين بعين الاعتبار الصلات الواضحة التي اتخذها الموضوع ويستمر في أخذها في ما يتعلق بالتجارة والعمل . . .

سوية يداً بيد، بالصورة غير التجارية لقانون حقوق النشر كانت الفكرة أن الأعمال المحمية بقانون النشر كانت أدبية، فريدة ومحلية، مرة أخرى، كان هذا بالمقارنة مع الموضوع المعني لقانون البراءات (وأقل لقانون التصميم) الذي كان بحد ذاته فنياً، وحيادياً وعالمياً. وأكثر دقة، كان ثمة اعتقاد أن الشيء المعني الذي يقع ضمن نطاق معاهدات حقوق النشر (مثل الأعمال الأدبية، والمسرحيات، والفنون الجميلة)، كانت ذات صلة قريبة بالثقافة الوطنية التي

To Lord Canning from MacGregor 14 Oct. 1842 Fo /64/ 241.

(110)

عكس Mac Gregor كاريكاتور بروسيا والمملكة المتحدة . وكان مجلس اللوردات يحرص جداً على جعل مسألة حقوق النشر الدولية بالكامل بعيداً عن الأمور غير المريحة الأخرى، وإظهار قلق الحكومتين، رغم أنهما لسوء الحظ يفتقران في وجهات نظرهم التجارية، أن يتحدا لتقديم خدمة هامة، لقضية الأدب . . . 30 Oct. 1844. MacGregor to Canning.

أبدعتها. ولاحقاً لذلك، ومن خلال معادلة الموضوع المعني لحقوق النشر الدولي مع حقوق النشر بشكل عام، فقد قيل بأن قانون حقوق النشر لبعض الدول الأعضاء كان، كالأعمال التي حملتها تلك الدول، متصلة، بشكل لا فكاك منه، بثقافة الدولة المبحوث عنها. في فترة كانت حقوق الترجمة فيها تقريباً غير موجودة، فالصورة المحلية لحقوق النشر تعززت عن طريق اللغات المحلية التي عملت كحاجز منعت انتقال الأعمال الأدبية وبذلك منعت مفهوم حركية قانون حقوق النشر⁽¹¹¹⁾.

تقديم قانون حقوق النشر

من الواضح أن الاتفاقيات الثنائية لحقوق النشر المبرمة في منتصف القرن التاسع عشر، افترضت مسبقاً صورة القانون المحلي (الوطني). ومن الواضح كذلك أن القانون المحلي الممثل في المفاوضات الدولية، لم يكن مُمثلاً تمثيلاً دقيقاً للقانون في ذلك الوقت. أبعد من التغييرات المباشرة التي أتت بها تلك

(111) بمعنى، أن ميل السوق للكتاب كان محدوداً، على الأقل في حدود ما كان محمياً كملكية أدبية. بواسطة شعبية اللغة الوطنية. وبهذا السياق، تكلم المعلقون عن مشاكل النصوص البريطانية التي واجهتها في روسيا بسبب أن اللغة الإنكليزية كانت ما زالت «ضيف أجنبي» فقط. بينما اللغة الفرنسية أصبحت لغة محكمة.

Robert King, 5 Aug. 1861 (from Moscow to Lord Najier), BT /1/ 556/ 1092 /6/.

وبطريقة مماثلة، ناقش «Anderson» ميل السوق المحدود للكتب التشيكية. (التي يمكن قراءتها فقط من قبل قراء اللغة ذاتها) والعربات التشيكية التي يمكن استعمالها من قبل الجميع.

B. Anderson, *Imagined Communities: Reflections of the Origin and Spread of Nationalism* (London Verso, 1983).

بالتركيز على الناحية الفنية للتصاميم بدلاً من التركيز على الطبيعة التجارية (وبسبب ذلك فإن الوضع المحير لقانون التصميم بشكل أعم) فإن المسؤول عن تسجيل التصميم قال سنة 1862 بأن التصميم في كل بلد من أوروبا، يستند إلى الشعور الوطني وأساليب الفكر الخاصة بكل منها، وأن ما لم يجر تعديل شامل في النظام الخاص في أحد الدول ويتبنى بكامله من الآخرين، فإنه لا يتوقع الوصول إلى نتيجة مرضية من أي تعديل جزئي.

المعاهدات، فإن أثر المعاهدات الثنائية لحقوق النشر على القانون المحلي هو أقل وضوحاً.

يمكن توضيح ذلك جزئياً، أن مفاوضات المعاهدات الثنائية قامت بها وزارة الخارجية ولكن ليس من خلال المصادر القانونية المعتادة، مثل البرلمان أو عن طريق المحاكم⁽¹¹²⁾. بل أكثر أهمية، فإن السبب الرئيسي لعدم تأثير معاهدات حقوق النشر على القانون المحلي يعود إلى أن فرضيات الدراسات الطبيعية المستخدمة غالباً في القانون (ويمكن القول كذلك في ما يتعلق بالصورة «الخاطئة» للموضوع المعني المحمي بقانون البراءات). وبشكل خاص، يمكن متابعة هذا الموضوع بالقول إنه في القانون من الشائع أن نموذجاً أو صورة ما تمثل شيئاً موضوعياً موجوداً في مكان معين. وبذلك، فإننا نتوقع أن تكون صورة حقوق النشر المستعملة في المعاهدات الدولية إما أن تمثل حالة القانون المحلي، وعند خلاف ذلك يمكن القول بأنها لم تكن ذات علاقة. فإذا رفضنا الافتراضات الواقعية التي تلزمنا على التركيز على ما هو بالفعل المحمي بموجب قانون النشر (وكذلك تجاهل المحاولات المتعلقة بتنقيح القانون من التخييلات)⁽¹¹³⁾، نرى أن صورة حقوق النشر المستخدمة في المعاهدات الثنائية لعبت دوراً هاماً في تطور القانون المحلي. سيما، إذا علقنا افتراضاتنا الواقعية، نرى أن النموذج المنتظر، يمكن أن يكون قد خُلِقَ، الحقيقة القانونية، بمعنى، أن صورة قانون حقوق النشر كانت نموذجاً، أكثر من كونها نموذجاً عما ادعت أنها تمثله. وبالواقع، فإن القوانين مثلت خلال الاتفاقيات الثنائية القوانين المحلية (التي بشكل واضح لم تكن كذلك) أصبحت قوانيناً فعلاً، وتخييلات

(112) وقد جرى عكس ذلك في ملاحظة اللورد (St. Leonard) بأنه لا يمكن أن يكون أي شيء أكثر سوءاً، من أن نقدر وضع القانون الدولي بالنسبة لمساءلة ما، وفق قوانيننا الخاصة بالبلديات.

Jefferys v Bossey (1854) 10 ER 681.

(113) See, e.g., L. Patterson and S. Lindberg, *The Nature of Copyright: A Law of Users' Rights* (Athens, Ga.: University of Georgia Press, 1991), esp. 134 - 43.

واقعية. فإن الصورة التي قدّمت استعملت في الاتفاقيات الثنائية كممثلة لحقوق النشر في المملكة المتحدة أصبحت مقبولة كصورة دقيقة أو تكاد على الأقل، أن تكون كذلك عن ذلك القانون. وبهذا المعنى، فإن الصورة (الزائفة) أصبحت القانون أو على الأقل تمثيل قوي ومؤثر له.

إن إعادة تنظيم منطق قواعد القانون التي أصبحت سهلة بواسطة الاتفاقيات الثنائية المبرمة خلال القرن التاسع عشر جلبت معها عدداً من التغييرات الأخرى. وعلى مستوى عام، فإن الصورة والحقيقة القائمة على الخبرة، التي قيل بأنها تمثلها كان لها الأثر الهام على ما جرى توقعه من قانون حقوق النشر، وأين تقع حدوده وبالنتيجة ما تضمنه وما استثنى من نطاقه. وبتعبير أكثر دقة، بعد أن تم تصور القانون، فإن نموذج حقوق النشر أصبح وسيلة للإصلاح، سيما، أن القانون المحلي أحقق في مجارة الالتزامات الدولية لبريطانيا، وقد استعمل للمطالبة بإصلاح القانون (أداة استعملت خلال الجيلين الماضيين أو حول ذلك، في الجدل حول إصدار الحقوق الأدبية في بريطانيا وأستراليا). فالهوة التي وجدت بين القانون المحلي والدولي، الذي عني أن القوانين البريطانية، (كانت غير عادلة في تعاملها مع مواطني تلك الدول الأجنبية التي أبرمت اتفاقيات حقوق النشر الدولية مع جلاتها)، بالقدر نفسه الذي كانت فيه تلك المعاهدات تقوم على مبدأ التقابل⁽¹¹⁴⁾، لعبت دوراً هاماً، مثلاً، في إصدار قانون Fine Art Copyright Act 1862⁽¹¹⁵⁾.

إن صورة حقوق النشر أصبحت كذلك المثال أو المستوى الذي تقاس عليه الإصلاحات⁽¹¹⁶⁾. مثلاً، فإن قانون Fine Art Copyright Act لسنة 1862،

(26 March 1858) 6 Journal of the Society of Arts 294.

(114)

An Act for Amending the Law relating to Copyright in Works of the Fine Arts, and For Repressing the Commission of Fraud in Production and Sale of such Works 25 & 26 Vict. c. 68 (1862 Fine Art Copyright Act).

(115)

(116) إن كتابات Scrutton حول حقوق النشر وضعت لتتعاطى، بالأفكار القائدة (الموجهة). =

الذي وفر الحماية لرسامي اللوحات، والكتاب والمصورين، فقد وُصِفَ، بأنه خطوة أخرى وأكثر أهمية نحو إتمام وإكمال سلسلة من القوانين البرلمانية حول Artistic Copyright⁽¹¹⁷⁾. فإن حالة الكمال المحكي عنها كانت عبارة عن تضمين قانون حقوق النشر الذي أصبح دستورياً، في اتفاقات حقوق النشر الدولية. وكثير من الإصلاحات التي جرت خلال بقية القرن التاسع عشر، سيما المحاولات الكثيرة في توحيد قوانين حقوق النشر، يمكن اعتبارها محاولات لتقنين هذا النموذج⁽¹¹⁸⁾. إن عملية الإصلاح هذه اكتملت رسمياً على مستوى قانوني بإصدار قانون حقوق النشر سنة 1911⁽¹¹⁹⁾. مع وجود استثناء واحد أو اثنين. وكثير من تاريخ قانون حقوق النشر منذ ذلك الزمن، أصبح على نطاق واسع عملية تعديلات وتعزيزات لهذا النموذج، المطبق مع زيادة من التعقيد والتفصيل.

= التي في ضوءها يتوجب أن تستند إليها حقوق النشر. وحقوق النشر التي تتبع عن قرب النموذج المتبنتى في المعاهدات الثنائية. T. Scrutton, The Laws of Copyright, An Examination of the Principles which Regulate Literary and Artistic Property in England and other countries. (London: John Murray, 1883) 2.

(117) E. Underdown, The Law of Artistic Copyright: The Engraving, Sculpture and Designs Acts, the International Copyright Act and the Artistic Copyright Act 1862 (London: John Crockford, 1863), 5.

(118) See, for example, 'Lord John Manners's Copyright Bill for Consolidating and Amending the Law relating to Copyright 1879' (22 Aug. 1879) 27 Journal of the Society of Arts 879 - 80.

(119) 1911 Copyright Act 1 & 2 Geo. vc. 46 (1911).

كان القانون ذاك الزمن، غير كامل وغالباً غامضاً، فقد كان يفسر في ضوء ليس أقل من اثنين وعشرين قانوناً برلمانياً. صدرت بأزمئة مختلفة بين 1735 و1906. وإلى تلك يتوجب أن تضاف مجموعة من التشريعات في الدول المستعمرة، غالباً ما كانت تتبع بشكل أعمى أجواء السوابق القانونية الإنكليزية. فقانون حقوق النشر الجديد (الذي أصبحت سنة 1911 قانون حقوق النشر) قد قام بإزالة جميع تلك القوانين واقترح أن يحل محلها قانون متناسق لحقوق النشر، منظم بوجه عام وفق خطوط سليمة وكريمة.

كان النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما رأينا، حقبة مهمة بوجه خاص في تطور قانون حقوق الملكية الأدبية. كانت حقبة بناء من خلالها حصلت بلورة التصانيف القانونية وكثير من المساهمات المصاحبة عادة لهذا الميدان من القانون. رغم أنه بحلول سنة 1850 أخذ قانون الملكية الأدبية شكله المعروف للنظرة الحديثة، فكان ما زال للقانون هذا وجود هش غير مستقر. مهما كانت أهمية التطورات التي جرت في هذا الوقت، فقد كانت الخطوة الأولى نحو تشكيل قانون الملكية الأدبية الحديث، وبداية لعملية لم تنته حتى أوائل هذا القرن (القرن العشرين). وبالفعل، حتى صدور قانون حقوق النشر سنة 1911 الذي قُتُن و«عقلن» القوانين السابقة، حتى يمكننا القول بأمان، بأن الميدان الذي ظهر قد تأسس على أنه ميدان من القانون، حين أصبح قانون الملكية الأدبية جزءاً مؤكداً من العرف القانوني. إن هدفنا في هذا الفصل أن نركز على هذه الحقبة من التوحيد والتأكيد 1811 - 1860. حقبة جرى خلالها بشكل تدريجي، وفوضوي دون اتباع منطق معين، أخذت تصنيفات الملكية الأدبية الحديثة، حقيقة دستورية. وبتعبير أكثر دقة، سنركز على أنه في سبيل حصول التصنيفات القانونية على وضعها المعاصر كتصنيفات طبيعية والتي عكست نظاماً فلسفياً أعلى درجة، كان لا بد من اجتياز بعض العقبات⁽¹⁾. هذا

(1) العملية لم تكن متجانسة ولا مترابطة بين التصنيفات المختلفة للتصانيف، مثلاً، فقد أخذت شكلها قبل كثير من الميادين الأخرى من قانون الملكية الأدبية.

كان بشكل خاص الوضع مع نظام البراءات وحقوق النشر .

الثقة في البراءات

بينما في منتصف القرن التاسع عشر اعتبر قانون حقوق النشر والتصميم أداة إيجابية لحماية مواضيع ثمينة وجديرة بالحماية . فإن نظام البراءات نظر إليه تحت ضوء آخر⁽²⁾ . بعد فترة وجيزة وَجَدَت خلالها «البراءات» العطف⁽³⁾ فقد انتشر حولها الشك بشكل واسع وحول قيمة نظام البراءات . في سنة 1860 ، عندما كانت العداوة ضد البراءات في أوجها ، فقد أظهرت العداوات نفسها عن طريق النداءات لمنع وتحريم نظام البراءات . كان ثمة أسباب كثيرة للشك بتلك الشرعية وفائدة نظام البراءات في ذلك الزمن . وقد زاد سعيير الجدل ضد نظام البراءات بزيادة الأفكار في «حرية العمل» Laisser faire وبالإصلاحات الجارية في البلدان الأخرى⁽⁴⁾ . ثمة عامل آخر ساعد في إثارة الشكوك حول صحة نظام البراءات كان وضع عملية التسجيل . رغم التغييرات الكاسحة التي صدرت بموجب قانون 1852 Patent Law Amendment Act⁽⁵⁾ كان هنالك صعوبات ومشاكل عدة بالتسجيل : مشاكل أصبحت أكثر حدة بسبب عدم جدوى نظام

(2) Macfie discussed the question of the abolition of patents at length in Parliament: R. Macfie, 'Patents for Inventions' (28 May 1869) 196 Hansard cols. 888 ff.

(3) الفكرة المبكرة ضد الآليات الموقرة للجهد البشري ، التي هي حسب قول أحد الكتاب ، وجدت أقوى أرضياتها على المقعد ، اقتنعت بحلول 1830 : إن البراءات مفيدة ، وهامة ، وضرورية لنمو الصناعة . J. Coryton, A Treatise on the Law of Letters. Patent (1855), 54.

(4) إصلاح قانون البراءات الألماني أشير إليه في النقاش حول إلغاء نظام البراءات في المملكة المتحدة . انظر : e.g. The Benefit of Patent Law' (13 July 1877) 25 Journal of the Society of Arts 818.

(5) رغم أن قانون البراءات قد جرى تحسينه كثيراً كنتيجة لقانون (Patent Law Amendment Act 1852) فقد استمرت مسألة تفحص وتدقيق شعبي . بينما بعض الانتقاد كان ينسب إلى النمو السريع في منح البراءات ، فإن الانتباه الشعبي قد تحول إلى النظام عن طريق (Edmund Affair) التي كان فيها (Leonard Edmunds) كاتب البراءات منذ 1830 فقد وجد مذنباً بسبب سوء الأمانة في استلام رسوم البراءات ، الموضوع الذي تسبب باستقالة رئيس الوزراء اللورد (Webster).

الفحص، وعدم صحة طبيعة مواصفات البراءة⁽⁶⁾ والمنازعات التي جرت بين وكلاء البراءات والمحامين حول من يتوجب السماح له القيام بعمل ممثل لحساب المخترعين في سبيل الحصول على تسجيل (براءة)⁽⁷⁾. وللجهل الواسع الانتشار حول وضع القانون⁽⁸⁾. نتيجة لذلك كانت شهادات البراءة التي تمنح من قبل مكتب البراءات تعتبر عديمة القيمة⁽⁹⁾. وأكثر أهمية وأثراً في ذلك، فقد أدت إلى وجود حالة من عدم الوثوق في نظام البراءات.

إن عدم الثقة في نظام البراءات زاد حدة من واقع أن البراءات اعتبرت، بأنها لا تعبر عن المقصود منها، كما لو أنها جزءاً من النظام القديم ancien régime الذي من خلاله كان التاج يمنح بعض الأفراد حصراً لبعض الأعمال المعينة⁽¹⁰⁾. فضلاً عن تصوير البراءات كاحتكارات وبذلك تكون مخالفة

(6) مواصفات الاختراع كانت كثيراً ما تحضر بأسلوب يصادف صعوبة كبرى في تفسيرها وفي التأكد من طبيعة ومدى مطالب الاختراع التي كان القصد منها.

(1864) Report of the Commissioners Appointed to inquire into the Working of the Law Relating to Letters Patent for Inventions X. See also «Patents» (Jan. 1859) 105 Quarterly Review 140 - 1.

(7) قد وجه انتباه المجلس إلى التطفل على الرجال المهنيين من قبل أشخاص يشتغلون في طلب تسجيل البراءات. والموضوع هو قيد دراسة طلب ردع الشر (30 May 1848) Minute of the Law Society 333.

كان على المجلس كذلك أن يأخذ بالاعتبار وجود فئة واسعة من الأشخاص دون أية ثقافة أو مؤهلات اعتيادية يمارسون عمل الوكلاء في الأشغال البرلمانية ويطلبون شهادات براءات للاختراعات. إن المجلس يعتقد أن فروع العمل هذه يتوجب حصرها بالمحامين وهم يدرسون الطرق التي من خلالها الحصول على هذا الغرض.

«Encroachment on the profession» (19 June 1851). Minute Book of the Law Society.

F. Campin, Law of Patents for Inventions (1869), 1. (8)

وضع استمر بطرق عديدة حتى تم الفحص سنة 1905. (9)

انظر: Lord Wolverton (17 November 1902) 114 Hansard cols 1099 ff.

(10) كما قال أحد المعلقين: - الأفكار السيئة المسبقة ما زالت توجد ضد البراءات، وكأنها كانت تُنثر من الاستغلال القديم للاحتكارات التي كان الفرد يحصل من خلال التاج حقوق حصرية لممارسة نوع معين من العمل. Art V; Publications of the Honourable Commissioners of

Patents' (Jan. 1859). 105 Quarterly Review 197.

انظر أيضاً: Mc. Macleod, 'The Paradoxes of Patenting' (1991), 885.

للمصالح العام، كان الميل لاعتبار البراءات كنتاج للمنح الملكية خلق كتلة معيقة للإصلاح⁽¹¹⁾. بالفعل، ثمة سبب واحد عن سبب امتناع الحكومات المتتالية من إصدار نظام فحص البراءات، وهي عملية كانت ستزيد، وهي بالفعل زادت من الثقة في نظام البراءات، إنما يعود إلى أنها كانت لا بد من أن تدمر النظرية القديمة أن البراءة هي منحة خاصة من التاج لها ميزات قيمة. وأن جلالتها فقط بفضلها الكريم تمنح تلك الميزات⁽¹²⁾. وأكثر تحديداً، بما أن التاج لم يكن ملزماً بمنح شهادات ولكنه قام بذلك فقط كميزة لطالبي البراءة، وفي هذا الصدد كان ثمة توقعات قليلة لأولئك الذين يستعملون هذا النظام، في تحسينه. فكان من المفترض أن يشعروا بأنهم محظوظون (أو مميزون) لأن التاج تنازل في الأصل ليمنحهم تلك الحقوق.

رغم العداء الذي وجد ضد نظام البراءات، بحلول سنة 1870 فإن الوضع للحصول على البراءة بدأ بالتغير. كما جادل أحد المعلقين سنة 1877 أنه بينما في سنوات قليلة سابقة، كان تيار الرأي العام يجري بشدة ضد قانون البراءات، . . . يوجد الآن اتفاق في الرأي العام أنه سيكون من الخطر للمصالح

(11) الفكرة بأن الهيئة التي تمنح البراءة، لا مسؤولية عليها تجاه أصحاب البراءة، استناداً إلى فكرة أن الجمائل لا تترتب عليها واجبات، قد جرى عكسها في الاعتقاد أن البراءات تُمنح على مسؤولية مقدم الطلب. «يتحمل هو المخاطر بالنسبة للأشياء الجديدة، كما يتحمل مخاطر المنفعة، بالإضافة إلى كل شيء ضروري لجعل براءة جيدة من الطلب».

John Imray (past President of Institute of Patent Agents). 1888, Report of the Committee Appointed by the Board of Trade, to inquire into the Duties, Organization and arrangements of the Patent Office under the Patents, Design, and Trade Marks Act 1883, so far as Relates to Trade Marks and Designs 110 (Q. 1910).

H. Trueman Wood, The Patents for Inventions Bill, 1877 (9 March 1877) 25 Journal of the Society of Arts 342. (12)

أكمل، (Trueman Wood) النظرية وهي أن منح شهادات البراءة تحت ختم بريطانيا العظمى، هو تصرف خاص للأريحية الملكية. وبالواقع، يمكن الحصول عليها. عن طريق أول منتهز فرص يعتقد بأنه اكتشف الحركة الدائمة، ويرغب بدفع 25 جنيهًا، متفاجراً بقوله ذلك. ثمة مجال واسع للإصلاح لدى مكتب البراءات. ولكن الإصلاح هو إداري وغير تشريعي.

الوطنية إلغاء نظام براءات الاختراع، رغم الحاجة لإصلاح القوانين المتعلقة به⁽¹³⁾. بمعنى أنه أصبح مقبولاً أن نظام البراءات جدير بالدعم، رغم حاجته للإصلاح. ثمة عدد من العوامل ساهمت في تغيير السلوك الذي أدى إلى إصدار قانون البراءات. وغالباً، كان تطور الثقة في البراءات، وفي مؤسسته، عملية تدريجية جاءت مع الزمن، مع قوة التكرار والاعتیاد الذي تولده. وأكثر تحديداً، في نفس الطريقة التي ساعد فيها الجدل حول الملكية الفكرية في توفير (وإتمام) الوضع التصنيفي لقانون حقوق النشر، فإن الجدل حول صحة البراءات ساعدت في إيجاد الثقة العامة في فكرة نظام البراءات⁽¹⁴⁾.

رغم أن الجدل حول الحاجة لنظام البراءات لعب دوراً هاماً في تغيير الطريقة التي فهم فيها هذا النظام، فإن التغيير في هذا الوضع اعتمد بالقدرة نفسه، على التكامل والتوقع المسبق بالعمليات الروتينية المخفية لسجل البراءات كما فعلت في تلك المجادلات الثقافية. بينما الثقة في عملية التسجيل التي نشأت ببطء خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يمكن اعتبارها جزءاً كاتجاه أوسع في القانون، كما أنها جاءت نتيجة العمليات الإجرائية المستعملة في مكتب البراءات، التي جرى تنقيحها وتحسينها. وقد تضمن هذا، توفير

(13) L. Playfair, On Patents and the New Patent (1877) I The Nineteenth Century 315.

إن Select Committee، توصلت في ما يتعلق بشهادات البراءة، بأن نظام البراءات كان معطوباً ولكن ذو قيمة إجمالية واقترحت إصلاحات تتضمن فكرة الفحص ومحاكم ذات خبرات خاصة،

1872 Report from the Select Committee on Letters Patent.

فقد سار الجدل بأن Select Committee لسنتي 1871 و 1872، قد وضعت نهاية للفكرة التي سادت سابقاً في صدد الإلغاء الكامل لحماية الاختراعات. كان ثمة شعور عام، في كل البلد، يتمثل بالدليل المقدم إلى اللجنة، أنه من المرغوب فيه أن يكون هنالك حماية للاختراعات.

J. Hinde Palmer QC (11 Dec. 1874) 23 Journal of the Society of Arts.

(14) بينما كانت عدة نقاط من الخلاف بين الأطراف، فقد اجتمعوا على أرضية مشتركة، وتقاسموا الاعتقاد في التقدم فضلاً عن لغة ومنطق المصلحة (المنفعة).

انظر: J.M. Coulter, Property in Ideas.

فهارس، مرقمة بالتسلسل الزمني والأبجدي⁽¹⁵⁾. للبراءات التي جرى منحها. أما التغييرات الأخرى التي عززت الاتجاه نحو نظام أكثر عقلانية للتسجيل تضمن جمع مكاتب البراءات المختلفة في مبنى واحد، وبإعطاء وصف وظيفي لأعضاء مكتب البراءات، وتوضيح ترتيبات معاشاتهم التقاعدية، وتوفير إجراءات محاسبة جديدة.

إن عقلنة مكتب البراءات وفعالياته، قد تسارعت بعد أن أُعْتَبِرَ وكلاء تسجيل البراءات ككيان مهني مستقل⁽¹⁶⁾، صدر على شكل شركة مسجلة سنة 1882⁽¹⁷⁾. ومنح مرسوماً ملكياً سنة 1894⁽¹⁸⁾. وبدورها، فقد شهدت هذه التغييرات، اهتماماً زائداً في الطريقة التي جرى فيها تنظيم الوكلاء، والمؤهلات المطلوبة للدخول في المهنة⁽¹⁹⁾. وماذا يتوجب على الوكلاء القيام به،

(15) (Woodcroft) أستاذ الآلية في (University College) ومن ثم المحاسب. نظم فهرساً للبراءات ومن ثم باعه لمكتب البراءات، ليتخذ أساساً لفهرسها.
انظر: 1851 Select Committee of the House of Lords.

Appointed to consider the Bills for the Amendment of The Law Touching Letters Patent for Inventions 486. On Woodcroft see: J. Hewish, The Indefatigable M. Woodcroft: The Legacy of Invention (London: British Library, 1983) 27.

قيل إن نظاماً تحليلياً ويقوم على العناصر الأولية، في التسجيل يمكن أن يكون كاملاً بقدر الإمكان، Symonds, Summary of Proceedings' (1862), 887.

(16) See J. Harrison, 'Some Patent Practitioners' (1982), 494 - 8; 589 - 93; 670 - 4. Campin said in 1848 that there were only about ten patent agents working in London: 1849 Report of the Committee Appointed by the Lords of the Treasury on the Signet and Privy Seal Office 15 (Q. 368).

(17) On the incorporation of the Institute of Patent Agents in 1882 see (22 Sept. 1882) 30 Journal of the Society of Arts 1014.

(18) The Royal Charter for the Institute of Patent Agents (1891); 1894 Special Report from the Select Committee on the Patent Agents' Bill.

(19) مع الأخذ بعين الاعتبار أن النظام كان نوعاً من التسجيل وليس التفحص، فإن الثقة في قيمة وكلاء تسجيل البراءة كانت تعتمد كثيراً على التصنيفات القياسية للممارسات المهنية.
انظر:

General Notes: Patent office' (27 May 1887) 35 Journal of the Society of Arts 435.

والأسلوب الذي يتوجب أن يُحاسبوا بموجبه⁽²⁰⁾. فالتنظيمات المتزايدة المتعلقة بوكلاء البراءات لم تؤدِ فقط إلى أساليب محددة لأساليب الممارسة بل ساعدت كذلك في وضع أسس قياسية لتلك الممارسات. وجملة القول، فإن تلك التغييرات، أكدت أن المستندات التي يتعامل بها روتينياً وكلاء البراءات، يمكن الثقة بها والاعتماد عليها.

عندما اجتمعت مع الإصلاحات الإدارية التي جرت في ذلك الوقت، فإن تلك التغييرات عنت أن تزداد الثقة ليس في عملية التسجيل وفي الأشخاص الذين يقومون على هذا النظام فحسب، لكن كذلك في النتائج لتلك العملية، وفي البراءات ذاتها. وكان أحد أهم نتائج هذه الثقة المستجدة في البراءات، أن كان الناس لا يشعرون بالحاجة إلى السؤال، على الأقل وفق الأسلوب المتبع سابقاً، عن المواضيع التي كان يمنحها مكتب تسجيل شهادات البراءة. إن الثقة التي تولدت لدى الناس في اعتمادهم على ما أدرج على تلك الأوراق، الخاصة بالاختراعات لعبت دوراً هاماً في تغيير الطريقة التي فهم من خلال وجرى تقدير نظام البراءات. بينما الثقة المتزايدة في إدارة قسم البراءات لعبت دوراً رئيسياً في تغيير حالة المستويات القياسية لقانون البراءات، فإن إمكانية التغيير جاءت من

(20) بينما كان عدد وكلاء التسجيل وأهميتهم في المواضيع المتعلقة بالملكية الأدبية ازدادت كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قيل إنهم كانوا قليلي الانضباط أو لا يقعون تحت السيطرة، سواء بالنسبة لسلوكهم أو إمكانياتهم. L. Edmunds, in 1864.

Report on Letters of Patent for Inventions (1864) 33 (Q. 576). The 1887 Report of the Committee Appointed by the Board of Trade.

السؤال عن واجبات، وتنظيمات وترتيبات مكتب البراءات، بموجب أحكام The Patents, Designs and Trade Marks Act 1883 Having special Regard to the System of Examination of the Specifications which Accompany Applications for Patents now in Force حسب توصيات القانون للآلية المتوجب اتباعها للتأكد من أن وكلاء البراءات مؤهلون قانوناً قبل إمكانية تعيين أنفسهم كذلك. انظر أيضاً:

J. Imray. Evidence in 1894.

Special Reports from The Select Committee on Patent Agerts' Bill (Q. 968).

تغير الاعتبار أن البراءات، وفق رأي غالب، أنها منحة ملكية أو ميزة للتاج، (مما أعاق إصلاح نظام البراءات) وتغيره إلى وسيلة قانونية (وإدارية) محددة معنية المعالم. وقد سهّلت هذه العملية بموجب قانون حماية الاختراعات الصادر سنة 1851⁽²¹⁾. الذي وقر، كإجراء مؤقت، التسجيل المؤقت للاختراعات، وفي السابق رفضت محاولات مماثلة لأنها كانت ستصادر الدور الذي يقوم به التاج، ولكن في هذه الحالة، باعتبارها إجراء مؤقتاً وحسب، وذات علاقة بحادثة شعبية هامة، مدعومة من قبل الملك، فإن التسجيل لم يشكل تهديداً، لذلك فقد أتيح اللجوء إلى التجربة. رغم كون ذلك قصد به إجراء مؤقت، فإن نجاح عملية التسجيل فتحت الباب لإصلاحات تشريعية كاسحة⁽²²⁾. فإن تلك السوانح استغلّت سنة 1852 في قانون تعديل قانون البراءات الذي غيّر من مفهوم الملكية في البراءة من حيث أنه «منتج» من ميزات التاج إلى شيء ابتدعته الإدارة⁽²³⁾. وسبب ذلك يعود كما قال Thomas Webster أنه بينما في السابق أنت ملكية البراءات عن طريق منحة من قبل التاج، ولكن بتوفر نظام أكثر كفاءة في التسجيل بموجب قانون 1852 فإن نشوء حق الملكية في البراءة بدأ اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب بدلاً عن المنحة من قبل التاج (بمعنى أنه، أوجدت ملكية بيروقراطية في الاختراعات)⁽²⁴⁾.

(21) An Act to Extend the Provisions of the Designs Act, 1850, and to give Protection from Piracy to Persons Exhibiting New Inventions in the Exhibition of the Works of Industry of all Nations in 1851 14 & 15 Vict. c. 8 (1851).

(22) See. T. Webster, 1851 Select Committee on Patents 25 (Q. 104).

(23) رَكَزَ W. Carpmael على التغيير عندما أخبر (The Select Committee) أن مشروع قانون البراءات سنة 1851، الذي أعطى رؤساء البراءات السلطة، لتقرير ما هي الشروط التي تمنح فيها شهادات البراءة التي تأخذ جزءاً من سلطات التاج، تاركة له ببساطة مهمة توقيع المستندات التي لا سلطة له عليها. 311 (ibid). كان ذلك رغم أن الفصل 16 من قانون 1852 المعدل لقانون البراءات، نص، بأنه لا شيء متضمن هنا (القانون)، سيوفر، أو يختصر أو يؤثر على صلاحيات التاج في ما يتعلق بمنح، أو الامتناع عن منح أي شهادة براءة.

(24) T. Webster, 1871 Report from the Select Committee on Letters Patent 44 (Q. 544).

تقنين حقوق النشر

رغم أنه بحلول سنة 1850 وجد ثمة اتفاق عام للشكل الذي يتوجب أن يتخذه قانون حقوق النشر وجرى الاتفاق على أن منحة حقوق الملكية في الأشياء مثل الأعمال الفنية والأدبية كان ممارسة جديدة وقيّمة، فإنه من الملاحظ أنه لا بدّ حتى القرن العشرين أن يتخذ قانون حقوق النشر شكله في المعاهدات الثنائية (وما بعد). وقد جرى تبنيه على مستوى دستوري. وأكثر تحديداً، فإن قانون حقوق النشر لم يوضع موضع التنفيذ ويكتمل لغاية إصدار قانون حقوق النشر سنة 1911 الذي بدأت المطالبة به في القرن التاسع عشر. وقبل إصدار قانون حقوق النشر هذا، وكما قال اللورد Monkswell سنة 1911، «كانت حالة الارتباك في أحسن وضع»⁽²⁵⁾. فضلاً عن ذلك كما استطرّد يقول، «منذ أول إصدار للقانون حول موضوع حقوق النشر خلال أيام الملكة Ann يبدو قانون حقوق النشر كما كان وكأنه لعبة شيطان. ونجد في الوقت الحاضر أن قانون النشر متضمّن في ثمانية عشر قانوناً برلمانياً، وقد صيغ بعبارات ضعيفة التعريف من مبادئ القانون العام Common Law⁽²⁶⁾. فالمندوبون الملكيون المعينون تكلموا عن حقوق النشر في تقريرهم سنة 1878، عند عدد لا يحصى من الإصلاحيين بقولهم «الملاحظة الأولى التي توجبها دراسة القوانين الحالية أن شكلها، المختلف عن مضمونها، تبدو لنا سيئة. والقانون بالكامل كان ضعيفاً في أي نوع من الترتيب، وغير كامل، وغالباً غامضاً، وحتى عندما يفهم بعد دراسة مطولة، فهو في عدة أقسام سيّئ التعبير، بحيث إن أي إنسان لا يعطى دراسة عنه لا يمكن توقع أن يفهمه»⁽²⁷⁾. بإدراك أن شكل قانون حقوق

Lord Monkswelle (11 May 1891) 353 Hansard col. 438.

(25)

Ibid.

(26)

1878 Report of the Royal Commission on Copyright paragraph 7 p. vii: أضافت اللجنة

(27)

الملكية أن مبادئ القانون العام (Common Law). التي توجد في جذور القانون لم تقرر نهائياً أبداً. إن القوانين الأربعة عشر الصادرة عن البرلمان التي تتعاطى الموضوع قد صدرت =

النشر الذي اتخذته وقتئذ كان يعود إلى حقبة (قبل الحداثة). فقد طلب المندوبون تغيير شكل القانون. وأن القانون «يتوجب أن يختصر ليصبح شكله مفهوماً ونمطياً. وهذا يمكن تحقيقه عن طريق تقنين القانون سواء في الشكل كما يبدو في Sin James Stephen's Digest أو بأي طريقة أخرى قد تفضّل⁽²⁸⁾. إن قانون النشر لسنة 1911 الذي سعى إلى جلب النظام بدلاً من الفوضى⁽²⁹⁾، قد وضع للإجابة عن الطلبات من هذا النوع⁽³⁰⁾. قد قام بذلك عن طريق إحلال التشريعات السابقة في قانون متجانس لقانون حقوق النشر، نُظِمَّ بالكامل على أسس سليمة وواسعة⁽³¹⁾. وبذلك وضع في المكان نموذجاً لحقوق النشر طور في القسم الأول من القرن التاسع عشر.

ما هو الشيء، الذي أحرَّ التبني الدستوري لقانون حقوق النشر لمدة تزيد عن خمسين سنة؟ بالتأكيد، ثمة محاولات جادة تمت في هذا الصدد. وبالفعل، أحد الوجوه الملاحظة لتلك الحقبة حتى إصدار قانون سنة 1911 كان

= في أزمان مختلفة بين 1735 و1875، وقد صيغت بأساليب مختلفة، وبعضها صيغ بشكل يصعب فهمه. غموض الأسلوب على أي حال هو، أحد أعطاب هذه القوانين. وترتيبهم على الأكثر هو أسوأ من أسلوبهم، إن القانون حول هذا الموضوع يتوجب إعادة صياغته على نحو مفهوم وشكل مرتب يمكن تنفيذ ذلك بتقنين التشريع. 13 - 5 paras. ibid. (28)

انظر كذلك: T. Scrutton. The Laws of Copyright (1883), vi. إن هذا النقد قد تكرر سنة (1910) في Report of Committee on the Law of Copyright (Gorell Report 1910).

الذي قال، إن سبب عدم التماسك وبشكل خاص في التعامل مع الأعمال المختلفة يعود إلى أن الموضوع لم يُعالج كوحدة. M. Buxton (Predisent of the Board of Trade) (7 April 1911) 29 Hansard col. 2589.

1878 Report of the Royal Commissioners on Copyright, para. 13, p. vii. (29)

(30) في صدد المطالبة بأن يكون القانون أكثر وضوحاً وترتيباً جاء من موظفي الجمارك الذين عانوا من عدم الرضا بالعمل تحت أحكام تشريعات مختلفة، بعضها متضارب ومتنازع، F. Hamel, 1864 Report from the Select Committee on The Copyright (No2) Bill 7 (Q 3).

(31) 'Copyright Law Reform' (1910), 489. On the codificatory nature of the 1911 Copyright Act see G. Robertson, The Law of Copyright (Oxford: Clarendon, 1912), vi.

عدد المحاولات التي جرت لتعديل ، وتوحيد وتبسيط قانون حقوق النشر⁽³²⁾ . والسبب الرئيسي للتأخير في الإصلاح يمكن متابعته في الأثر الذي كان لحقوق النشر الإمبراطورية والمستعمرات بشكل عام على القانون الوطني لحقوق النشر⁽³³⁾ . تلك كانت عوامل لعبت دوراً هاماً في صياغة القانون الوطني في بريطانيا⁽³⁴⁾ . فالعداء المتنامي في المستعمرات وظهور قوانين رجعية محلية زادت في الصعوبة لدى الحكومة البريطانية في تحقيق غايتها بجعل تشريعات حقوق النشر موحدة على نطاق الإمبراطورية البريطانية⁽³⁵⁾ . بدلاً من مواجهة

(32) بالإضافة إلى المحاولات الثمانية لتقنين حقوق النشر (سنة 1864 ، 1878 ، 1879 ، 1890 ، 1898 ، 1910 ، 1911) ، وتعيين عدد من الجمعيات ، فقد أعطي الانتباه كذلك ، إلى ميادين معينة ، وفي ما يتعلق بحقوق النشر الفنية ، مثلاً ، فإن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شاهد تقديم تسعة من مشاريع القوانين لحقوق النشر الفنية . (1868 ، 1869 ، 1882 ، 1883 ، 1884 ، 1886 ، 1899 ، 1900) وتعيين خمس لجان تشريعية بالإضافة إلى كثير من المقالات في المجالات القانونية سواء في الجرائد الفيكتورية المنتقاة ، أو الجرائد اليومية .

انظر بشكل عام : A. Moffatt «What in an Author?» 12 Juridical Review 217. (1900)

(33) إن مسألة حقوق النشر أثارت قبلاً أسئلة دستورية محرجة بين أنفسنا وحكومات الحكم الذاتي في دول الدومينوم (سيما كندا) ، وقد أثار ذلك صعوبات عدة بسبب التوحيد المفروض في ما يتعلق بهذا الموضوع ، بين الدولة الأم وبعض الدول التابعة ، وبسبب الإصرار وفي بعض الأحوال ، آسف للقول ، المراسلات الجافة :

Mr. Baxton (President of the Board of Trade) (7 April 1911). 23 Hansard col 2589. مزيد من القول حول اعتراف Buxton عن فقدان السيطرة على المستعمرات . بينما كانت بريطانيا ترغب التوحيد شاملاً كل الإمبراطورية (فيما يتعلق بحقوق النشر) حتى إذا رغبتنا القيام بذلك من الواضح ، مهما كان الحال في «الأربعينيات» تحت الشروط الحالية ، ليست لدينا الوسائل لممارسة هذا الإلزام . ibid .

(34) For Example, clause 23 of the 1910 Copyright Bill was taken from Australian law. See 12 Dec. 1910, BT/209/477.

(35) إنه من الأهمية القصوى العمل على وحدة التشريع في ما يتعلق بحقوق النشر في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية . ومرغوب جداً الوصول إلى الوحدة تلك بقدر ما هو معقول بين الشعوب الرئيسية في ما يتعلق بحقوق النشر الدولية .

غضب المؤتمر الإمبراطوري لحقوق النشر⁽³⁶⁾ أو خلق التماسك لكل الإمبراطورية، كان جواب بريطانيا عدم التحرك⁽³⁷⁾ - بالفعل، كما قال أحد المعلقين على قانون حقوق النشر لسنة 1911، بأنه لا شك ليس من الكثير القول، بأنه لولا الصعوبات الناتجة عن الدستور الإمبراطوري، فإن قانون حقوق النشر كانت ستعاد صياغتها منذ زمن بعيد⁽³⁸⁾. لم تبدأ بالوهن سيطرة بريطانيا على إمبراطوريتها، حتى مطلع القرن العشرين، وأصبحت الشبكة الإمبراطورية أقل أهمية، عندئذٍ شعرت الحكومة البريطانية بأن لها الحرية التي تحتاجها لإصلاح قانون حقوق النشر الوطني.

توحيد وتعزيز

في نفس الوقت الذي تم التغلب فيه على العقبات في إتمام قانون الحقوق الفكرية، فإن التصنيفات القانونية كانت تتوحد وتتوقع. يعود ذلك في بعض الشيء، إلى أن نموذج قانون الملكية الفكرية ظهر في منتصف القرن التاسع عشر وتدرجياً أصبح أكثر فأكثر جموداً. بينما التصنيفات القانونية كانت تشق

(36) قيل بأن مشروع قانون حقوق النشر لسنة 1911 أنه اعتمد من قبل Imperial Copyright Conference.

ولا يمكن تعديله دون إضعاف المشروع. 12 Dec. 1910, BT 209/ 477.

(37) إن عداوات المستعمرات جعلت من الصعب على المملكة المتحدة تطبيق اتفاقية برن. كانت كندا غير مرتاحة من وضعها بالنسبة لأحكام اتفاقية برن. وجرى تقديم طلبات للقيام بتعديلات في هذا الصدد. إذا بدأنا بتعديل أو توحيد القانون في الوقت الحاضر عندما تكون مواضيع كهذه قيد الدراسة مع مستعمراتنا، فإننا سنزيد من التوتر الموجود ومن صعوبات إصدار قانون مثل هذا في الوقت الحاضر. Lord Balfour of Burleigh (11 May 1891) 355 Hansard col. 452.

إن اتفاقية برن ابتدأت في التأثير على قانون المملكة المتحدة عندما كانت قوانين المستعمرات أقل أهمية، أحد الأسباب عن لماذا كانت حقوق نشر الإمبراطورية أكثر أهمية عن ذلك الصادر عن معاهدة برن هو بأن الكومنولث البريطاني كان السوق الرئيسية للمطبوعات البريطانية. لدراسة هذه المسائل انظر: Nowell - Smith: International Copyright Law and the Publisher in the Reign of Queen Victoria (Oxford: Clarendon Press, 1968).

'Copyright Law Reform' (1910), 486.

طريقها إلى الثقافة القانونية السائدة، بعد أن أصبحت معززة بالمعاهدات والشروح القانونية وفي الترتيبات الإدارية لدى مجلس التجارة ووزارة الخارجية⁽³⁹⁾. وكذلك في المكتبات والمراجع فضلاً عما في اللغة وإطار العمل القانوني في صياغة القانون، كان المكان أضيق من القيام بالتغيير أو المناورة. عدة عوامل عززت جمود تصنيفات قانون الملكية الفكرية. وفي موضوع حقوق النشر، مثلاً، ثمة صورة عنه استعملت في الاتفاقات الدولية جرى تعزيزها عن طريق قانون حقوق النشر البريطاني الذي تبناها في العالم. وعندما أتى ذلك العالم للمحادثات مع بريطانيا، فعل ذلك متوقفاً جواباً معيناً. وقد ساعد ذلك في خلق دورة من التوقعات وكذلك الاستناد إلى صور التعبيرات المتضمنة في قانون حقوق النشر. بالإضافة، إلى أنه عندما تطبق معاهدة ما بنجاح، تصبح كنموذج يتبع في غيرها من الاتفاقات مع عدد من مختلف الدول (في المملكة المتحدة، فإن نموذج المعاهدة الأنكلور سردينيان) ترددت وزارة الخارجية في التفاوض على أية أسس أخرى غير هذه المعاهدة النموذجية، خشية أن تؤدي إلى الضغط على بريطانيا لتفتح باب المفاوضات حول معاهدات موجودة أصلاً. وبانتشار النموذج إلى الدومينيون والمستعمرات البريطانية، فقد أصبح التغيير أكثر صعوبة. إن جمود نموذج حقوق النشر ونموذج الملكية الفكرية قد ازداد بشكل عام، بسبب أن عدد المعاهدات التي تمت المفاوضات بشأنها، جعلت المملكة المتحدة معززة في شبكة من المعاهدات الثنائية⁽⁴⁰⁾.

(39) On the Board of Trade see E. Cohen, *The Growth of the British Civil Service 1780 - 1939* (London: Allen and Unwin, 1941); P. Hennessy, *Whitehall* (London: Secker and Warburg, 1989).

(40) هكذا كان الحال كذلك مع الدول الأخرى المتعاهدة. مثلاً، في النقاش حول المعاهدة الأنكلو / روسية المقترحة، أفاد (Napier) بأنه قال للأمير (Gottschalk) المفاوضات عن روسيا أن المؤلفين الأجانب ستتاح لهم جميع الحقوق التي يتمتع بها المواطن في كل دولة وكذلك يتملكون لفترة معتدلة المصلحة في ترجمات أعماله. وقد قال Napier، إن الأمير (Gottschalk) «أوقفني هنا قاتلاً، إنه يأسف لأنه لا يحمل أي أمل بموضوع التوصيات.»

إن صور قانون الملكية الأدبية التي اتخذت شكلها في القرن التاسع عشر تعززت بتصديق اتفاقيات برن وباريس التي أثرت على قمة المنطق الذي تطور في بداية القرن. ثمة عامل آخر لعب ويستمر في لعب دور هام في تثبيت التصنيفات القانونية كان حول سنة 1880 إذ أن كتابات الشروح لقانون الملكية الأدبية أخذت شكلها الحالي. وقد تعزز ذلك من حيث إنه بينما كان عددٌ قليل من كتب الشروح أو المعاهدات جرى نشرها في النصف الأول من القرن، لكن بحلول سنة 1900 كان ثمة 813 عملاً (114 سلسلة و699 كتاب شروح)، تمثل بعض من 1940 جزءاً نشر تحت تصنيفات الملكية الصناعية وحقوق النشر⁽⁴¹⁾ كانت غالبيتها قد رتبت بشكل مترادف وتقريباً على نفس الخطوط العريضة. وكما يذكرنا Simpson عندما يُصنّف ميدان من القانون، ويصبح له كيان ويكتب عنه بهذه الطريقة، كثير من الحماس المصاحب له يختفي وإحدى النتائج عن ذلك هي: كما يشهد على ذلك كثير من كتاب الملكية الأدبية في أيامنا، أنه فيما بعد، أن كتبه المعاهدات يعينون في المهمة الشاقة لإعادة كتابة المواد نفسها أو تنقيتها من التفاصيل، وهذا القول ينطبق عندما يكون فرع من القانون ثابتاً نسبياً⁽⁴²⁾.

إن إنهاء التصنيفات القانونية الذي جرى خلال النصف الثاني من القرن

= إن حقوق المؤلفين بالترجمات لأعمالهم كان مبدأً أكثر التفكير فيه، ثم تراجع عن تبنيه في ما يتعلق بالمعاهدة مع فرنسا. إن المعاهدة مع فرنسا كانت الأساس لنموذجه للدول الأخرى، وفي حال إقرار ذلك، «بصعوبة كبيرة» لا يمكنه التراجع عنها. ولا يمكنه الابتداء من البدء مرة أخرى.

To Lord Russel from Napier, 26 Aug. 1861, Fo /65/ 578 /274.

انظر كذلك: Lord Napier to Lord Russell (commenting on letter from Mr. Tolstoy) BT /1/ 556/ 1092/ 61 18 Sept. 1850, Fo /27. 889. وهانوفر.

HMSO, Subject List of Works on the Laws of Industrial Property (Patents, Design and Trademarks) and Copyright (London: Darling and Son, 1900), 5. (41)

A. Simpson, 'The Rise and Fall of the Legal Treatise' (1987), 315. (42)

التاسع عشر، جلب معه، الانضباط في المقاربة، وإعطاء التسميات القياسية في التعبير عن الأسلوب وموضوع الاستفهام. وقد عنى هذا أنه بالرغم من استمرار المنازعات حول الملكية الأدبية، فقد كانت تدار بشكل متزايد ضد خلفية عدد كبير من المبادئ والأفكار. فضلاً عن ذلك، عندما تم الاستقرار على شكل قانون الملكية الأدبية وأجيب عن الأسئلة التي شغلت القانون لمدة طويلة (أو جرى تجاهلها)، فإن الانتباه انتقل إلى التركيز على التفاصيل⁽⁴³⁾. وبتوسع الثقة في تصنيفات الملكية الأدبية وبرفع الضغوطات عن محاولات الإصلاح، فقد ازداد بذل الجهد أكثر فأكثر إلى موضوع متساوٍ في الأهمية ولكن السؤال أقل إشراقاً حول أدق تفاصيل قانون الملكية الأدبية. بينما جادل الشارحون في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، حول طبيعة الملكية المعنوية وفيما وكيف يمكن رسم الحدود حول هذه الملكية، فقد تبع هذه الأسئلة مناقشات حول حجم الورق ولون الحبر المتوجب استعماله عند كتابة مواصفات البراءة وعدد الأشخاص الذين يستعملون مكتبة مكتب البراءات ونسبة جنس طالبي تسجيل البراءات⁽⁴⁴⁾.

وزيادة في تعزيز التصنيفات القانونية، فإن الانتباه المتزايد على التفاصيل روّجت أيضاً صورة قانون الملكية الأدبية كموضوع تقني يحتاج ممارسوه لمعرفة تخصصية⁽⁴⁵⁾ مع عدد من المسائل تتعلق في شكل القانون جرى حلّها (أو

(43) كما قال مستر Chamberlain، الإصلاح مال إلى شروط التفاصيل ولم يثر أي أسئلة عن المبدأ. 16 April 1883 - 278 Hansard col. 349.

(44) قرأنا أنه سنة 1989 بأن النساء المخترعات ساهمن بـ 702 طلبين أي تقريباً ما يعادل 2,3٪ من إجمالي عدد الطلبات وحول 148 منها كانت اختراعات تتعلق بأشياء خاصة باللباس و106 لاختراعات تتعلق بالدراجة الهوائية.

Patents, Designs and Trade Marks' (June 1898), The Chambre of Commerce Journal 125 (التي استندت على التقرير الخامس عشر لمحاسب مكتب البراءات، والتصاميم، والعلامات التجارية) وتفاصيل أخرى أعطيت أيضاً عن عدد قراء مكتبة مكتب البراءات.

(45) هذا كان الوضع بشكل خاص في البراءات والعلامات التجارية التي احتاجت المعرفة في العلوم والتجارة. إن التخصص المتنامي أظهر نفسه في عدد من الطرق. الشك في =

افتراض ذلك) كان أسهل على القانون أن يوسع ليتضمن مواضيع جديدة. بينما أنواع جديدة من المواضيع المعنية دون شك جلبت معها مسائل جديدة، فقد اتخذ القانون أنماطاً أصبحت معتادة الآن، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من حيث الأسئلة التي تثار والمقاربة المتبناة للإجابة عن تلك الأسئلة. سواء كانت من الفنون الجميلة أو التصوير الفوتوغرافي أو الأفلام، أو التسجيلات الصوتية، كان ثمة توقع أن القانون يمكنه ويتوجب عليه حماية الأشكال الجديدة من الإبداعات التقنية والثقافية. السؤال الوحيد الذي كان يدور هو كيفية تحقيق ذلك وأي وجوه من الهيكلية القانونية الموجودة أصلاً تحتاج إلى تغيير لتحقيق هذه الحماية. وعلى أساس الافتراض أن إطار العمل كان كاملاً وفي محله، رغم أنه أحياناً بحاجة إلى بعض التصحيح، فالمهمة الأولى للقانون أصبحت توفير الرموز أو الكتابات الضرورية لجعل الموضوع المطلوب حمايته معروفاً وقابلًا للحماية. فإن إتمام التصنيفات القانونية كان له أثر كذلك على المقاربة عند التفكير في قانون الملكية الأدبية. وبشكل خاص، بدلاً من الاهتمام بشكل قانون الملكية الأدبية، وكيفية العلاقة بين التصنيفات، أصبح الشراح تدريجياً مهتمين بتأكيد أن التصنيفات لا تتجاوز حدودها، فقد أخذوا دور مراقبة الحدود. فضلاً عن ذلك بما أنه ازداد القبول بالتصنيفات القانونية كما وردت، بذل جهد قليل من قبل الشراح في صدد البحث وفهم طبيعة تلك التصنيفات.

= قابلية الجهاز القضائي في فهم الواقع العلمي المستعمل في حالات البراءات أدى إلى مطالب بإلغاء التقاضي من خلال محلفين، وبشكل مماثل، حول أهلية القضاة فقد أدى ذلك إلى التساؤل حولها. وطلبات عديدة قدمت لإنشاء محكمة خاصة، مماثلة في النوع للفرع البحري (مع معرفة في العلوم أو التجارة انظر): E. G. Society for Promoting Amedment of the Law, Annual Report 1860 - 1 (London: Mc Corquodale and Co. 1861), 9.

إن تنظيم دعاوى البراءات كان حقلاً آخر يحتاج بشكل متزايد للخبرة القانونية. أقر «Godson» سنة 1833 عندما قال بأنه من المستحيل على رجل علوم أن ينظم المواصفات المناسبة دون أن يستعين بمحام Hansard 15 (19 Feb. 1933) R. Godson, Law of Patents. cols. 974 - 8.

شكل قانون الملكية الأدبية

تقييم الملكية المعنوية Intangible

في الفصول السابقة ناقشنا موضوع العمل المبدع أو العقلي، وهو نتاج العقل لا الجسم، الذي عمل كالححد العام الفاصل الذي جمع تلك الميادين من القانون، التي نعتبرها أنها هي قانون الملكية الأدبية. في هذا الفصل قصدنا توضيح لماذا وكيف كان ذلك، من خلال تصنيفات أكثر عمومية، البراءات والتصاميم وحقوق النشر (وفيما بعد) العلامات التجارية أخذت ميداناً منفصلاً ومميزاً من ميادين القانون. رغم أننا نقر بالدور الهام الذي لعبه المحيط الذي من خلاله يعمل القانون في تشكيل قانون الملكية الأدبية، فإن تركيزنا الرئيسي هنا، مترادفاً - مع حرصنا الأول في تفحص المبدأ القانوني - هي تلك العوامل من خلال القانون، التي ساعدت في تكوين الشكل الخاص الذي اتخذه بالنتيجة قانون الملكية الأدبية. سنثبت أنه رغم ما يريده لنا المعلقون في هذا الزمن الاعتقاد به، فإن ظهور قانون الملكية الأدبية الحديث لم يكن طبعياً ولا أمراً يمكن تجنبه. ولم يكن مثلاً للقانون الذي جاء ليحتل مركزه الفلسفي المناسب⁽¹⁾. بل، تمييز قانون الملكية الأدبية إلى فئاته التي

(1) مثلاً على ذلك انظر: G. Dworkin (Why Are Registered Designs So Unpopular?) Feb. 1993 : Intellectual Property Newletters Special Report No 81 - 2; G. Reichman, Legal Hybrids

أصبحت معتادة اليوم، كان نتاجاً لعدد من الأحوال المعقدة والمتغيرة⁽²⁾. في توضيح العوامل التي ساعدت في تشكيل قانون الملكية الأدبية، نرغب أن نوضح نقاطاً أخرى: أولاً سنناقش أن الشكل الذي أخذه قانون الملكية الأدبية، بالإضافة إلى الطريقة التي جرى فيها شرح هذا التنظيم، كانت قد تأثرت كثيراً بشكل خاص بالموضوع المعني بالحماية وبالطريقة التي جرى بها تفسير ذلك الموضوع المعني. بينما نقر بأن مجموعة من العوامل ساعدت في تقرير شكل قانون الملكية الأدبية، فإنه ليس بعيداً جداً عن الحقيقة القول، إن الطريقة التي فهم بها الشيء المعني للملكية المعنوية هو العامل الأساسي المنظم المستعمل في شرح الشكل الذي اتخذته التصنيفات. وفي نفس الوقت، نرغب أن نثبت أن الدور التنظيمي الذي لعبه الموضوع المعني لقانون الملكية الأدبية بحد ذاته، هو التغيير مع الزمن. لذا نأمل ليس فقط أن نثبت الطبيعة التاريخية الاحتمالية للتصنيفات القانونية والطريقة التي سُرحت بها، ولكن لنشير بأسلوب أكثر وضوحاً، إلى الطبيعة غير النوعية وغير الفلسفية لقانون الملكية الأدبية.

between the Patent and Copyright Paradigms, in (eds) W. Korthals et al, Information Law Towards The 21 st Century (Deventer and Boston: Kluwer; 1992). 357. نوافق أكثر مع المشاعر بأن كامل ميدان القانون، هو بالفعل، مستمر، وبأن الحدود التي تلاحظ هي إلى حد ما تقرر بالإرادة المنفردة.

H. Ludlow and H. Jenkins. A Treatise on The Law of Trade Marks and Trade Names London: William Maxwell and Son, 1877). 1.

(2) مثلاً، البراءات وحقوق النشر كانا أحياناً يُميزان في شروط السرعة التي من خلالها تم الاعتراف بمساهمتها 6 - 803 Hansard cols. 26 May 1842 Lord Lyttelton وقد كانت حُججٍ مماثلة أيضاً استخدمت في تبرير الفترات المختلفة الممنوحة للبراءات وحقوق النشر، وقد نشأ ذلك عن واقع، كما قال - (Bishop of London) بما أن البراءات تتعلق بالاستعمالات العادية للحياة الإنسانية، كانوا متأكدين من أن يجدوا النجاح خلال أربع عشرة سنة، وفي ما يتعلق بإنتاج العالم المثقف، على أية حال، أن العقل البشري كان بطيئاً في فهمه: . ibid, col. 808.

كمية العمل الفكري: (العقلي)

كان ثمة كثير من المحاولات في تاريخ قانون الملكية الأدبية للتمييز بين الأشكال المختلفة للملكية الأدبية، على أساس الموضوع المعني المحمي، وأحد الأمثلة المبكرة والأكثر إثارة للاهتمام، نشأ من خلال سياق الجدل حول الملكية الفكرية. وقبل دراسة هذه الأمثلة يتوجب أخذ عاملين اثنين في الحسبان. الأول، باعتبار أن الجدل حول الملكية الفكرية جرى قبل ظهور قانون الملكية الأدبية الحديث، يتوجب أن نكون حريصين عندما نصل إلى استنتاج حول تأثير ذلك الجدل على الشكل الذي اتخذه قانون الملكية الأدبية بالنتيجة. ثانياً، كان (وما زال) من الممارسات العادية التمييز بين التصنيفات لقانون الملكية الأدبية عن طريق ما قد يمكن تسميته المواضيع التمثيلية أو النموذجية للتصنيفات موضوع البحث. بمعنى، أنه بدلاً من الكلام عن جميع المواضيع المحمية في أحكام تصنيف معين، (من الواضح عدم إمكان ذلك) فقد أخذ المعلقون ما كان مقبولاً كأمثلة نموذجية عن شكل الملكية المعنوية قيد البحث. مثلاً، عن الجدل حول الملكية الفكرية، فقد اعتبر الكتاب كممثل للملكية الفكرية، وكانت الساعات والآليات تقوم بالدور المماثل عند تسجيل البراءات.

وكما لمسنا سابقاً، كان الجدل حول الملكية الفكرية يدور عن وضع الملكية الفكرية الدائمة (المستمرة) في القانون العام Common Law⁽³⁾، وكانت إحدى أكثر الحجج قوة التي أثيرت ضد الملكية الأدبية المستمرة كنقطة ابتداء بأن البراءات والملكية الفكرية كانا كلاهما شكل من الملكية غير المجسمة، وبذلك، يتوجب التعامل معهما على نحوٍ مساوٍ. وأكثر تحديداً، كان يُجادل بأنه طالما أن البراءات تمنح لمدة محدودة (سبعة أو أربع عشرة سنة). لا يوجد

(3) انظر الفصل الأول.

سبب لمعاملة الملكية الفكرية بشكل مغاير عن البراءات. في أحد مجادلات المعلقين حول الملكية الفكرية قال: حق العامل الماهر يعتبر عالمياً بأنه لا يمكن الدفاع عن حقه في القانون العام، إذا (كان مؤيدو الملكية الفكرية) قبلوا بأن يقف المؤلف في نفس الموقف الصعب، لا يمكنهم دعم مطالبته إلى ديمومة ملكيته في حقوق النشر⁽⁴⁾.

إن مؤيدي الملكية الفكرية وجدوا أنفسهم بذلك في موضع في ما لو أنهم شاؤوا أن يكون لديهم قضية رابحة وفق أحكام الملكية الفكرية في القانون العام، كانوا بحاجة إلى أن يتمكنوا من توضيح كيف أن الملكية الفكرية تختلف عن البراءات. وبقيامهم بذلك، عليهم الإجابة لماذا يجب أن تعامل الملكية الفكرية على نحو مختلف. لخص كاتب موضوع «دفاع» Avindication هذا الجدل بقوله «إذا أمكن إثبات فرق حقيقي بين [البراءات وحقوق النشر الأدبية] فإننا سنهدم أقوى موقف تعزز به مناهضو الملكية الفكرية»⁽⁵⁾.

بينما في يومنا الحاضر يمكن الإجابة عن هذا السؤال على الأرجح، عن طريق التركيز على موضوع ما إذا كانت الملكية تنشأ تلقائياً عند إبداعها، أو عن طريق التسجيل، أو من خلال شروط طبيعة الاحتكار الممنوح، فقد اتخذ مؤيدو الملكية الفكرية مقاربة مختلفة. بدلاً من ذلك، فإنهم جادلوا، بأنه بينما الملكية الفكرية تبقى متشابهة في نواح عدة، سيما في وضعها المعنوي، فإن الملكية الصحيحة الخاصة، المحمية بموجب نظام الملكية الفكرية وبموجب نظام البراءات كانتا مختلفتين جداً في طبيعتهما مما يوجب معاملتهما بشكل مختلف⁽⁶⁾. فضلاً عن ذلك، فقد جادلوا بأنه بما أن الملكية الفكرية «تختلف

W. Kenrick, An Adress (1774), 6.

(4)

A Vindication (1762), 8 - 9.

(5)

W. Warburton, A Letter from An Author (1747), 8.

(6)

قبل إن الفرق بين نوعي الملكية، ناشئ عن الفرق المتمثل في الأشياء، كما سيظهر من الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المختلفة للأعمال. والآراء المختلفة للمثقلين». ibid 8.

كلية عن أي حق معنوي يعتبره القانون⁽⁷⁾، كان من الممكن تبرير الأشكال المختلفة للحماية الممنوحة للملكية الفكرية والبراءات. وفي سبيل الإشارة إلى الفرق بين الملكية في الآلات (البراءات) وتلك في ملكية الكتب، (الملكية الفكرية) فإن مؤيدي الملكية الفكرية اعتمدوا على المفهوم المسيطر عن الكتابة أو الإبداع الموجودة عندئذ. كان ذلك عندما اعتبر العقل كنوع من الآلية التي تنتج سلاسل من الصور والأفكار. تلك الأفكار كانت المواد التي يجمعها الكتاب، والحرفيون والمهندسون المعماريون وفقاً لخطة ما⁽⁸⁾ وأكثر أهمية، يمكن تصغيرها إلى أجزاء من عناصر، إلى الكمية التي يتضمنها العمل الفكري واليدوي. واستناداً على هذا النموذج من الإبداع، تمكن المؤيدون للملكية الفكرية أن يكونوا في موضع يمكنهم من التصنيف وبالتالي، تمييز الأشكال المتعددة للملكية المعنوية المعترف بها قانوناً.

عن طريق ترداد قاعدة Joshua Reynold أن قيمة ودرجة كل فن هي بالتناسب مع العمل الفكري المستخدم فيه⁽⁹⁾، فقد جادل مؤيدو الملكية الفكرية بأن الأشياء المختلفة (وبذا الملكية المعنوية التي يمثلونها) يمكن تمييزها تبعاً لكمية العمل الفكري الذي تحتويه. وأكثر دقة، مسلحين بفكرة أن الأشكال المختلفة للملكية الأدبية يمكن تمييزها بكمية العمل الفكري المتضمن فيها، والتي تتابع بالمفهوم العكسي فكرة Locke أن الملكية تنشأ عندما يؤثر العالم على شخص منفرد، من خلال العمل، فإن مؤيدي الملكية الفكرية الدائمة في القانون العام، كان بإمكانهم ترتيب الأشكال المختلفة للملكية الأدبية في ترتيب

An Enquiry (1762), 2 - 3. (7)

M. Rose, 'The Author as Proprietor' (1994), 34. See also M. Abrams, *The Mirror and the Lamp* (1953), 159 - 67. (8)

(9) كما يحترم هذا المبدأ أو يهمل، فإن مهنتنا تصبح إما فناً ليبرالياً أو عملية آلية (ميكانيكية) في يد أحدهم تصبح في أعلى درجات التظاهر والتصنع وعندما تختصر لتبدو موضوعاً تدويقياً بسيطاً، والرسام يحصل على أسسط تقدير في تزويد شقتنا بالأنافة.

J. Reynolds, *Discourses on Art*. (1771) (1959). Discourse IV, 57.

متماثل، استناداً إلى مقدار العمل الفكري (أو وفق أهميته النسبية) المحتوى ضمن النموذج⁽¹⁰⁾.

في الحد الأقصى من الجدول توجد هذه الأشياء، مثل الأدوات، التي اعتبرت بشكل رئيسي كمنتجات يدوية وهي بذلك لا تتضمن كثيراً من العمل الفكري⁽¹¹⁾. أما من الناحية القصوى الأخرى، من هذا الجدول فقد وضع مؤيدو الحقوق الفكرية أشياء كالكتب. بينما أقر المؤيدون (كما في جميع الأشياء) أن الكتاب يتضمن بالضرورة مقداراً من العمل اليدوي، فقد جادلوا بأن الكيفية الأساسية في الملكية الفكرية، المعبرة النتاج الأصلي للعقل⁽¹²⁾، توجد في عناصرها الفكرية⁽¹³⁾. وبين هذين الطرفين وضع مؤيدوا الملكية التي تنشأ مع إبداع الآليات (الماكنات). بينما نظر إلى الأدوات باعتبارها مصنوعة بشكل يغلب عليه العمل اليدوي وأن الكتب بشكل رئيسي بالعمل الفكري لأن الماكنات (وبالتالي البراءات)، كانت مؤلفة من خليط من كل من العمل الفكري والعمل اليدوي، فقد قيل بأنها تشارك بأشياء عامة بين الأدوات والكتب⁽¹⁴⁾.

بالرغم من تمييز الإبداعات بكمية العمل الفكري الذي حوته مكنت التمييز بين الملكية الفكرية والبراءات، كان ذلك فقط القسم الأول من حجة المؤيدين، استنتاجاً من نموذج الإبداع الذي أشرنا إليه سابقاً⁽¹⁵⁾، جادل

(10) لربما أوضح مثال على ذلك كان (W. Warburton)

انظر الملاحظات الانتقادية حول ذلك في (An Enquiry) 1747. (a Letter from an Author) 1762. 22 f.f.

(11) كان يجادل بأن الكلفة الرئيسية لغرض ما، كالأدوات كانت المادة المستعملة.
W. Warburton, A Letter from An Author (1747), 9.

(12) An Enquiry (1762), 1.

(13) W. Warburton, A Letter from an Author (1747), 8. With a 'Book the principal Expense is in the form given: which the original Maker only can supply': *ibid.*, 9.

(14) كما قال (Warburton) في تقسيمنا الأشياء الاصطناعية المنقولة، إلى النوعين الاثنين، الفكري واليدوي، وقصدنا النظر عن الثالث، من طبيعة معقدة، التي تتضمن من الاثنين المشترك بينهما، كان ذلك الشيء المعني من البراءات، 13. A Letter from an Author (1747), 13.

Ch. 2.

(15)

المؤيدون بأنه بقدر ما يضع المبدع من ذاته في النتاج النهائي، كلما كان الموضوع أكثر شخصانية. بمعنى، أن الموضوع الأكثر نقاءً وبالتالي المُلكية، فإن الملكية تكون أقل ذوباناً أو تغلبها الاهتمامات الأخرى⁽¹⁶⁾.

أما في موضوع الأدوات، التي اعتبرت كلية لا تتضمن أي جهد فكري، جرى الجدل بصدها بأنها يتوجب أن تكون الملكية فيها «محصورة» بالشيء ذاته المنتج، التي في حال أن المالك اعتقد أنها غير جديرة بإخفائها، فإن الآخرون قد يقومون بتقليده، وبذلك يحصلون على نفس الملكية في عملهم اليدوي، الذي هو نفسه قام به⁽¹⁷⁾. بمعنى أنه بينما وافق المؤيدون على أنه قد توجد حقوق ملكية في الأداة كشيء ملموس، جادلوا بأنه لا يتوجب أن يقر بحقوق معنوية في إبداع تلك الأشياء، آخذين بالاعتبار أن الأدوات اعتبرت كلية خالية من العمل الفكري⁽¹⁸⁾. بينما كانت الطبيعة غير الصافية للأدوات تعني أن إنتاجها لم ينشئ أي حقوق في الملكية المعنوية، فقد جادل المؤيدون، في ما يتعلق بالملكية الفكرية، أنها كانت قريبة من الملكية المعنوية التامة بالقدر الممكن، وبهذه الصفة يتوجب عدم انتهاكها بمشاغل خارجة منها. وبالاختصار، يتوجب أن تكون دائمة.

إن صورة الطبيعة الصافية للملكية في العمل الفكري مميزة بوضوح عن الطريقة التي نشأ فيها مفهوم الإبداع في الآليات، (الاختراع). بينما كان مفهوماً أن الآليات تصنع من خليط من الفكر والعمل اليدوي، كالملكية في المحرك الميكانيكي فقد قيل، إنه أخذ بشكل أساسي طبيعة الأعمال اليدوية، كما قيل بأنه يمكن إقامة دعوى رابحة أمام القضاء لاعتبار الآليات (وكذلك البراءات) بالطريقة نفسها التي اعتبرت فيها الأدوات⁽¹⁹⁾ - بمعنى أنه اقترح أنه يمكن رفع

Cf. W. Kenrick, An Address (1774), 6. (16)

W. Warburton, A Letter from an Author (1774), 6. (17)

هذا الجدل جرى قبل أن يعترف القانون بأي قيمة للتصميم. (18)

W. Warburton, A Letter from an Author (1747), 13. (19)

قضية للمطالبة بحقوق الملكية في الشيء الملموس، لا يمكن رفع قضية مماثلة بسبب إبداع آليات وساعات. والسبب في ذلك يعود إلى أن مثل أي أدوات عادية، فإن الآلية يتوجب إتمام صنعها قبل أن تكون صالحة للاستعمال، وموادها هي كلفتها الرئيسية، وأن المقلد الناجح يتوجب أن يعمل استناداً إلى أفكار المخترع الأول، تلك هي أسباب كافية عن لماذا يتوجب أن تنتهي الملكية في حدود الآلية ذاتها⁽²⁰⁾، بينما كان من المغري أن يُعامل في ملكية الآليات في طريقة مماثلة كما يُعامل مع الأدوات، فإن مؤيدي الملكية الفكرية أقرّوا بأنه يمكن إقامة الدعوى للإقرار الجزئي بالملكية المعنوية في الآليات Machines. هذا يعود إلى أن عمل الفكر، كما قيل بأنه يهتم بشكل عميق في صنع تلك الأعمال⁽²¹⁾، بمعنى أنه لا يمكن نكران العنصر الفكري. وبذلك، بينما كانت صناعة الآلية تقوم بشكل أساسي على العمل اليدوي، فهي أيضاً حوّث كذلك درجة من العمل الفكري تستحق الحماية. آخذين بالاعتبار الطبيعة غير الصافية في ملكية الآليات، مما يعني أن تحتوي في أحسن الحالات جزءاً صغيراً من العمل الفكري، فقد قيل بأن الوسيلة الوحيدة بالتعامل مع مثل تلك (الحقوق غير الكاملة) كان عن طريق منحة مؤقتة⁽²²⁾.

إن مؤيدي الملكية الفكرية المستمرة وفق أحكام القانون العام Common Law لم يتمكنوا بذلك فقط من التمييز بين أنواع الحماية على أساس كمية العمل الفكري الذي تحتويه أداة نموذجية معينة، بل كانوا قادرين على إعطاء درجات لأنواع الملكية في الشروط من حيث المستوى النسبي من الكمال أو عدم

Ibid. (20)

Ibid. (21)

(22) سبب ذلك يعود إلى أنه، بسبب أن عمل الفكر مهتم جداً بشكل خاص، في بناء لهذه الأعمال، تتأثر قواهم وتدار من خلال التطبيق الصحيح للعلوم النسبية، فقد عملت جميع الدول على إعطاء المخترعين لديها، رخصة احتكار، لعدد من السنين، وحق المطالبة.

W. Werburton, A Letter from an Author. (1747), 13.

الكمال . بدءاً من الغاية في الكمال (الملكية الفكرية) وإلى عدم الصفاء الجزئي (البراءات)، إلى عدم الصفاء (الأدوات). مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدة حقوق الملكية يجب أن تتناسب مع صفائها، فإن مؤيدي الملكية الفكرية أصبحوا بذلك في وضع يؤهلهم لتوضيح لماذا كانت البراءات والملكية الفكرية أشكالاً من الملكية غير المجسمة (المعنوية)، لكن البراءات كانت تمنح فقط لفترة سبع سنوات (أو أربع عشرة) سنة، بينما حقوق النشر كانت مستمرة (أبدية). وبتعبير أكثر دقة، كان بإمكانهم الجدل بأنه بينما كانت البراءات وحقوق النشر شكلاً من أشكال الملكية غير المجسمة (المعنوية)، فقد كانا مختلفين جداً في طبيعتهما ويتوجب إعطاؤهما حماية مختلفة.

إن التنوع في الجدل ركز على طبيعة الملكية المحمية أقل من تركيزه على ما يوجبه تقليد أو نسخ على الأشياء غير الملموسة (المعنوية). سيما، قد جرى الجدل بأنه بينما كانت إعادة طباعة كتاب ما يمكن مقارنتها بتقليد أو نسخ محرك، كان الأمران يختلفان كثيراً. لهذا السبب كانت طباعة كتاب عملية آلية بسيطة، يمكن لأي شخص القيام بها دون إدراكه كلمة واحدة منه، بينما لا يمكن لأي إنسان نسخ محرك، إلا إذا كان يحمل فكرة عن هذا المحرك، وأن يعلم الغاية المخصص لها والقوى الآلية التي من خلالها يعمل⁽²³⁾. بينما يمكن نسخ كتاب ما بجهد فكري قليل من قبل المقلد، بينما يتوجب تفكيك الساعة لأجزائها، وفحص آليتها، وكيفية عملها لتفهم جيداً. وبالفعل، لتقليد ساعة كان من الضروري القيام بعمل هندسي عكسي، بينما يمكن إعادة طباعة كتاب بسهولة نسبية، فكان لهذا الواقع نتائج عدة. بالمقياس العملي، فإن الحاجة إلى

(23) Lord Monboddo, Hinton v Donaldson (1773) Decisions of the court of Session (1774), 12.

نتيجة ذلك كانت أنه بما أن الميكانيكي قد استعمل مهارته وعبقريته في نسخ العمل، وليس مثل الناسخ العادي للكتاب، فإن استعمال العمل يجب أن لا يقيد.

انظر كذلك: W. Warburton, A Letter from an Author (1747), 10 - 12.

القيام بعمل هندسي عكسي، وقر للمقلدين زمناً يعملون فيه، بينما لم يكن لنسخ الكتب ذلك، الأمر الذي جعل الحماية القانونية للآليات أقل ضغطاً من الضغط بصدد الكتب. فضلاً عن ذلك، بما أن الأجزاء الرئيسية لاختراع ما فهمت أنها هي تركيبته المادية، مثل سن الدولاب، أو وجه الساعة، فإن نسخ اختراع ما من الناحية الاقتصادية هو أقل فائدة للمقلد من ناسخ الكتاب. فإن هذه الفروقات الاقتصادية والعملية عنت أن ثمة حاجة لمدة أطول من الحماية يتوجب منحها للكتب أكثر من موضوع الحماية للآليات. وقد تعزز ذلك بواقع أنه بما أن نسخ عمل فكري كان عملية ميكانيكية لا تستدعي الناقل أن يفهم العمل الفكري ذاته، فقد قيل بأن ذلك من الناحيتين الأدبية والمعنوية نوع من الاعتداء الأكثر عدوانية من السرقة التي تتعلق بتقليد الاختراع، والتي تحتاج على الأقل أن يكون الناقل مدركاً للاختراع وأن يعاود تجربة العملية الإبداعية التي عاها المخترع⁽²⁴⁾.

كان واضحاً أنه خلال الجدل حول الملكية الفكرية، فإن كمية العمل الذهني الذي تضمنته كتاباتهم التوضيحية، لعبت دوراً هاماً في التمييز بين الأنماط المختلفة من الحماية الموفرة عندئذ. بينما كان هذا الأسلوب من

(24) وقد قيل أيضاً، بأن مقلد ماكينه ما أنتج فقط، شبيه لها، بينما ناسخ كتاب أنتج شيئاً مطابقاً. وكما قال (Blackstone) الأسلوب والعاطفة هما ضروريان للكتابة الأدبية. وهي وحدها تشكل شخصيتها. إن الورق والحبر هما شيء عارض، الذي يقوم بدور الوسيط، لإيصال هذا الأسلوب والمشاعر إلى مسافة، أن كل نسخة من ذلك العمل، سواء كانت عشر نسخ أو عشرة آلاف، إذا كانت تبدي نفس الأسلوب والمشاعر، تعتبر هي نفس العمل بذاته، الذي أنتج من قبل عمل المؤلف واختراعه. ولكن نسخة عن محرك ميكانيكي، في أحسن الأحوال، هو شبيه لآخر، والشبه لا يمكن أن يكون الشيء ذاته. يتوجب أن يكون مؤلفاً من عدة مواد وقد يكون أفضل أو أقل جودة. ثمة فرق يوجد... عندئذ في طبيعة الأشياء عند المقارنة، وهنالك تمييز أيضاً ناشئ عن رضا الجمهور. إن الاختراعات الميكانيكية تعتمد على تحسين الفنون والصناعة التي تستخدم مجموعة من الناس، لذلك فهي تميل إلى أن تكون رخيصة وكثيرة.

التبرير قد يبدو غريباً اليوم، فإن استعمال الجهد الفكري كأسلوب للتنظيم لم يكن محددًا بهذه الفترة فحسب لأنها استمرت خلال بقية القرن الثامن عشر وإلى قسم كبير من القرن التاسع عشر. مثلاً، كأن واقع كمية العمل الفكري المتضمن في البراءات، الذي قيل بأنه أقل من العمل الفكري المتضمن في كتاب ما أو صنع ساعة ما، قد استعمل سنة 1840 للتمييز بين قانون التصميم عن قانون (البراءات) وحقوق النشر. سيما وأن، الجدل دار حول أن التصاميم، المحصورة خلال الوظيفة التي يؤديها الشيء. والسوق المخصص له⁽²⁵⁾، يجب اعتباره نمطاً غير كامل من الملكية. وكما قال Louis Lucas في شهادته أمام Select Committee on Designs «لا يمكنني... اعتبار تصميم الطباعة على القماش، مشابهة بالقياس إلى دعوى مؤلف كتاب ما، أو بأي عمل علمي، أو عمل فني، فإن ذلك إلى حد بعيد يعتبر من طبيعة تافهة. فالاستحقاق ليس في (الشخص الذي يطبع) إنما الاستحقاق يتركز في أولئك الألوفا من الرجال الذين يكسبون خبزهم اليومي من خلال قيامهم بالتصاميم⁽²⁶⁾. ثمة شاهد آخر

(25) جميع الأعمال كانت إلى حد ما مقيدة بعوامل خارجية. فالدرجة التي كان فيها الإبداع مقيداً يختلف استناداً إلى العمل المطلوب. كان ثمة اتفاق عام بأن عمل الفنانين والمؤلفين يخضع لقليل من التقييد. بالمقارنة فإن المصممين والمخترعين كانوا مقيدين بالمتطلبات العمالية، وبطلب السوق وبالقوانين الطبيعية، عند تصميم قارورة نبيذ، مثلاً، كان الجدل يدور حول إبقاء مركز الثقل منخفضاً وأسفل القارورة واسعاً، لإعطائها الاستقرار، وارتفاع معين على أي حال، أمر لا يستغنى عنه لمظهر القارورة. مسكة اليد وإمكانية التعبئة والسكب، والتنظيف والإيقاف، تؤثر على عنق القارورة، والتصميم بالإضافة إلى إقامة جميع الملاحظات يجب أن يكون عملياً في ما يتعلق بالمادة التي تأخذ شكلها الأول عن طريق النفخ ضمن قالب وسطحها بواسطة مَبْرَد.

T. Turner, Remarks on the Amendment of the Law of Patents (1851, 2 - 3)

انظر كذلك: C. O'Brien, The British Manufacturers' Companion (1795).

بينما كان الجدل يدور بأن الفنانين والمؤلفين يعملون في ظل قيود أقل عن المصممين والمخترعين، فإن هذا القول لا يصمد أمام التدقيق، فمن الواضح أن تلك التصريحات لا تصمد أمام أي نوع من التفكير، وواضح من النص أن في ذلك الوقت كونت تلك الأفكار الأساس للتمييز بين حقوق النشر والتصميم والبراءات.

L. Lucas, 1840 Select Committee on Designs 351 (Q. 6018).

يفكر (بالأرقام) رقمياً، وضع مساهمة المصممين بنسبة 1/352 من أي مادة مصنّعة⁽²⁷⁾. وبذلك يوضع التصميم في درجة أدنى في السُّلم كثيراً عن الاختراع⁽²⁸⁾. هذا لم يساعد في تمييز قانون التصميم فحسب عن قانون البراءات وقانون حقوق النشر، بل مهدت الأسس لقانون التصميم الذي ما زال يقرأ عنه كثير في يومنا الحاضر⁽²⁹⁾.

جودة العمل الفكري

بينما أسلوب تنظيم تصنيفات الملكية الأدبية وفق كمية العمل الفكري المتضمن فيها بين الأغراض المتسلسلة وفق أهميتها، استعملت بشكل يكاد يكون حصراً كطريقة في شرح شكل القانون ما يقارب القرن، فقد جرت

(27) كما نقل (T. Turner) في كتاب (1851). Remarks of the Amendment of The Law of Patent. 10.

الكلام عن دور التصميم في ما يتعلق بمادة الفساتين قال (Tennent) بأن القماش أغلى كثيراً وأكثر ضيائناً، والاستعمالات التطبيقية له، أكثر ديمومة وغير متغيرة 61 (184) E. Tennent Hansard col. 672.

(28) عملية التمييز بين البراءات، وحقوق النشر والتصميم، بالنسبة للعمل الفكري المتضمنة في أمثلة قياسية لكل صنف تأسست على صورة حول كيفية إنتاج الكتب، والنماذج، والآليات. وبالأخص، وهام في هذا السياق، كان تعقيد عملية الإنتاج والجهد النسبي للمبدع مقارنة بالمنتجين في هذه العملية. مثلاً أحد الأسباب التي اعتبر فيها النسيج يتضمن جزءاً قليلاً من العمل الفكري كان يعود إلى أن التصميم كان يعتبر عنصراً واحداً في عملية إنتاج مَصْنَعِي معقّد. بالمقارنة، فإن الكتب كانت تعتبر أنها مؤلفة بشكل رئيسي من العمل الفكري لأن التمثيل النمطي للتأليف، كان أحد الجهود الفردية. وكما قال (Turner) بينما في الفنون الأعلى (كما في الرسم أو النحت). كل فرد يعمل بنفسه، في تصاميم القماش، في مصنع واحد، فبمبيض القماش والطباع، والمنشّف والذي يحفر التصاميم (الزئكوغراف) والمصمم ومركب الألوان، وقد يصلون أحياناً إلى ألف شخص، يتابعون مهنتهم تحت سقف واحد. T. Turner, Remarks on the Amendment of The Law of Patents (1851), 7..

(29) إن توحيد وجمع طبيعة الشيء المعني بالحماية، ساعد أيضاً في تمييز التصاميم عن البراءات وحقوق النشر، إن المكان الأدنى بشكل متزايد للصورة عن التصميم جرى عكسها بالقول بأن التصاميم تحتل مكاناً هامشياً، هذا لأنها تخص ميدان، حقوق النشر، ولكن خلف ميدان حقوق النشر، مباشرة تداخل، مثلها، مع بعض من الأشياء المصنّعة.

التغييرات فيما بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي جعلت من أساليب التنظيم هذه، ظاهرة بشكل واضح. وبتعبير أكثر تحديداً، فقد أصبح واضحاً خلال مجرى خلافات 1860، ما إذا كان يتوجب إلغاء نظام البراءات، حين أخذت التغييرات طريقها في مفهوم (البراءات) مما أثر في الطريقة التي ميز بموجبها بين تصنيفات قانون الملكية الأدبية.

إن الخلافات حول البراءات في سنة 1860 والتي تطورت بسبب النفوذ المتزايد للاقتصاديين السياسيين⁽³⁰⁾. قادهم Robert Macfie (عضو البرلمان عن Leith ومكرّر السكر في ليثربول وسكوتلاندا)، ركزت على مسألة ما إذا كان يتوجب إلغاء نظام (البراءات)⁽³¹⁾ - رداً على نداءات لإلغاء نظام البراءات، أجاب مؤيدو نظام البراءات، أنه إذا ألغينا نظام البراءات، لا يوجد عندئذ ثمة سبب في عدم إلغاء نظام حقوق النشر كذلك، (مع معرفتهم أن هذا الخيار غير ممكن)⁽³²⁾، فإن مهمة أولئك المجادلين بإلغاء نظام البراءات. أصبحت بذلك إحدى المؤسسات للتمييز الحقيقي بين البراءات وحقوق النشر. وهو إعادة للمهمة التي نشأت في الجدل الذي دار حول الملكية الفكرية⁽³³⁾.

بينما غطى الجدل نطاقاً من المواضيع، الغالبية طرحت السؤال عن الكيفية التي يجب أن يصنف بها الاختراع. فمن جهة، أولئك الذين دعموا

(30) بينما أشخاص مثل آدم سميث، دافيد ريكاردو، وجريمي بنتام وجون ستوارت ميل، قد دعموا البراءات، في منتصف القرن اقتصاديون مثل أستاذ في أكسفورد J. Rogers أبدى معارضة النظام. M. Coulter, Property in Ideas (1991) 73.

(31) On the 'patent controversy' which began in the late 1850s and continued through to the 1860s and 1870s see *ibid.*; F. Machlup and E. Penrose, 'The Patent Controversy in the Nineteenth Century' (1950) 10 *Journal of Economic History* 1; V. Batzel, 'Legal Monopoly in Liberal England: The Patent Controversy in the Mid-Nineteenth Century' (1980) 22 *Business History* 189; D. Van Zyl Smit, 'The Social Creation of a Legal Reality' (1980), ch. 6.

(32) See J. Rogers, 'On the Rationale and Working of the Patent Laws' (1863) 26 (2) *Journal of the Statistics Society* 135 - 8.

(33) See W. Spence, *The Public Policy of a Patent Law* (1869).

البراءات، تفهموا فن الاختراع، كوجه آخر من وجوه الملكية الأدبية، وبأنها عملية خلاقة. (مبدعة). مع استمرارهم في تعزيز صورة الاختراع التي جرت خلال القرن الثامن عشر، فإن أولئك المناصرين لطالبي البراءات جادلوا بأن الاختراع كان فعالية مبدعة بنفس القدر الذي يبذل في التأليف أو التصميم. وبأن Watt يمكن أن يقال بأنه أبدع محرك البخاري، بنفس الشعور الذي من الممكن أن يقال فيه بأن Milton أبدع «الجنة المفقودة» Paradise lost⁽³⁴⁾. فإن تفرد الاختراع قد تأكد أنه رغم أن المخترع استند إلى أفكار موجودة، ولكنه عمل على تطوير هذه النظريات المجردة إلى شيء عملي، فقد أعطى لتلك الأفكار تعبيراً منفرداً، حيث لا يوجد مخترع غيره، حتى لو أراد تطبيق نفس الأفكار، يمكنه عمل شيء مماثل، وبذلك أصبح مؤيدو (البراءات) قادرين على الجدل بأن بما أن البراءات إنما تمنح للإبداعات (الجديدة) وللأشياء التي لم توجد قبلاً⁽³⁵⁾، فإن المخترعين لم يوصموا بالاحتكار لأنهم لم يؤخذوا شيء من العامة (الشعب). وعلى ذلك فهم يستحقون المساندة القانونية والسياسية المستمرة.

بالمقابل فإن أولئك الذين فضلوا إلغاء نظام (البراءات) جادلوا بأن الاختراع يفهم بشكل أفضل بكونه اكتشافاً أكثر مما هو إبداع. بينما كانت الجماعة التي تعمل ضد البراءات تعتقد أن منتج الملكية الفكرية والفنية (وبدرجة أقل التصميمات التذوقية وغير التذوقية) يسمون عن حق مبدعين، فكذلك نفس الشيء يمكن قوله عن المخترعين. وباستعمال أسلوب لغة أقرب إلى ما هو مستعمل اليوم، فقد جرى الجدل أن «الإبداع في الأدب، أو الابتكارات الأدبية والفنية. هو فكر الرجل... هو الفرد بنفسه، هي الروح، النفس،

(34) T. Webster, On Property in Designs (1853), 32, note f; T. Turner, Remarks on the Amendment of the Law of Patents (1851) and Counsel to Inventors of Improvements in the Useful Arts (London: Elsworth, 1850).

(35) تأكد أحد المطالب عن طريق أن البراءات تمنح فقط للاختراعات المبتكرة.

شخصية الرجل الذي ابتكرها. بينما القضية في ما يسمى اختراعاً، في الشؤون الصناعية، هو المنتج، عندما يستكمل، فإن المنتج لا يمثل المخترع، هو على الأكثر تجلُّ مادي لشيء هو حلٌّ فقط لمسألة أظهرت نفسها للجميع⁽³⁶⁾. Hindmarch لخص هذا الجدل عندما قال، «إن المخترع بالواقع، لا يبدع ولكن يخترع فقط، أو يكتشف شيئاً كان له وجود سابق. رغم كونه غير معروف للعالم، في الطريقة ذاتها بالتمام، كالأشخاص الذين يقومون باكتشافات جغرافية أو فلكية»⁽³⁷⁾، وأن المخترع، لا يبدع ذلك الفن، أكثر من Sir Isaac Newton الذي كتب قانون الجاذبية، الذي اكتشفه⁽³⁸⁾. كان عن طريق القول بأن المخترعات تكتشف بدلاً من القول بأنها تُبدع، فإن مطالبتي الإلغاء تمكنوا من الجدل ضد البراءات على أساس أنها لا تقدم شيئاً جديداً، وكان ينظر إليها في أحسن الأحوال كاحتكارات غير مبررة أدت إلى التضيق على الجمهور. وفي نفس الزمن، على أي حال، كان باستطاعتهم دعم حقوق النشر، لأنها كانت تمنح لإبداعات متفردة وجديدة، دون الحصول على شيء من الشعب⁽³⁹⁾.

(36) 'Lters Patent' (27 Oct. 1871) of Journal of the Society of Arts 847.

(37) W. Hindmarch, A Treatise on the Law Relating to Patent Privileges (1846), 228.

(38) W. Hindmarch, Observations on the Defects of Patents Laws of this Country: with Suggestions for the Reform of them (London: W. Benning and Co. 1851), 23.

إن عمل المخيّلة سواء في الأدب أو الفنون الجميلة، كالقسيده، أو قطعة الموسيقى، أو رسم زيتي، أو قطعة نحت، تُبدع بالفعل من مؤلفها، وهو يعطي للعالم شيئاً لا يمكن إنتاجه من قبل أي عقل آخر. أما ذلك الذي يخترع فناً صناعياً عملياً جديد، رغم أن الفن قد يكون أكبر فائدة من أي عمل متخيّل، ولكن نجد أنه كان له وجود سابقاً، تماماً كما يكتشف المسافرون بلاداً أو أماكن جديدة: ibid.

انظر كذلك: J. Rogers, On the Rationale and Working of the Patent Laws (1863) 125.

(39) إن حقوق النشر الأدبية والفنية لها في ميدانها المرئي، الملموس، المخصص فقط للنظر، أو السماع أو التفكير بها. وليست أشغال للعمل بها أو استخدامها ولا أشياء استهلاكية، ولا أساليب جديدة لصنع شيء ما، مثل موضوع حقوق البراءة. ليس من ثمة اعتبار لعملية ما، أو تشغيل، أو تطبيق، لذلك، وخلافاً لحقوق البراءات، لا تتداخل بالمصنّعين، والحرفيين، أو عمال المناجم، أو المزارعين أو الشاحنين البحريين. إن نطاقها يقع في المنتج النهائي =

بمعارضة الفكرة، التي كافحت من أجلها مجموعة مؤيدي البراءات، بأن الاختراعات كانت التعبير المتفرد لمبدعيها، فالخبرة العملية - كما جرى الجدل - أثبتت أنه بينما كانت الأعمال الأدبية والفنية التعبير المنفرد لمبدعيها، فإن الاختراعات المماثلة كانت تصنع بشكل مستقل من قبل أشخاص متعددين⁽⁴⁰⁾ وكما جادل Macfie «كان السباق على الدوام متقارباً بين رجال العلوم والاكتشافات في الفنون والعلوم الفيزيائية، ولا عجب، لكل تلك الاكتشافات أن تستند الواحدة إلى الأخرى، كخطوات طبيعية لتتقدم قوى يمكن متابعتها، وفي كل نطاق جديد يمكننا أن نخصصه ونطبقه حالما يدركه إحساسنا: بينما تأثير العقل في الحالة الأخرى يتعلق فقط في العقل، ولا يمكن لأي إنسان أن يتابع عمله⁽⁴¹⁾. كما أن الأعمال الفكرية والفنية اعتبرت التعبير المتفرد لمبدعيها مما عنى لو أن شكسبير لم يكتب الملك «لير» أو ريتشاردسون لم يكتب Clarissa فإن تلك الأعمال لم تكن لترى نور النهار⁽⁴²⁾. على أي حال باعتبار أن الاكتشافات العلمية كانت موجودة في الأصل وابتدأت اكتشافها، لو أن Watt لم يخترع محركه التجاري، كان لا بد أن شخصاً آخر سيفعل ذلك⁽⁴³⁾.

= لها والأعمال الفنية في حالتها النهائية الكاملة هي أغراض أبدية (مستمرة) وغير خاطئة:

R. Macfie, The Patent Questions (1863) - 821 - 2.

(40) إن إمكانية الاختراع المتزامن أقرت في القضية التي نظرت في وقت مبكر من القرن مثلاً انظر: Ex Parte Dyer (1812) 1 HPC 555. Forsyth v Riviere (1819) IHPC 785.

(41) 'The Copyright Question' (1841 - 2), 49 Quarterly Review 206 - 7.

(42) W. Hindmarch, Observations on the Defects of the Patents Laws (1851), 23.

(43) Sergeant Tal found (25 April 1838) 42 Hansard Col. 565.

جادل (Carpmael) بأنه ثمة تمييز واضح بين اكتشاف أحد القوانين الطبيعية واستعماله في غاية جديدة ومفيدة. بقوله هذا، سبب ظهور أسلوب المناقشة التي عممت بواسطة (Locke) أن كل رجل هو مالك لثمار عمله، وأنه إلى أي مدى قد أثر على قيم إضافية لأي شيء يعمل يديه إلى الدرجة، على الأقل، يمكن القول بأنه يمكن اعتباره مالكاً لذلك الشيء. W. Carpmal, The Law of Patents for Inventions: Part III' (1835) Reportey of Patent Inventions, (248).

بينما كانت محاولات إلغاء نظام البراءات تجري ولم تؤد إلى أي نتيجة في النهاية، فقد ساعدت في تغيير الوجه القانوني للاختراع. سيما في منتصف القرن التاسع عشر، فقد تغيرت النظرة إلى الاختراع من حيث كونه الإبداع المتفرد للفرد إلى الاكتشاف الذي يمكن نبشه من قبل أي عدد من المخترعين⁽⁴⁴⁾. فالواقع أن النظرة الحقوقية للاختراع التي أعيد صياغتها كنوع من الاكتشاف، بدلاً عن الإبداع المتفرد للفرد، أدت إلى عدد من النتائج الهامة لقانون الملكية الأدبية، وفي أهمية خاصة، لم يعد ممكناً استعمال «كمية العمل الفكري» المتضمن في شيء ما كأساس من خلاله تمييز الأشكال المختلفة لقانون الملكية الأدبية. ومن المهم، ملاحظة أن هذه التغييرات لم تجعل فقط كمية العمل الفكري المتضمن في الأشياء، موضوعاً زائداً يمكن الاستغناء عنه، كطريقة في ترتيب التصنيفات، بل هي أيضاً وفّرت الأسس لاستبدالها. وبكلام أكثر دقة فإن التمييز بين الصورة غير المبدعة للاختراع التي سيطرت على القانون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والاعتقاد بالمحاولات الإبداعية لحقوق النشر والتصميم، اعتبرت أساساً جديداً جرى خلاله التمييز في تصنيفات قانون الملكية الأدبية. وكما سنرى، بينما كانت الملكية تُستعمل كأساس في توضيح الشكل الذي اتخذته التصنيفات القانونية، وبشكل متناقض، كان ثمة نقلة بعيداً عن الفحوصات الكمية للملكية المعنوية نحو فحوصات تأخذ بالاعتبار النوعية. فضلاً عن ذلك، بينما كان النص التوضيحي السابق يميل إلى العمل في نطاق عام جداً، فإن التركيز، كما جرى، على طبيعة الملكية المحمية، والنماذج

(44) من الجدير بالملاحظة، في هذا السياق تعليقات كوهلر «Kohler» أن رجال العلم لا يدعون، هم بكل بساطة يكشفون وقائع الطبيعة. فإن العالم يمكن أن يقودنا إلى «أرض مجهولة» وبفعله هذا لا يغدو مؤلفاً: J. Kohler, *Autorrecht, eine Zivilistische Abhandlung* (1880). Quoted in P. Bernt Hugenholtz, *Protection of Compilations of Facts in Germany and the Netherlands* in (eds) E. Dommering and P. Hungenholtz, *Protecting Works of Facts:*

الجديدة للمؤسسات كشفت عن نفسها في حالات أكثر تحديداً. تلك كانت الكيفية التي من خلالها جرى تعريف الملكية المعنوية، وطبيعة الانتهاكات ونطاق الملكية المحمية.

وكما شاهدنا سابقاً، في قانون الملكية الأدبية لما قبل الحداثة حيث افترض أنه بما أن القانون حمى العمل الخلاق (الفكري) فقط، فقد افترض أن الموضوع المحمي بأنه متفرد على الدوام (وبذلك يمكن تعريفه). ومع فكرة النظرة الجديدة للاختراع بأنه اكتشاف غير إبداعي، فإن الحجة أنه كان ممكناً تعيين نطاق الملكية المعنوية عن الاختراع ذاته، أهملت؛ باعتبار أن الاختراعات هي عبارة عن نبش أفكار موجودة مسبقاً وقد قيل بأنها لا تتضمن جهداً إبداعياً أو مساهمة من قبل المخترع. باعتبار أن المخترعين لم يقوموا بأية مساهمة للشكل النهائي الذي اتخذه الاختراع، فقد أصبح لا يمكن القول بأن المخترع ترك أثره على اختراعه في نفس الشكل الذي يمكن أن يقال عن عمل المؤلف في كتبه. وأكثر تحديداً، من واقع أن المخترعين أخفقوا في ترك أسلوبهم أو تعبيرهم على اختراعاتهم أو المساهمة في أي عمل فكري في الاختراع، مما يعني أنه لا يمكن تحديد سواء المخترع (من خلال علاماته) أو من خلال نطاق الاختراع (كالعلامة المتفردة التي تبقى على الدوام في الأشياء المعنوية) عن الشيء الذي تَصَمُّهُ الشيء المعنوي. تلك المسائل تعززت نتيجة الطبيعة المتفردة والشخصية للأعمال الأدبية والفنية غير أنها يمكن تعيينها بذاتها وتمييزها، والشيء نفسه لا ينطبق على الاختراعات التي حصلت على شهادات براءة⁽⁴⁵⁾. باعتبار أن تلك الأشياء التي تعود إلى ميدان حقوق البراءة، قيل عنها بأنها من خلال طبيعتها يمكن اكتشافها بشكل مستقل أو إعادتها إلى أصولها

(45) W. Hindmarch, Observations on the Defects of the Patents Laws (1851), 26. 'A painter needs no registration, his work is inimitable': T. Turner, Remarks on the Amendment of the Law of Patents (1851), 60.

الأساسية، عن طريق عدد من الأشخاص⁽⁴⁶⁾. كان غالباً من العسير جداً التمييز بين مختلف الاختراعات، بالإضافة إلى أنه كان كذلك من العسير تعيين طبيعة الملكية المعنوية⁽⁴⁷⁾.

رداً على الاعتقاد المتنامي أنه كان من العسير تعيين الملكية المعنوية في الاختراع ذاته، فقد جاء قانون البراءات مستنداً على أساليب أخرى في التعريف وإلى حد كبير يستند إلى عملية التسجيل. وكما قال Hindmarch في حال الرغبة بتعريف الاختراعات، يجب تحديدها بمواصفات مكتوبة⁽⁴⁸⁾. بينما كانت اللغة المستعملة في وصف «مواصفات» البراءة، التي كانت تعتبر مُكثِّفَةً «لروح الإنسان» وبذلك نُصيِّرُها قابلة للحوالة⁽⁴⁹⁾. كانت مماثلة لتلك المستعملة في حقوق النشر، وبما أن الأساليب المختلفة من التعريف التي كانت تستعمل، وقرت نقطة هامة في التمييز بين صنفين اثنين من القانون.

إن الفرق بين البراءات وحقوق النشر التي أوجدتها الأساليب المختلفة من التعريفات ازدادت بسبب حتى لو أن القانون اختار أسلوب التسجيل كوسيلة للتعريف بحقوق النشر، فقد قيل إنه جرى استثناء ذلك عن طريق طبيعة العمل

(46) هكذا بالفعل، هي كقواعد، اكتشفت بالفعل أو اخترعت من قبل عدة أشخاص، وهذا بشكل متزامن على الغالب، هي خلاف ذلك، مع الأشياء التي تخص ميدان حقوق النشر - والمجموعات الأدبية والفنية، الكتب والصور، والتأليفات الموسيقية، والتي تتعلق بأي درجة من التشابك. مثل، دون انقطاع في الزمن، لم تنتج حتى من قبل شخص آخر إلا في حالة النسخ.

R. Macfie, The Patent Question (1863), 821.

انظر كذلك: See Also Sir W. Armstrong, 1864, Report on Letters Patent for Inventions : 69.

W. Hindmarch, Observations on the Defects of the Patents Laws (1851), 26. (47)

Ibid. (48)

في مواصفات الاختراعات الميكانيكية، فإن روح الرجل تكثف وتجعل قابلة للإحالة، حتى إذا فهمت هذه المواصفات من قبل أي كان، فإنه يقف عندئذ في هذه اللحظة على الاختراع، كشيء له استعمال عملي، بالضبط بنفس العلاقة بالنسبة للمخترع The Copyright Question (1841 - 2) 206 - 7.

المشمول بالحماية. بينما كان من الممكن تعريف الملكية المعنوية المتضمنة في آلة ما كتابة، فقد قيل بأنه كان من غير الممكن احتواء روح الأعمال الأدبية والفنية: من باستطاعته إعطاء مواصفات لصنع «جهنم»؟ في حال تعهد أي شخص القيام بذلك، لن يكون دانتى Dente ولكن Dennis⁽⁵⁰⁾.

بسبب القول إن الاختراعات اكتشفت بينما الموضوع المعني لحقوق النشر (والتصاميم) كان الإبداع، كان لهذا القول الأثر في تقرير الانتهاكات. وكما قال Palmer سنة 1871 لـ Select Committee on Letters Patent، أن مبدأ الانتهاك... محدود وفق طبيعة العمل⁽⁵¹⁾. ما كان Palmer يشير إليه هنا، كان الطبيعة المتفردة للأعمال الأدبية والفنية: إذا كان عملاقان متماثلين، يتوجب أن يكون النقل قد جرى بين واحد وآخر. حين يصادف أن كاتبين أو أكثر معاصرين كتبوا أفكاراً وتعبيرات مماثلة، ويمكنهما كذلك الوصول إلى مفهوم أساسي متماثل، لكنهما لا يمكنهما دون أن ينقل أحدهما عن الآخر، إنتاج كتب متماثلة⁽⁵²⁾.

(50) (ibid) يفترض بأنه (John Denis) (1734 - 1657) الشاعر والناقد، وربما الشهير بسبب الإشارة إليه من قبل Swift، وThooald، والبابا، ووصف بأنه «الشاعر الرهيب».

(51) R. Palmer, 1871 Report from the Select Committee on Letters Patent 1871, 690.

(52) The Law of Patents (April 1865) Edinburgh Review 588.

كتاب ما هو الإبداع البسيط للفرد، وهو شيء متفرد لا يمكن لأي فكرين أن يصلا إليه بالتمام بنفس الطريقة وعلى ذلك، فهو بالضرورة إبداع، وليس فقط تمييز بطبيعته في هذا الصدد ولكن أيضاً يتميز بالنتيجة. لا تواجه أية صعوبة في تعريف الشيء وكما أنك لا تعمل، عن طريق حماية كتاب أي مؤلف، أو تضع قيوداً أو حدوداً على الاستعمال العملي للمعرفة مهما تكن والتي كانت لدى الرجال الآخرين في السابق، أو توقف تدخل في تقدمها من خطوة من المعرفة إلى الأخرى ومن الأكيد أنه لا يمكن لأي عقلين في العالم أن ينتجا نفس الكتاب، وبالنتيجة فإن مبدأ الانتهاك في هذه القضايا محدود وفقاً لطبيعة العمل. إلا في حال كان واضحاً أن رجلاً ما استعمل المقص على قاموسي (معجمي)، أو مهما يكن، واستنتج منه كلية، فهو لا يعتبر منتهكاً،... ولكن الاختراعات هي اكتشافات لشيء وهو ليس إبداعاً لعقل المكتشف. هي نتيجة لمتابعة المعرفة العامة، لهدف تسعى قوانين الطبيعة بشكل متزامن توجيه عدد من العقول، حيث النتيجة كلية تعتمد، =

ربما ما يمكن أن يكون أكثر إثارة، ما قيل بأنه، بما أن الأعمال الأدبية والفنية تنبع دائماً من أفراد خاصين، بذلك، لا يوجد احتمال أن يقوم شخصان بشكل منفرد في إبداع المنتج ذاته، وفي حال كون العاملين متماثلين لا بد أن أحد الشخصين، بشكل خسيس، نسخ عمل الآخر⁽⁵³⁾.

الطريقة التي تنتهك فيها حقوق النشر، تختلف كثيراً عن الطريقة التي جرى فيها مفهوم انتهاك حقوق النشر. ويعود سبب هذا الاختلاف إلى أن طبيعة الشيء المعني الذي شملته حماية البراءات، الذي اعتقد بأنها تختلف عن ما هو محمي بموجب حقوق النشر، أملى نطاق المصلحة في الملكية (وحدّد الطريقة التي من خلالها تنتهك البراءات). وخلافاً للحال في حقوق النشر، في حال أن عمليين كانا متماثلين، فإن القانون قد يكون متأكداً أن أحدهما قد نسخ، فإن الطبيعة غير الموحّدة للاختراع الحاصل على براءة، عنى، أنه كان عسيراً تقرير ما إذا كان اختراعاً ما قد نسخ. كما عنى كذلك، أنه بالمقارنة بنسخ عمل ما محمي بحقوق النشر، فإن البراءة يمكن انتهاك حقوقها دون قصد أو انتباه⁽⁵⁴⁾.

= ليس على التركيبات الفعلية، ومزج بين أفكار الفرد، ولكن على تلك الملكية الأدبية للعالم أجمع.

R. Palmer, 1871, Report from the Select Committee on Letters Patent 690.

R. Macfie, 'The Patent Question' (1863), 821.

(53)

هذه الأرضية للمعالجات المختلفة متصلة ببعضها البعض؛ وبالأخص في التأليفات الأدبية أو الفنية لشخص ما هي قابلة للتمييز بالتمام من تلك لأي شخص آخر. لذلك فإن ميزة حقوق النشر مقررة بالثقة التامة بأن الضمان هو المصدر الحق والوحيد أو المُنتج أو المبدع الأول. ولا يمكن لرجل آخر أن يتقدّم، بعد أن توفّرت ميزة حقوق النشر، إلى مؤلف أو فنان، يدعي بأن القصيدة أو الصورة قام هو كذلك بتأليفها... فحقوق البراءات، بالعكس، يمكن انتهاكها عندما لا تكون بتلك الدقة، ولا يوجد نسخاً بتاتاً، ولكن الأصل التام. بغض النظر عن الشكل، فإنه يمنع احتواء واستعمال الأفكار، حتى الأفكار الخاصة بالفرد ذاته... فالانتهاكات، بذلك، هي بالضرورة تعرض وتضع الغايات، بينما انتهاك حقوق البراءة، هو غالباً مشكوك به، حتى عندما يكون الموضوع أو النتيجة ممكن عرضها، وعندما يوافق كل الأطراف على وقائع القضية، وفي حال كونها مسألة إجراءات، تبقى انتهاكاتها مخفية بعد اللحظات التي تمر سريعاً، والتي من خلالها يدعى بأنها حدثت. بالإضافة، كما =

(54)

فإن النتيجة النهائية لذلك كانت أن حقوق الملكية إذا منحت في الآليات، فإن طبيعة الاختراع تعني أن حق الملكية هذه لا بد أن يكون حقاً مطلقاً. كما في انتهاكات حقوق النشر، حيث إن طبيعة الشيء المعني تعني أنه في حال تماثل عمليين، لا بد أن يكون ثمة عملية نسخ، كذلك في البراءات: فإن طبيعة الاختراع تعني أنه في حال منح حقوق الملكية به، لا بد عندئذ من أن تكون «احتكارية». وبذلك، فإن التمييز بين حقوق النشر والبراءات، كان عن طريق، الأسلوب الذي يمكن أن يتم فيه الانتهاك، حيث إن انتهاك حقوق النشر كان محصوراً «بالنسخ» أو «النقل» بينما البراءات امتدت لتشمل الإبداعات المنفردة «المستقلة عن بعضها»⁽⁵⁵⁾.

ثمة اختلاف آخر هام بين البراءات وحقوق النشر التي نشأت عن أن البراءات اعتبرت كإكتشافات أكثر منها كإبداعات متعلق بالطريقة التي من خلالها تم مفهوم نطاق الملكية. وكما شاهدنا سابقاً، أن الملكية في العمل الفكري، التي تتضمن الملكية الفكرية والبراءات، كانت تمنح فقط للطريقة التي من خلالها يعبر المبدعين عن أنفسهم، أدت إلى حصر نطاق الملكية. إن ذلك يعود إلى تحديد حقوق الملكية بالتعبير المتفرد لمبدعها، لم يضع القانون قيوداً على أو يحدد الاستعمال العملي للمعرفة العامة، وجميع ما حصره، كما كانت الحجة تقول، الاستعمال غير المصرح به لعمل المبدع المتفرد، ومع إعادة تصوير

= قبل سابقاً، قد تكون انتهاكات حقوق البراءات، وليس نادراً، ترتكب بغير وعي ودون إدراك.

R. Macfie, The Patent Question (1863), 821 - 2.

(55) إن المؤلف باختصار لا يحتكر شيء خلاف ما خصص له بالشكل الذي قدّمه المؤلف، والذي لا يمكن لأي فكر آخر إنتاجه بالتماثل الدقيق. إن طالب البراءة على العكس من ذلك، يحصل على احتكار شيء، بدرجة احتمال كبيرة، أن غيره قد أنتج ذلك الشيء قبله، أو تقريباً في نفس الزمن. بوجود قوانين الطبيعة نفسها للتعامل معها، وذات المعلومات من الكتب والاكتشافات العلمية، باستعمال نفس المواد والأدوات ذاتها، محاط بنفس الوقائع والقياس، وتلبية الطلب نفسه، لا يمكن أن تكون خلاف ذلك إلا أن أشخاصاً عديدين يتوجب أن يقوموا بنفس الاختراعات والتحسينات. The Law of Patents (1865), 588.

الاختراع كإبداع، كما كان سابقاً، كان لا بد من تغيير الحال. ولما اعتبر الاختراع الآن كإبداع للأفكار السابقة الوجود، فأى حقوق ملكية تمنح تستثني بالضرورة الغير من استعماله في النطاق العام. والنتيجة القصوى لهذا. كما قال Macfie أنه يوجد تمييز واسع وواضح بين حقوق النشر وحقوق البراءات، أي أنه لمنح امتياز حصري لمؤلف لم يتدخل بتأليف أي شخص آخر، بينما منح تلك الحقوق لمخترع ما تتنازع بشكل مستمر مع ما يقوم به الغير وما قاموا به⁽⁵⁶⁾، ولاستعمال الصيغة المستعملة الآن في قانون الملكية الأدبية، نقول إنه بينما تمنح حقوق النشر عن التعابير وليس للأفكار، فإن البراءات حصرت استعمالاً يمكن صنعه بالأفكار (وليس هناك إمكانية لأي تعابير علمية)؛ وبالتالي، فإن هذه التغييرات أثرت على الطريقة التي برزت بموجبها البراءات. وبدلاً من الحجج التي استندت على الإبداع أو إنتاج العمل كأساس لمنع الاحتكار بموجب براءة، فقد زاد الاستناد إلى فكرة أن البراءة هي عقد بين المخترع والدولة. وأكثر تحديداً، فقد قيل، إن الأفكار التي وفرها المخترعون، التي ضمنت منح تلك الحقوق الحصرية، نشأت من واقع أن المخترعين كانوا أول من أوصل إلى علم الجمهور المعرفة عن الفن الذي اكتشف بواسطتهم⁽⁵⁷⁾.

R. Macfie, quoted in 'Miscellaneous' (1865) TMAPSS 261.

(56)

(57) ليس سوى الفنانين المُخْتَلِعِينَ هم المبدعون الحقيقيون فإن طالب البراءة كوفئ لنشر المعرفة الفنية التي اكتشفها إلى الجمهور.

W. Hindmarch, Observations on the Defects of the Patents Laws. 1851, 23.

ونتيجة لهذه التغييرات فقد اعتبرت البراءات (مرة أخرى) كنوع من تشريعات الدولة. مثلاً، كما قال Macfie، الشيء المادي، يمكن رؤيته، ولمسه وتحديد موضعه، وتعريفه، فردي، ومتفرد. هو يراه، ويشاهده، ويمكن الدفاع عنه. هو بالمطلق تحت سيطرته، ولا يمكن الخطأ به من قبل أي كان بأنه يعتبر خاصته. بالضرورة، ذلك يعني، مستقلاً عن القانون والسلطة، فمالك المزرعة يمكنه، بواسطة تسويرها، إبعاد المتدخلين، ومالك البيت أو البضاعة أن يمنع قطاع الطرق بواسطة السلاح، والمالك يقوم بذلك عن حق، دون مساءلة أو تحدي. بالمقابل فإن الاختراع وهو نوع من الملكية غير المادية، لا ترى، ولا تعرف، =

أخذين بالاعتبار الطبيعة التشكيلية لقانون الملكية الأدبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن الفروقات بين الشيء المعني المبدع والمحمي بموجب حقوق النشر (والتصميم) والصورة غير الإبداعية للاختراعات الصادر بشأنها البراءات، لعبت دوراً هاماً في تعزيز وبتأسيس تصنيفات قانون الملكية الأدبية. رغم ذلك فإن تأثيرها لم يستمر طويلاً، ويعود ذلك إلى سبب، كما سنرى، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن الإبداع والعمل الفكري كانا مبدئين سيختفيان تقريباً من قانون الملكية الأدبية. وبقولنا هذا، ثمة نقطتان عن ذلك، إلى حد ما لم تستمر طويلاً من تلك الفترة، تعتبران واضحتين. الأولى، كانت تركز على الدور المستمر الذي لعبته الملكية المعنوية في تشكيل قانون الملكية الأدبية، رغم أن الملكية كانت عندئذ تُقيّم وفقاً إلى المستويات النوعية أكثر من المستويات الكمية. ثانياً، بينما في أيامنا الحاضرة كتب الشروحات تقدم عادة وجود أو غياب التسجيل ومدة أو شكل الحماية (سيما سواء اتخذت الملكية شكل الاحتكار أو حقوقاً أكثر تحديداً للملكية)، كأساس تُميِّز فيه الميادين المختلفة من الملكية الأدبية، فإنه من الجدير بالذكر، أنه في القرن التاسع عشر لم يلعب أي دور على الإطلاق. وعلى أحسن تقدير فإن تلك العوامل كانت، كالتصنيفات ذاتها، مستندة على صورة الملكية المشمولة بالحماية.

= فردية، وهي غير محددة بموضع معين، أو محصورة في مكان واحد. لا يمكن تسويرها أو إيداعها تحت حراسة حارس. (ومالك الاختراع، لا يستطيع بتصرفه وحده تأمين ملكيته، لا بد له من طلب المساعدة الخارجية من الدولة).

R. Macfie, The Patent Question under Free Trade.

A Solution of Difficulties by Abolishing or Shortening the Invention Monopoly and Instituting National Recompense (2 nd edn) London: W.J. Johnson, 1863/, 12.